



التقرير السنوي

1445 - 1446هـ

20
24

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



خادم الحرمين الشريفين

الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود

حفظه الله

ملك المملكة العربية السعودية



صاحب السمو الملكي الأمير

محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود

حفظه الله

ولي العهد رئيس مجلس الوزراء

مجلس هيئة السوق المالية

صدر الأمر الملكي رقم (53597) وتاريخ 1444/8/6هـ بإعادة تشكيل مجلس الهيئة على النحو التالي:



معالي الأستاذ

محمد بن عبدالله القويز

رئيساً

* صدر الأمر الملكي رقم (582/أ) وتاريخ 1442/10/22هـ القاضي بتمديد خدمة معالي الأستاذ/ محمد بن عبدالله بن إبراهيم القويز رئيس مجلس هيئة السوق المالية بمرتبة وزير لمدة أربع سنوات ابتداءً من تاريخ 26 / 10 / 1442هـ.



سعادة الأستاذ
خالد بن عبدالعزيز الحمود
عضواً



سعادة الأستاذ
يوسف بن حمد البليهد
نائباً للرئيس



سعادة الأستاذ
عبدالعزیز بن عبدالمحسن بن حسن
عضواً



سعادة الدكتور
وليد بن محمد العيسى
عضواً

**مدر الأمر الملكي الكريم رقم (84/أ) وتاريخ 1446/02/29 هـ الموافق 2024/09/02 م، القاضي بتعيين سعادة الدكتور/ وليد بن محمد العيسى عضواً في مجلس الشورى.

مجلس هيئة السوق المالية

معالي الأستاذ محمد بن عبدالله القوير

رئيس مجلس هيئة السوق المالية



المؤهلات العلمية:

2003م	درجة الماجستير في إدارة الأعمال، كلية ستيرن، جامعة نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية
1998م	درجة البكالوريوس في الأنظمة، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية
2008م	الشهادة العامة للتعامل في الأوراق المالية (CME-1)

الخبرة العملية:

2017م - حتى الآن	رئيس مجلس هيئة السوق المالية.
2016 - 2017م	نائب رئيس مجلس هيئة السوق المالية.
2006 - 2016م	الرئيس التنفيذي، شركة دراية المالية.
2004 - 2006م	مستشار إداري، شركة ماكينزي وشركاه، دبي، الإمارات العربية المتحدة.
1999 - 2004م	مدير أول في قطاع المصرفية الاستثمارية وتمويل الشركات، مجموعة سامبا المالية.
1996 - 1999م	وسيط في الأسهم الدولية والعملات والمعادن الثمينة، البنك العربي الوطني.

العضويات:

رئيس مجلس أمناء الأكاديمية المالية.
رئيس لجنة تطوير سوق الصكوك وأدوات الدين.
عضو مجلس إدارة الهيئة العامة للأوقاف.
عضو في اللجنة الإشرافية على برنامج تطوير القطاع المالي، مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية.
عضو اللجنة الوطنية للاستقرار المالي.
عضو سابق في مجلس الأمناء في مجموعة عقال.
عضو سابق في لجنة الأوراق المالية والاستثمار في الغرفة التجارية الصناعية بالرياض.
عضو سابق في اللجنة الاستثمارية لمؤسسة الملك فيصل الخيرية.
عضو سابق في اللجنة الاستثمارية في شركة أوقاف سليمان بن عبدالعزيز الراجحي.
عضو سابق في اللجنة الاستشارية لهيئة السوق المالية.
عضو سابق في مجلس إدارة بنك البلاد.
عضو سابق في لجنة شباب الأعمال في الغرفة التجارية الصناعية بالرياض.
عضو سابق في مجلس إدارة المؤسسة العامة للتقاعد.
عضو سابق في مجلس إدارة شركة اليمامة للحديد.

الأستاذ يوسف بن حمد البليهد

نائب رئيس مجلس هيئة السوق المالية



المؤهلات العلمية:

2008م	درجة الماجستير في القانون (LL.M)، كلية القانون، جامعة ويك فورست، الولايات المتحدة الأمريكية
2002م	دبلوم عال، برنامج دراسات الأنظمة (ماجستير وظيفي)، معهد الإدارة العامة، المملكة العربية السعودية
2000م	درجة البكالوريوس في الدراسات الإسلامية، تخصص (فقه وأصوله)، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية

الخبرة العملية:

2017م - حتى الآن	نائب رئيس مجلس هيئة السوق المالية.
2017 - 2016م	وكيل الهيئة للشؤون القانونية والتنفيذ، هيئة السوق المالية.
2016م	مدير عام الإدارة العامة للمتابعة والتنفيذ المكلف، هيئة السوق المالية.
2016 - 2015م	مدير عام الإدارة العامة للشؤون القانونية، هيئة السوق المالية.
2015 - 2010م	مدير إدارة الاستشارات القانونية، هيئة السوق المالية.
2010 - 2005م	مستشار قانوني في الإدارة العامة للشؤون القانونية، هيئة السوق المالية.
2005 - 2002م	باحث قضائي، الإدارة العامة للأنظمة، الديوان الملكي.

العضويات:

عضو مجلس إدارة هيئة التأمين.
رئيس لجنة الموارد البشرية - هيئة السوق المالية.
رئيس لجنة الحوكمة والمخاطر والالتزام - هيئة التأمين.
رئيس وفد هيئة السوق المالية في اجتماعات اللجنة التنفيذية لرؤساء هيئات الأسواق المالية (أو من يعادلهم) بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.
رئاسة/عضوية عدد من اللجان وفرق العمل المختصة المشكلة من الجهات المنظمة للأسواق المالية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في إطار مشروع تكامل الأسواق المالية الخليجية.
رئيس وفد هيئة السوق المالية في عدد من مجالس التنسيق السعودية مع دول الخليج العربية.
رئاسة عدد من اللجان الثنائية التي تضم هيئة السوق المالية مع جهات حكومية أخرى، بهدف إنجاز مبادرات ومهام مشتركة، ووضع آلية للتعامل مع الاختصاصات المتداخلة لضمان سير العمل وأداء كل جهة لمهامها الموكلة لها.
رئيس اللجنة الدائمة للتوعية والتحذير من نشاط المتاجرة بالأوراق المالية في سوق العملات الأجنبية (الفوركس) غير المرخص لها.
رئاسة/عضوية عدد من اللجان وفرق العمل لإعداد اللوائح التنفيذية لنظام السوق المالية ونظام الشركات.
رئيس اللجنة العليا لفصل الاختصاصات والمهام بين هيئة السوق المالية وشركة السوق المالية السعودية (تداول).
نائب رئيس اللجنة الإدارية-هيئة السوق المالية.
رئيس اللجنة الإشرافية على مبادرة توثيق السوق المالية.

الأستاذ خالد بن عبدالعزيز الحمود

عضو مجلس هيئة السوق المالية



المؤهلات العلمية:

1999م	درجة الماجستير في إدارة الأعمال، جامعة كينت بأوهايو، الولايات المتحدة الأمريكية.
1995م	درجة البكالوريوس في المحاسبة، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية.

الخبرة العملية:

2017م - حتى الآن	عضو مجلس هيئة السوق المالية.
2017 - 2013م	وكيل الهيئة للشؤون الاستراتيجية والدولية، هيئة السوق المالية.
2012 - 2006م	مدير إدارة صناديق الاستثمار، هيئة السوق المالية.
2005 - 2004م	مسؤول أول تمويل الشركات، هيئة السوق المالية.
2004 - 1995م	عضو هيئة التدريب (تمويل واستثمار) في البنك المركزي السعودي.

العضويات:

عضو لجنة الموارد البشرية، هيئة السوق المالية.
عضو مجلس إدارة المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية «أيوسكو».
نائب رئيس لجنة الأسواق الناشئة - المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية «أيوسكو».
عضو مجلس إدارة هيئة الزكاة والضريبة والجمارك.
عضو لجنة المكافآت والترشيحات – هيئة الزكاة والضريبة والجمارك.
رئيس اللجنة الإشرافية على تطبيق منهجية المخاطر – هيئة السوق المالية.
عضو اللجنة الإشرافية لمؤتمر القطاع المالي.
رئيس سابق للجنة الحساب التمويلي لبرنامج التوعية في السوق المالية، هيئة السوق المالية.
عضو سابق في اللجنة الوطنية للاذخار.
عضو سابق في لجنة تطوير الموارد البشرية، هيئة السوق المالية.
عضو سابق في لجنة التعاملات الإلكترونية، هيئة السوق المالية.
عضو سابق في لجنة الادخار والاستثمار، هيئة السوق المالية.
أمين عام سابق في اللجنة الاستشارية، هيئة السوق المالية.

الدكتور وليد بن محمد العيسى

عضو مجلس هيئة السوق المالية



المؤهلات العلمية:

دكتوراه محاسبة، جامعة ولاية بنسلفانيا، الولايات المتحدة الأمريكية.	2009م
ماجستير إدارة أعمال، جامعة كاليفورنيا، لوس أنجلوس، الولايات المتحدة الأمريكية.	2003م
دبلوم مالية، جامعة كاليفورنيا، فرع بيركلي، الولايات المتحدة الأمريكية.	2001م
دبلوم إدارة أعمال، جامعة كاليفورنيا، فرع بيركلي، الولايات المتحدة الأمريكية.	2000م
درجة البكالوريوس هندسة كهربائية، جامعة الملك فهد للبترول والمعادن.	1997م

الخبرة العملية:

عضو مجلس هيئة السوق المالية.	2023م - 2024م*
العضو المنتدب، شركة أصيلة للاستثمار، المملكة العربية السعودية.	2019 – 2023م
الرئيس التنفيذي للاستثمار، شركة أصيلة للاستثمار، المملكة العربية السعودية.	2016 – 2019م
أستاذ محاسبة مشارك، كلية الدراسات العليا الإدارية، باريس، فرنسا.	2009 – 2016م
مساعد باحث، جامعة ولاية بنسلفانيا، الولايات المتحدة الأمريكية.	2004 – 2009م
مهندس كهربائي، الشركة السعودية للبترول وكيماويات، الجبيل.	1997 – 2000م

العضويات:

عضو مجلس إدارة المركز الوطني للمنشآت العائلية.
رئيس سابق لجنة المراجعة، هيئة السوق المالية.
رئيس سابق للجنة العلمية لبرنامج الأجندة البحثية، هيئة السوق المالية.
رئيس مجلس إدارة سابق، شركة طبية القابضة، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية.
رئيس مجلس إدارة سابق، شركة العقيق للتنمية العقارية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية.
عضو مجلس إدارة سابق، شركة مكارم المعرفة للضيافة، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية.
عضو مجلس إدارة سابق، شركة الغراء العالمية للتطوير العقاري، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية.
عضو مجلس إدارة سابق، وعضو سابق في اللجنة التنفيذية، مدينة المعرفة الاقتصادية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية.
عضو مجلس إدارة سابق، وعضو سابق في لجنة المراجعة، شركة سابك للمغذيات الزراعية، الجبيل الصناعية، المملكة العربية السعودية.
عضو مجلس إدارة سابق، ورئيس سابق للجنة الاستثمار ولجنة المراجعة، شركة أميله للاستثمار، الرياض، المملكة العربية السعودية.
عضو مجلس إدارة سابق، ورئيس سابق للجنة المراجعة ولجنة الترشيحات، شركة واحة الألياف الزجاجية، ينبع، المملكة العربية السعودية.
عضو مجلس إدارة سابق، ورئيس سابق للجنة الترشيحات والمكافآت، الشركة السعودية للضيافة التراثية (نزل)، الرياض، المملكة العربية السعودية.
عضو مجلس إدارة سابق، ورئيس سابق للجنة المراجعة، الشركة العربية للمناطق السياحية (أراك)، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية.
عضو مجلس إدارة سابق، وعضو سابق في لجنة المراجعة ولجنة الترشيحات والمكافآت، شركة هرفي للخدمات الغذائية، الرياض، المملكة العربية السعودية.

* صدر الأمر الملكي الكريم رقم (84/أ) وتاريخ 29/02/1446 هـ الموافق 02/09/2024م، القاضي بتعيين سعادة الدكتور/ وليد بن محمد العيسى عضواً في مجلس الشورى.

الأستاذ عبدالعزيز بن عبدالمحسن بن حسن

عضو مجلس هيئة السوق المالية



المؤهلات العلمية:

دبلوم برنامج المواءمة الاستراتيجية، مدرسة سعيد للأعمال، جامعة أكسفورد – المملكة المتحدة.	2020م
بكالوريوس القانون، كلية العلوم الإدارية، جامعة الملك سعود – المملكة العربية السعودية.	1991م
التدريب على رأس العمل في سيتي بنك (نيويورك 1998) وفي بنك ليمان برذرز الاستثماري (لندن 1999م) – وباركليز كابيتال (لندن 2001م)	

الخبرة العملية:

عضو مجلس هيئة السوق المالية.	2023م – حتى الآن
رئيس مجلس الإدارة – الشركة العالمية للتأمين.	2023 – 2018م
الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب – شركة كريدت سويس العربية السعودية.	2019 – 2010م
عضو مجلس الإدارة والعضو المنتدب – شركة رنا للاستثمارات.	مارس 2010 – يونيو 2010م
الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب – الشركة العربية المالية.	2009 – 2008م
نائب الرئيس ورئيس الخزانة والاستثمار – بنك مسقط، المملكة العربية السعودية.	2008 – 2006م
مساعد مدير عام، رئيس قسم الاستثمارات البديلة – مجموعة ساميا المالية.	2006 – 1994م
متعامل في وحدة إدارة الشركات – بنك الرياض.	1994 – 1992م

العضويات:

نائب رئيس لجنة التحول الرقمي، هيئة السوق المالية.	
عضو لجنة الموارد البشرية، هيئة السوق المالية.	
عضو سابق في مجلس الإدارة، مجموعة الفيصلية القابضة.	
عضو سابق في مجلس الإدارة، السعودي الفرنسي كابيتال.	
عضو سابق في مجلس الإدارة، السوق المالية السعودية (تداول).	
رئيس سابق للجنة الحوكمة والمطابقة و الالتزام، ورئيس سابق للجنة المراجعة، السعودي الفرنسي كابيتال.	
رئيس سابق للجنة المخاطر، وعضو سابق في لجنة السياسات والإشراف، ولجنة الاستثمار، السوق المالية السعودية (تداول).	
رئيس سابق للجنة الاستثمار، وعضو سابق في لجنة الترشيحات والمكافآت، الشركة العالمية للتأمين.	
عضو سابق في اللجنة الاستشارية، هيئة السوق المالية.	
عضو سابق في لجنة المراجعة، البنك العربي الوطني.	

أعد هذا التقرير لتحقيق التزام الهيئة بأعلى معايير الشفافية، ورغبةً منها في إطلاع العموم على أعمالها خلال العام المنصرم، واستجابةً لمتطلبات المادة السادسة عشرة من نظام السوق المالية التي تنص على أن "يرفع رئيس المجلس تقريراً سنوياً لرئيس مجلس الوزراء عن أعمال الهيئة ومركزها المالي في السنة المالية السابقة، وذلك خلال تسعين يوماً من انتهاء السنة". وقد روعي في منهجية إعداد التقرير تلبية متطلبات إعداد التقارير السنوية للأجهزة العامة ⁽¹⁾ ، بما ينطبق منها على الهيئة.

1. تنفيذاً للأمر السامي رقم (25819) تاريخ 1443/04/23 هـ، المشار فيه إلى اعتماد دليل إعداد التقارير السنوية للأجهزة العامة، وأن يحل محل قواعد إعداد التقارير السنوية التي يتعين على الوزارات والمؤسسات العامة بما فيها الجامعات والأجهزة الحكومية الأخرى رفعها ابتداءً من السنة المالية 1443-1444 هـ (2022م).

يسعدني أن أقدم لكم التقرير السنوي للهيئة لعام 1445/1446 هـ (2024م)، الذي يستعرض جهودها المستمرة في تطوير السوق المالية وتعزيز جاذبيتها وعمقها، تماشياً مع مستهدفات رؤية السعودية 2030، ومواصلةً لتطوير الأطر التنظيمية والتشريعية والإشرافية وفق أفضل الممارسات العالمية، في إطار سعي الهيئة إلى خلق بيئة استثمارية جذابة تلبي تطلعات المستثمرين وأصحاب المصلحة.

اعتمدت الهيئة خلال العام 2024م خطتها الاستراتيجية للأعوام (2024-2026م)، بما يتماشى مع التغيرات الاقتصادية المستجدة. وأُخذ في عين الاعتبار عند تطوير الخطة دراسة وتحليل قطاع السوق المالية بجوانبه كافة، والموائمة مع أصحاب المصلحة؛ لتحديد مجالات التحسين والتطوير التي ستركز عليها الخطة، بما يلبي احتياجات المرحلة المقبلة. واشتملت الخطة على تسعة أهداف، توزعت على ثلاث ركائز استراتيجية: أولها: ركيزة تفعيل دور السوق المالية في التمويل والاستثمار، وشملت تشجيع الشركات على الطرح والإدراج، وتوفير بيئة جذابة للمستثمرين، وتطوير سوق الصكوك وأدوات الدين، إضافةً إلى تمكين صناعة إدارة الأصول وجذب الاستثمارات الدولية وتعزيز مكانة السوق المالية السعودية دولياً. وثانيها: ركيزة تمكين منظومة السوق المالية، التي تقوم على تمكين مؤسسات السوق المالية من تقديم الخدمات والمنتجات المتنوعة والمتطورة وفق أفضل الممارسات العالمية لمواكبة المستويات المتقدمة محلياً وعالمياً، ولتوفير بيئة تنظيمية محفزة للابتكار في مجال التقنية المالية؛ لتمكّن الشركات الناشئة من تطوير منتجات وخدمات مبتكرة تساهم في تعزيز الشمول المالي. وثالثها: ركيزة حماية حقوق المستثمرين التي تهدف إلى تحسين كفاءة الإشراف وتنمية مستويات الشفافية والإفصاح والحوكمة، وتركز هذا الركيزة على ضمان حقوق المستثمرين وتعزيز آليات التعامل مع القضايا النوعية، وتسعى كذلك إلى تقوية الردع للحد من المخاطر المحتملة في أنشطة السوق المالية. وتطمح الهيئة من خلال العمل على تنفيذ خطتها الاستراتيجية إلى تحقيق رؤيتها بأن تصبح السوق المالية السعودية مصدراً رئيساً للتمويل والاستثمار لتنمية الاقتصاد الوطني، ومن أهم الأسواق المالية في العالم.

وشهدت السوق المالية خلال العام 2024م تطورات أسهمت في تعزيز مكانة السوق المالية السعودية إقليمياً ودولياً؛ فقد شهدت صناعة إدارة الأصول في السعودية نمواً استثنائياً بأكثر من 20%، فتخطى حجم الأصول المدارة حاجز الترليون ريال بنهاية العام. وسجلت صناديق المؤشرات المتداولة ارتفاعاً غير مسبوق بنسبة 935%، حتى وصل إجمالي الأصول المدارة قرابة 6.7 مليار ريال مقارنة بالعام السابق، وشهدت قيمة الأصول المدارة في صناديق رأس المال الجريء نمواً ملحوظاً بنسبة 63%، متجاوزة 4 مليارات ريال بنهاية عام 2024، وارتفعت أيضاً قيمة أصول الصناديق القابضة بنسبة 126.5%، متخطية 10 مليارات ريال. ووافقت الهيئة على طرح 44 صندوقاً، بزيادة بلغت 51% مقارنة بالعام الماضي، منها 15 صندوقاً تستثمر



كلمة رئيس

مجلس هيئة السوق المالية

محمد بن عبدالله القوير

في الأسهم، و7 صناديق وقفية، و5 صناديق تستثمر في أسواق النقد، و5 صناديق قابضة، و4 صناديق مؤشر متداولة، وصندوقان متعدد الأصول، وصندوقان مغلقان متداولان، وصندوق أدوات دين، وصندوق حماية رأس مال، وصندوق عقاري مغلق متداول، وصندوق مغد. وقد بلغ عدد المشتركين في صناديق الاستثمار العامة والخاصة 1,742,040 مشتركاً، بزيادة بلغت 47% مقارنة بالعام السابق.

وفي إطار تعميق السوق المالية، شهدت طلبات الطرح العام وتسجيل الأسهم في السوقين الرئيسية والموازية التي تمت الموافقة عليها من قبل الهيئة ارتفاعاً خلال عام 2024م بنسبة 36.4% مقارنة بالعام السابق، فبلغت 60 طلباً. وطرح أيضاً أسهم 13 شركة للاكتتاب العام في السوق الرئيسية، وطُرحت أسهم 27 شركة للاكتتاب العام في السوق الموازية، لتتجاوز قيمة متحصلات الاكتتاب في السوقين أكثر من 13 مليار ريال. واستمر إدراج الشركات في السوقين الرئيسية والموازية إلى أن بلغ عدد الإدرجات خلال العام 44 إدراجاً، وبذلك وصل عدد الشركات المدرجة في السوق الرئيسية إلى 247 شركة، و106 شركات مدرجة في السوق الموازية.

وشهدت سوق الصكوك وأدوات الدين مجموعة من التطورات الإيجابية، شملت اعتماد أكبر حزمة من التحسينات التنظيمية منذ إطلاق سوق الصكوك وأدوات الدين خلال هذا العام، وترمي هذه التحسينات إلى تسريع وصول المُصدرين إلى التمويل، وتوسيع قاعدة المستثمرين، وتعميق السوق، بالإضافة إلى تعزيز السيولة وزيادة التنافسية، مما يؤدي إلى تعزيز استقرار السوق وتحقيق نمو مستدام. وشملت كذلك تنظيم نشاط صناعة السوق، والترخيص لأول مقدم خدمات التداول البديل للأوراق المالية في المملكة للصكوك وأدوات الدين، وضم خمس مؤسسات مالية إلى برنامج المتعاملين الأوليين. وقد ساهمت هذه التطورات في زيادة قيمة الإصدارات الإجمالية للصكوك وأدوات الدين بنسبة 20%، فبلغت 663.5 مليار ريال بنهاية عام 2024م، وارتفاع نسبة إجمالي الأموال المجمعة من طروحات الصكوك وأدوات الدين بنسبة 35%، فأصبح إجمالي الأموال المجمعة 40.43 مليار ريال في نهاية العام. وتابعت الهيئة العمل على تطوير سوق الصكوك وأدوات الدين، باعتبارها إحدى الروافد المهمة لتمويل المشاريع والخطط الطموحة لتنمية هذا الوطن؛ إذ يوجد عدد من الأعمال القائمة تشمل تطوير الإطار التنظيمي لإصدار الصكوك وأدوات الدين من قبل الصناديق الاستثمارية، بالإضافة إلى تخريج نموذج التمويل الجماعي لأدوات الدين لتقديم الخدمة بنطاق أوسع ضمن بيئة مستدامة. ومضت الهيئة في عملها على تطوير الأطر التنظيمية، باعتماد تعليمات طرح شهادات المساهمات العقارية،

واعتماد جملة من التعديلات على اللوائح التنفيذية شملت لائحة مؤسسات السوق المالية، وتعليمات الحسابات الاستثمارية، واللائحة التنفيذية لنظام الشركات الخاصة بشركات المساهمة المدرجة، وقواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة.

وتأكيداً لدورها في حماية المستثمرين، ارتفعت مبالغ التعويضات المحكوم بها والصادرة بقرارات قطعية عن لجان الفصل بنسبة 59% مقارنة بالعام السابق؛ إذ تجاوز إجمالي التعويضات 389 مليون ريال، وبلغ عدد المعوّضين 921 مستثمراً. واستمر التحسن في المؤشر الاستراتيجي لمتوسط فترة التقاضي، فانخفض المتوسط خلال عام 2024 م إلى 4.41 أشهر مقارنة بمتوسط 5.54 أشهر للعام السابق بانخفاض نسبته 20.4%. بالإضافة إلى ذلك، أصدرت الهيئة قرارات واجبة التنفيذ بحق 171 مخالف تتعلق بالأنظمة واللوائح التي تختص الهيئة بتطبيقها، مع متابعة تنفيذ 45 طلباً.

وحققت المملكة مراتب متقدمة في المؤشرات المرتبطة بالسوق المالية، بتحقيقها المراكز الأولى على مستوى دول مجموعة العشرين في مؤشر الأسواق المالية، ومؤشر رسملة السوق، ومؤشر حقوق المساهمين، ومؤشر رأس المال الجريء. واحتلت أيضاً المركز الثاني في مؤشر أسواق الأسهم، ومؤشر مجالس الإدارة، وذلك وفقاً للكتاب السنوي للتنافسية العالمية الصادر عن المعهد الدولي للتطوير الإداري IMD لعام 2024م، علاوة على ذلك، واصلت الهيئة عملها على تعزيز الإدرج المزدوج بين الأسواق الخليجية من خلال مجموعة من الاتفاقيات والشركات التي تعزز التعاون والتكامل بين هذه الأسواق. ومن أبرز هذه الخطوات، توقيع مذكرة تفاهم مع مصرف البحرين المركزي، والتي تهدف إلى تعزيز التعاون الثنائي في مجالات الإدرج المزدوج وتوحيد نموذج معرفة العميل. وفي خطوة أخرى نحو تعزيز التكامل الإقليمي، أعتمد الإطار التنظيمي للتسجيل البيني للمنتجات المالية بين الجهات المنظمة للأسواق المالية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وذلك بموافقة مجلس الوزراء.

وفي الختام، ونياًبة عن جميع منسوبي الهيئة، أتقدم بخالص الشكر والعرفان إلى مقام خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، وإلى ولي عهده صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود - حفظهما الله -، على دعمهما المتواصل للهيئة الذي أسهم في تطوير السوق المالية وتعزيز مكانتها على المستويين الإقليمي والدولي. وأشكر كذلك هيئة السوق المالية وكوادرها المتميزة على جهودهم المثمرة والمهنية العالية في خدمة القطاع المالي، داعياً الله أن يوفق الجميع لما فيه خدمة الوطن والمجتمع.

التعريفات

الهيئة	هيئة السوق المالية
المجلس	مجلس هيئة السوق المالية
الرئيس	معالي رئيس مجلس الهيئة
النظام	نظام السوق المالية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/30) وتاريخ 1424/6/2هـ.
اللوائح التنفيذية	أي لوائح أو قواعد أو تعليمات أو إجراءات أو أوامر تصدرها الهيئة لتطبيق أحكام النظام.
صاحب الصلاحية	مجلس الهيئة/ معالي رئيس مجلس الهيئة
السوق	السوق الأساسية أو نظام التداول البديل، وتشمل حيث يسمح سياق النص بذلك أي لجنة، أو لجنة فرعية، أو موظف، أو مسؤول، أو تابع، أو وكيل، يمكن أن يكف في الوقت الحاضر بأي من وظائف السوق. وعبارة "في السوق" تعني أي نشاط يتم من خلال أو بواسطة التجهيزات التي توفرها السوق.
السوق الأساسية	سوق مخصص لها في مزاولة العمل في تداول الأوراق المالية في المملكة.
السوق الرئيسية	السوق التي تُتداول فيها الأسهم التي تم تسجيلها وطرحها بموجب الباب الرابع من قواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة.
السوق الموازية	السوق التي تُتداول فيها الأسهم التي تم تسجيلها وطرحها بموجب الباب الثامن من قواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة.
مانع السوق	مؤسسة سوق مالية مخصص لها في نشاط التعامل تقوم بإدخال أوامر بيع وشراء لأوراق مالية بشكل مستمر لغرض توفير السيولة لتلك الأوراق المالية وفقاً لما تصدره الهيئة أو السوق من لوائح أو قواعد أو إجراءات.
طلب إدراج	يعني في قواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة أي طلب يقدم للسوق لإدراج أوراق مالية من أي نوع.
الإدراج	إدراج الأوراق المالية في السوق سواء في السوق الرئيسية أو السوق الموازية، أو -حيث يسمح سياق النص بذلك- تقديم طلب إلى السوق لإدراج الأوراق المالية.
التسجيل والطرح	تسجيل الأوراق المالية لدى الهيئة، أو -حيث يسمح سياق النص بذلك - تقديم طلب إلى الهيئة للتسجيل وقبول الإدراج.
التسجيل	تسجيل الأسهم لدى الهيئة، أو -حيث يسمح سياق النص بذلك - تقديم طلب إلى الهيئة لتسجيل الأسهم لغرض الإدراج المباشر في السوق الموازية.
الاستحواذ	صفقة تتضمن بيع وشراء أسهم لشركة مدرجة أسهمها في السوق من خلال تقديم عرض أو صفقة بيع وشراء خاصة.
الاندماج	صفقة، كيفما تمت، تتضمن شركة معروضة عليها درجة أسهمها في السوق، وينتج عن هذه الصفقة أي من الآتي: (1) ضم الشركة المعروض عليها إلى شركة أخرى مدرجة أسهمها في السوق. (2) ضم الشركة المعروض عليها إلى شركة أخرى غير مدرجة أسهمها في السوق. (3) إنشاء كيان قانوني جديد عن طريق اندماج شركتين أو أكثر (من ضمنها الشركة المعروض عليها).
إشعار الطرح الخاص	الإشعار الواجب تقديمه إلى الهيئة بموجب الفقرة الفرعية (2) من الفقرة (أ) من المادة العاشرة من قواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة، ويُقصد به لأغراض لائحة صناديق الاستثمار: الإشعار الواجب تقديمه إلى الهيئة بموجب الفقرات الفرعية (1 و2 و3) من الفقرة (أ) من المادة الحادية والثمانين من لائحة صناديق الاستثمار بالنسبة إلى الصناديق الخاصة، وبالنسبة إلى الصناديق الأجنبية، الفقرات الفرعية (1 و2 و3) من الفقرة (أ) من المادة التاسعة والتسعين من لائحة صناديق الاستثمار.



صندوق الاستثمار	برنامج استثمار مشترك يهدف إلى إتاحة الفرصة للمستثمرين فيه للمشاركة جماعياً في أرباح البرنامج، ويديره مدير الصندوق مقابل رسوم محددة.
صندوق الاستثمار العقاري	برنامج استثمار عقاري مشترك يهدف إلى إتاحة الفرصة للمستثمرين فيه للمشاركة جماعياً في أرباح البرنامج، ويديره مدير الصندوق مقابل رسوم محددة.
صندوق الاستثمار العقاري المتداول	صندوق استثمار عقاري تُتداول وحداته في السوق الرئيسية أو السوق الموازية، ويتمثل هدفه الاستثماري الرئيس في الاستثمار في عقارات مطورة تطويراً إنشائياً، قابلة لتحقيق دخل دوري وتأجيلي، وتوزّع نسبة محددة من صافي أرباح الصندوق نقداً على مالكي الوحدات في هذا الصندوق خلال فترة عمله، وذلك بشكل سنوي بحد أدنى.
مالك الوحدات	الشخص الذي يملك وحدات في صندوق الاستثمار أو صندوق الاستثمار العقاري تمثل حصة مشاعة في صافي أصول الصندوق.
منشأة ذات أغراض خاصة	منشأة مؤسسة ومرخص لها بموجب القواعد المنظمة للمنشآت ذات الأغراض الخاصة.
نشرة الإصدار	الوثيقة المطلوبة لطرح أوراق مالية طرْحاً عاماً أو طرْحاً في السوق الموازية بموجب النظام وقواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة.
الوظائف واجبة التسجيل	أي وظائف تحدد أهلية وجوب تأديتها من شخص مسجل لدى الهيئة.
وكالة التصنيف الائتماني المرخص لها	الشخص الاعتباري المؤسس في المملكة والمرخص له في ممارسة نشاطات التصنيف الائتماني وفقاً لأحكام لائحة وكالات التصنيف الائتماني، أو وكالة التصنيف الائتماني الأجنبية المرخص لها.
العضو التنفيذي	يُقصد به في لائحة مؤسسات السوق المالية: عضو مجلس الإدارة الذي يكون متفرغاً في الإدارة التنفيذية لمؤسسة السوق المالية ويشارك في الأعمال اليومية لها.
العضو المستقل	يُقصد به في لائحة مؤسسات السوق المالية: عضو مجلس الإدارة الغير تنفيذي يتمتع بالاستقلال التام في مركزه وقراراته، ولا تنطبق عليه أي من عوارض الاستقلال المنصوص عليها في الفقرة (ج) من المادة الثالثة والخمسين من لائحة مؤسسات السوق المالية. ويُقصد به في لائحة أسواق ومراكز إيداع الأوراق المالية: عضو مجلس الإدارة الغير تنفيذي الذي يتمتع بالاستقلال التام في مركزه وقراراته، بما في ذلك عدم وجود أي أعمال أو قرابة أو علاقة أخرى تؤدي إلى تعارض في المصالح فيما يتعلق بالسوق أو مركز الإيداع، أو إدارة أو أعضاء أي منهما، إضافة إلى عدم وجود أي من هذه العلاقات خلال السنتين السابقتين لعضويته في مجلس الإدارة.
العضو غير التنفيذي	يُقصد به في لائحة مؤسسات السوق المالية: عضو مجلس الإدارة الذي لا يكون متفرغاً لإدارة مؤسسة السوق المالية ولا يشارك في الأعمال اليومية لها.
مكتب المحاسبة	الجهة التي تمارس عمليات المراجعة وفقاً لأحكام نظام مهنة المحاسبة والمراجعة، سواء أكانت مكتباً فردياً أم شركة مهنية.
المحاسب القانوني	الشخص الطبيعي الذي يمارس عمليات المراجعة ويكون مسؤولاً عن عمليات المراجعة وأدائها والتوقيع على تقارير المراجعة الصادرة من مكتب المحاسبة وفقاً لأحكام نظام مهنة المحاسبة والمراجعة.
منتجات التقنية المالية	منتجات وخدمات ونماذج أعمال ابتكارات التقنية المالية.
تصريح تجربة التقنية المالية (التصريح)	تصريح لتمكين مقدمي الطلبات من المشاركة في مختبر التقنية المالية لتقديم وتجربة منتجات التقنية المالية المبتكرة ذات العلاقة بالسوق المالية ضمن ضوابط وأطر زمنية محددة.
التمويل الجماعي بالأوراق المالية	طرح أوراق مالية من خلال منصة تمويل جماعي بالأوراق المالية على مشتركين تلك المنصة، وذلك بواسطة مؤسسة سوق مالية مرخص لها في ممارسة أعمال الترتيب

الملخص التنفيذي:

يستعرض التقرير السنوي لهيئة السوق المالية للعام المالي 1445-1446 هـ (2024م) أهم أعمال وأنشطة الهيئة لعام 2024م، ويشمل أبرز نتائج الخطة الاستراتيجية للسوق المالية، ويلقي أيضاً الضوء على الأعمال والأنشطة في مجال التنظيم والتطوير والإشراف والرقابة على السوق المالية، التي تمكنت الهيئة من إنجازها خلال العام.

اضطلاعاً بمسؤولياتها في تنظيم السوق المالية، اعتمدت الهيئة خلال العام 2024م تعليمات طرح شهادات المساهمات العقارية، الهادفة إلى تنظيم تسجيل وطرح شهادات المساهمات العقارية. واعتمدت الهيئة كذلك عدداً من التعديلات لمجموعة من اللوائح التنفيذية مثل لائحة مؤسسات السوق المالية وتعليمات الحسابات الاستثمارية، واللائحة التنفيذية لنظام الشركات الخاصة بشركات المساهمة المدرجة، بالإضافة إلى اعتماد تعديلات قواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة.

وتأكيداً على دورها في حماية المستثمرين والمتعاملين في السوق المالية، أنهت الهيئة الإجراءات اللازمة لمعالجة مخالفات الأنظمة واللوائح التي تختص الهيئة بتطبيقها، فأتمت الإجراءات اللازمة لـ 121 من أصل 160 قضية واردة من إدارات الضبط داخل الهيئة خلال العام. وقد ارتفعت قيمة التعويضات المحكوم بها للمتضررين في الدعاوى المدنية الصادر

بشأنها قرارات قطاعية عن لجان الفصل بنسبة 59% لتصل إجمالي مبالغ التعويضات إلى 389 مليون ريال بنهاية العام 2024م بالمقارنة بـ 245 مليون ريال بنهاية العام 2023م، ووصل عدد المعوزين إلى 921 بنهاية العام 2024م بالمقارنة بـ 579 معوزاً بنهاية العام 2023م.

وعلى صعيد التمويل والاستثمار، استمر زخم الطرودات والادراجات في السوقين الرئيسية والموازية، إذ طرح جزء من أسهم 40 شركة للاكتتاب العام بقيمة 13.2 مليار ريال بالإضافة إلى 22 طرحاً خاصاً بقيمة تجاوزت أربعة مليارات ريال، واكتملت أيضاً 8 طرودات لأسهم حقوق أولوية، وطرح لأسهم مع وقف العمل بحق الأولوية فبلغ بذلك إجمالي قيمة الطرودات في السوق المالية السعودية نحو 72 مليار ريال. وفي ذات السياق، سُجلت أسهم 3 شركات لغرض الإدراج المباشر في السوق الموازية، كما أدرج صندوق عقاري متداول واحد.

389 مليون 

إجمالي مبالغ تعويضات المتضررين

921

عدد المستفيدين من التعويضات

13.2 مليار 

قيمة متحصلات اكتتاب 40 شركة طرحت في السوقين الرئيسية والموازية

663.5 مليار ٢٠٢٤

إجمالي قيمة الإصدارات للصكوك وأدوات الدين المدرجة في السوق المالية السعودية

46 تصريحاً

لتجربة التقنية المالية القائمة

وإيماناً بأهمية توعية المستثمرين والمتعاملين في السوق المالية، بثت الهيئة أكثر من 2,900 منشور في قنوات التواصل الاجتماعي، وأصدرت ما يزيد على 250 بياناً صحفياً وإعلاناً نشرتها في موقعها الإلكتروني، وعقدت أكثر من 90 حملة تواصلية خلال عام 2024م، أيضاً أنتجت الهيئة 169 ساعة من المحتوى المرئي والمسموع، والمكتوب من المحتويات التثقيفية والتوعية التي تم الاستفادة منها واستهلاكها من قبل مختلف المشاركين والمستفيدين من السوق المالية.

كذلك نظمت الهيئة أكثر من 13 لقاءً إعلامياً مع وسائل الإعلام للوقوف على مواضيع محددة من شأنها تطوير السوق المالية والاستماع إلى وجهات النظر وسبل التطوير والتحديات التي يمكن مواجهتها.

هذا وتقدمت نتائج مؤشرات السوق المالية في الكتاب السنوي للتنافسية العالمية الصادر عن المعهد الدولي للتطوير الإداري IMD لعام 2024م، فارتفع ترتيب المملكة في 8 مؤشرات ضمن 12 مؤشراً متعلقاً بالأسواق المالية، ويمثل هذا التقدم انعكاساً لعدد من الجهود والإجراءات التي اتخذت في السوق المالية خلال الفترة الماضية لتطوير قطاع السوق المالية وتطبيق أفضل الممارسات العالمية فيها.

وأولت الهيئة عنايتها بتطوير ونمو سوق الصكوك وأدوات الدين التي تُعدّ إحدى قنوات التمويل الرئيسية في المملكة، من خلال تنظيم نشاط صناعة السوق لأدوات الدين، والترخيص لإحدى الشركات في ممارسة أعمال السوق من فئة نظام التداول البديل. وبلغت قيمة الإصدارات الإجمالية للصكوك وأدوات الدين المدرجة في السوق المالية السعودية 663.5 مليار ريال بنهاية العام 2024م بالمقارنة بـ 549.8 مليار ريال بنهاية العام 2023م وبنمو بلغ 20.6% خلال العام.

وانطلاقاً من دور الهيئة في تمكين منظومة السوق المالية، أصدرت 25 قراراً للترخيص لمؤسسات سوق مالية جديدة، لتصل عدد مؤسسات السوق المالية المرخص لها إلى 186 مؤسسة بنهاية العام 2024. كما ارتفعت إيرادات مؤسسات السوق المالية عن العام السابق بنسبة 29.6% فوصلت إلى 17 مليار ريال، لتبلغ أرباحها 8.8 مليار ريال بزيادة قدرها 39.3% عن العام الماضي. كذلك واصلت الهيئة التصريح لشركات التقنية المالية في المملكة، إذ صرحت لتجربة أربعة نماذج تقنية مالية، شملت تصاريح لنموذج توزيع صناديق الاستثمار وصناديق الاستثمار العقاري ونموذج المستشار الآلي ونموذج طرح أدوات الدين والاستثمار فيها، وتصريحاً ممنوحاً لنموذج التداول الاجتماعي، فبلغ عدد تصاريح تجربة التقنية المالية القائمة بنهاية العام 2024م 46.

الملخص التنفيذي:



8,963 شكوى

سوّيت خلال العام 2024م



121 قضية

أنهيت الإجراءات فيها لمخالفات الأنظمة واللوائح التي تختص الهيئة بتطبيقها



307 مليون ₪

مبالغ المكاسب غير المشروعة والغرامات المالية المحكوم بها والصادرة بقرارات قطعية عن لجان الفصل في منازعات الأوراق المالية



3.65 شهر

متوسط زمن معالجة المخالفات من وقت اكتشاف الاشتباه حتى إقفالها داخل الهيئة



1,865 معاملة

في النظام الإلكتروني لدى لجنة الاستئناف



27,748 معاملة

في النظام الإلكتروني لدى لجنة الفصل



44 إدراجاً

عدد الإدراجات في السوقين الرئيسية والموازية



171 مخالفاً

صدر بشأنهم قرارات واجبة التنفيذ



4.41 شهر

متوسط الفترة الزمنية لإجراءات التقاضي في منازعات الأوراق المالية



1 ترليون جنيه

إجمالي قيم الأصول المدارة



7.5 مليون مكتب

عدد المكتبيين الأفراد عبر قنوات الاكتتاب المختلفة



1,549

عدد صناديق الاستثمار



186 مؤسسة سوق مالية

مرخص لها بنهاية العام 2024



40.43 مليار جنيه

إجمالي المبالغ المجمعة من طروحات الصكوك وأدوات الدين



1,724,040 مشترك

في الصناديق العامة والخاصة بنهاية العام 2024م



423 مليار جنيه

قيمة ملكية المستثمرين الأجانب



3,434.9 مليون جنيه

قيمة المحافظ المدارة في منصات المستشار الآلي



3,447 مليون جنيه

قيمة الصكوك المطروحة من خلال منصات طرح أدوات الدين

المحتويات

25	لمحة عامة عن الهيئة
26	1. نشأة الهيئة.....
27	2. المهام الأساسية للهيئة.....
29	3. الأطراف الخاضعة لإشراف الهيئة.....
30	4. الهيكل التنظيمي.....
31	الباب الأول: الخطة الاستراتيجية للسوق المالية
32	أولاً: الرؤية والرسالة والقيم.....
34	ثانياً: الخطة الاستراتيجية للسوق المالية (2024 - 2026م).....
37	ثالثاً: الترابط بين الخطة الاستراتيجية للسوق المالية وبرنامج تطوير القطاع المالي.....
39	رابعاً: حوكمة الخطة الاستراتيجية.....
40	خامساً: إنجازات الخطة الاستراتيجية للسوق المالية لعام 2024م.....
45	سادساً: حالة المبادرات المعتمدة.....
46	سابعاً: تطلعات الهيئة للعام 2025م والتحديات والدعم المطلوب.....
47	الباب الثاني: أعمال الهيئة
48	الفصل الأول: الوضع الراهن للهيئة.....
73	الفصل الثاني: تنظيم السوق المالية.....
79	الباب الثالث: تطورات السوق المالية
80	الفصل الأول: طرح وتسجيل الأوراق المالية وإجراءات الشركات المدرجة والمنتجات الاستثمارية.....
98	الفصل الثاني: أعمال الأوراق المالية.....
111	الباب الرابع: حماية المستثمر
112	الفصل الأول: توعية المستثمر.....
117	الفصل الثاني: الرقابة.....
120	الفصل الثالث: الإفصاح والحوكمة في السوق المالية.....
127	الفصل الرابع: الشكاوى والبلاغات ومخالفات الأنظمة واللوائح التي تختص الهيئة بتطبيقها والادعاء والعقوبات والطلبات المتعلقة بأصول المستثمرين.....
144	الباب الخامس: الإفصاح المالي للهيئة
182	الباب السادس: الملحق الإحصائي للتقرير السنوي

لمحة عامة عن الهيئة

1. نشأة الهيئة
2. المهام الأساسية للهيئة
3. الأطراف الخاضعة لإشراف الهيئة
4. الهيكل التنظيمي

1. نشأة الهيئة

أُنشئت هيئة السوق المالية بموجب نظام السوق المالية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/30) وتاريخ 1424/6/2هـ الموافق 2003/7/31م، وترتبط مباشرةً برئيس مجلس الوزراء، وتتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري، وتضطلع بالإشراف على تنظيم السوق المالية وتطويرها وإصدار اللوائح والقواعد والتعليمات اللازمة لتطبيق أحكام نظام السوق المالية.

2. المهام الأساسية للهيئة

وفقاً للمادة الخامسة من نظام السوق المالية، الهيئة هي الجهة المسؤولة عن إصدار اللوائح والقواعد والتعليمات، وتطبيق أحكام هذا النظام. وفي سبيل ذلك تقوم الهيئة بما يأتي:



تنظيم إصدار الأوراق المالية ومراقبتها والتعامل بها.



تنظيم السوق المالية وتطويرها، والعمل على تنمية وتطوير أساليب الأجهزة والجهات العاملة في تداول الأوراق المالية، وتطوير الإجراءات الكفيلة بالحد من المخاطر المرتبطة بمعاملات الأوراق المالية.



حماية المواطنين والمستثمرين في الأوراق المالية من الممارسات غير العادلة، أو غير السليمة، أو التي تنطوي على احتيال، أو غش، أو تدليس، أو تلاعب.



تنظيم ومراقبة أعمال ونشاطات الجهات الخاضعة لرقابة الهيئة وإشرافها.



تنظيم ومراقبة الإفصاح الكامل عن المعلومات المتعلقة بالأوراق المالية، والجهات المصدرة لها، وتعامل الأشخاص المطلعين وكبار المساهمين والمستثمرين فيها، وتحديد وتوفير المعلومات التي يجب على المشاركين في السوق الإفصاح عنها لحاملي الأسهم والجمهور.



الترخيص في تأسيس منشأة ذات أغراض خاصة، وتنظيم ومراقبة أعمالها واستعمالاتها وإصدارها للأوراق المالية، وتسجيلها في السجل الخاص بها الذي تضعه الهيئة وأحكام نظام تأسيسها، وتنظيم أحكام تسجيل الأموال المنقولة إليها، بما في ذلك توثيق الحقوق عليها وجبيتها في مواجهة الغير، وإصدار القواعد المنظمة لذلك.



العمل على تحقيق العدالة والكفاية والشفافية في معاملات الأوراق المالية.



تنظيم طلبات التوكيل والشراء والعروض العامة للأسهم.



تنظيم رهن الأوراق المالية والتنفيذ عليها.

3. الأطراف الخاضعة لإشراف الهيئة

تُشرف الهيئة على كل من:



الشركات المدرجة في السوق المالية



مؤسسات السوق المالية



مؤسسات البنية الأساسية في السوق المالية



شركات ووكالات التصنيف الائتماني



المنشآت ذات الأغراض الخاصة



المتداولين والمعاملين في السوق المالية



مراجعي حسابات المنشآت الخاضعة لإشراف الهيئة



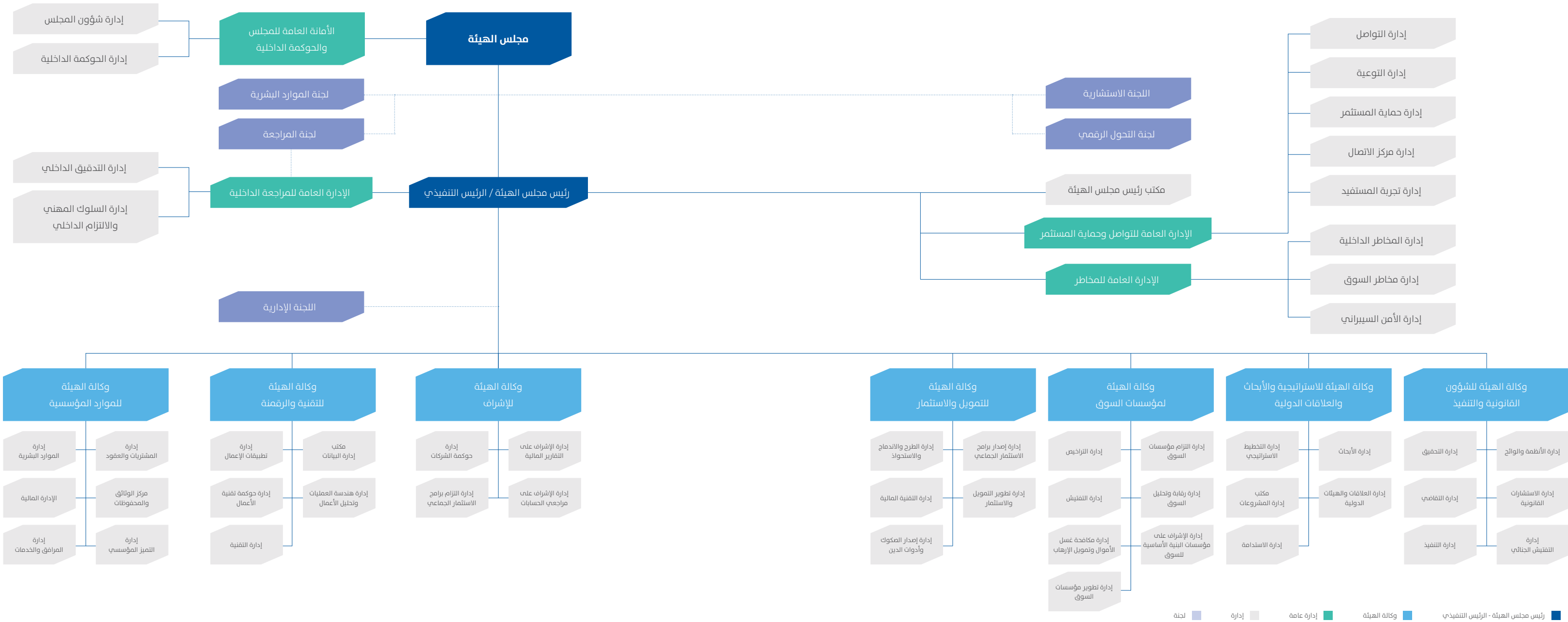
مقدمي منتجات التقنية المالية المصرح لهم من الهيئة



الصناديق الاستثمارية وبرامج الاستثمار الجماعي في السوق المالية

4. الهيكل التنظيمي

شكل رقم (1): هيكل الهيئة التنظيمي



الباب الأول: الخطة الاستراتيجية للسوق المالية

أولاً: الرؤية والرسالة والقيم

ثانياً: الخطة الاستراتيجية للسوق المالية (2024 - 2026)

ثالثاً: الترابط بين الخطة الاستراتيجية للسوق المالية وبرنامج تطوير القطاع المالي

رابعاً: حوكمة الخطة الاستراتيجية

خامساً: إنجازات الخطة الاستراتيجية للسوق المالية لعام 2024

سادساً: حالة المبادرات المعتمدة

سابعاً: تطلعات الهيئة للعام 2025م والتحديات والدعم المطلوب

أولاً: الرؤية والرسالة والقيم

الرؤية



أن تصبح السوق المالية السعودية مصدراً رئيسياً للتمويل والاستثمار لتنمية الاقتصاد الوطني، ومن أهم الأسواق المالية في العالم.

الرسالة



تنظيم وتطوير السوق المالية لحماية المستثمرين وتعزيز الاستقرار فيها، وخلق بيئة استثمارية داعمة لنمو الاقتصاد الوطني.



نستمر في التطوير

تعمل الهيئة على التطوير والتحسين المستمر للسياسات والإجراءات والأنظمة والبرامج المستخدمة في تسيير الأعمال، مما يؤدي بدوره إلى تطوير الخدمات المقدمة إلى المتعاملين في السوق المالية ونمو الاقتصاد الوطني.

نسعى إلى التميز

تتميز الهيئة بكفاءة منسوبيها وتحرص على تطوير مهاراتهم وخبراتهم لتحقيق أعلى مستويات الجودة بمهنية عالية ومراعاة لقواعد السلوك المهني وتقديم أفضل الخدمات إلى المتعاملين في السوق المالية.

نتواصل ونتشاور

تعزز التعاون والتشاور والتواصل باحترافية ومهنية كفريق عمل جماعي يتسم بالاحترام والمهنية داخل الهيئة وخارجها مع المشاركين والمتعاملين في السوق المالية.

نهتم بموظفينا ومجتمعنا

تؤمن الهيئة بأن منسوبيها هم أهم مورد لديها، وأن تعزيز ولائهم من خلال الاهتمام بهم يعود بالفائدة على المجتمع والوطن، لذلك تحرص الهيئة على خلق بيئة عمل داعمة ومحفزة، وتقديم برامج متنوعة لخدمة المجتمع في مجال التطوير والتدريب والتوعية المالية.

نتحمل المسؤولية

عكس إحساس الهيئة بمسؤولياتها وواجباتها تجاه مجتمعها وموظفيها وكذلك إحساس الموظفين بمسؤولياتهم تجاه مهامهم، واستشعار العمل بأمانة وجهد وإخلاص لتحقيق رؤية ورسالة الهيئة.

ثانياً: الخطة الاستراتيجية للسوق المالية (2024 - 2026م)

بانتهااء الإطار الزمني المحدد لخطة الهيئة الاستراتيجية 2021 – 2023م التي سعت فيها لتحقيق رؤية طموحة بأن تصبح السوق المالية السعودية السوق الرئيسية في الشرق الأوسط ومن أهم عشر أسواق مالية في العالم. شهدت السوق المالية خلال السنوات الماضية نمواً وتطوراً كبيراً، إذ ارتفع حجم الأصول المدارة بنسبة 42% (من 612 مليار ر.س في عام 2020م إلى 871 مليار ر.س في عام 2023م)، وارتفع عدد الشركات المدرجة في السوق المالية بنسبة 50% (من 207 شركات في عام 2020م إلى 310 شركات في عام 2023م)، بالإضافة إلى ارتفاع ملكية المستثمرين الأجانب لمستويات قياسية بنسبة 93% (من 208 مليارات ريال في عام 2020م إلى 401 مليار ريال بنهاية العام 2023م).

وامتداداً للإنجازات التي حققتها هيئة السوق المالية في عام 2023م ضمن خطتها الاستراتيجية، عملت الهيئة على تطوير الخطة الاستراتيجية للأعوام الثلاثة القادمة 2024 – 2026م بما يتواءم مع تطلعات برنامج تطوير القطاع المالي لمواكبة التطورات التي تشهدها السوق المالية محلياً وعالمياً وبما يخدم تحقيق أهداف رؤية السعودية 2030، إذ تركزت الجهود فيها نحو التوجه الاستراتيجي لتعزيز السعة التمويلية للسوق المالية، من خلال تطوير القنوات المختلفة لتلبية الاحتياجات التمويلية لمشاريع القطاعين العام والخاص، إذ تسعى الهيئة إلى تحقيق رؤيتها بأن تصبح السوق المالية السعودية مصدراً رئيسياً للتمويل والاستثمار لتنمية الاقتصاد الوطني، ومن أهم الأسواق المالية في العالم. ومن أبرز الجوانب التي تم التركيز عليها في الاستراتيجية تعزيز مساهمة السوق المالية بمختلف قنواتها في التمويل والاستثمار، ودعم وتمكين مؤسسات السوق المالية، بالإضافة إلى دعم قطاع التقنية المالية لتصبح المملكة رائدة في هذا المجال بما يسهم في تعزيز العمق والتنوع للقطاع المالي.

علاوة على ذلك، أولت الهيئة جانب حماية المستثمر أهمية كبرى من خلال تخصيص ركيزة مستقلة، تعنى برفع كفاءة الإشراف وتعزيز مستويات الشفافية والإفصاح والحوكمة، ولحماية حقوق المستثمرين، وتعزيز آليات التعامل مع القضايا النوعية. وذلك للحد من المخاطر في معاملات الأوراق المالية. إيماناً منها بأن خلق بيئة استثمارية آمنة لحقوق المستثمرين تعزز من ثقتهم بالسوق المالية.

وتتكون الخطة الاستراتيجية (2024 - 2026م) من ثلاث ركائز رئيسية وهي:



الركيزة الثانية:

تمكين منظومة السوق المالية، الذي تسعى الهيئة من خلاله إلى تمكين مؤسسات السوق المالية من تقديم الخدمات والمنتجات المتنوعة والمتطورة وفق أفضل الممارسات العالمية لمواكبة المستويات المتقدمة محلياً وعالمياً، وتوفير بيئة تنظيمية محفزة للابتكار في مجال التقنية المالية؛ لتمكّن الشركات الناشئة في هذا المجال من تطوير منتجات وخدمات مبتكرة تساهم في تعزيز الشمول المالي.



الركيزة الأولى:

تفعيل دور السوق المالية في التمويل والاستثمار، الذي يهدف إلى تعزيز مساهمة السوق المالية في النمو الاقتصادي المستدام للمملكة، من خلال تشجيع الشركات على الطرح والإدراج، وتوفير بيئة جاذبة للمستثمرين، وتطوير سوق الصكوك وأدوات الدين. إضافةً إلى تمكين صناعة إدارة الأصول وجذب الاستثمارات الدولية وتعزيز مكانة السوق المالية السعودية دولياً.



الركيزة الثالثة:

حماية حقوق المستثمرين، بما يكفل توفير بيئة استثمارية آمنة ومستقرة من خلال استمرار العمل على تطوير آليات فعالة لحماية المستثمرين في الأوراق المالية من الممارسات غير العادلة والحد من المخاطر المرتبطة بمعاملات الأوراق المالية وتعزيز البيئة التنظيمية والاستقرار في السوق المالية. وذلك من خلال استمرار العمل على تعزيز مستوى الشفافية والإشراف في السوق المالية، بالإضافة إلى تيسير سبل التعويضات وتعزيز آليات معالجة الشكاوى والنزاعات، بالإضافة إلى تعزيز آليات التعامل مع القضايا النوعية وكفاءة الردع.

تتضمن هذه الركائز 9 أهداف استراتيجية، تُحقّق من خلال أكثر من 50 مبادرة استراتيجية.

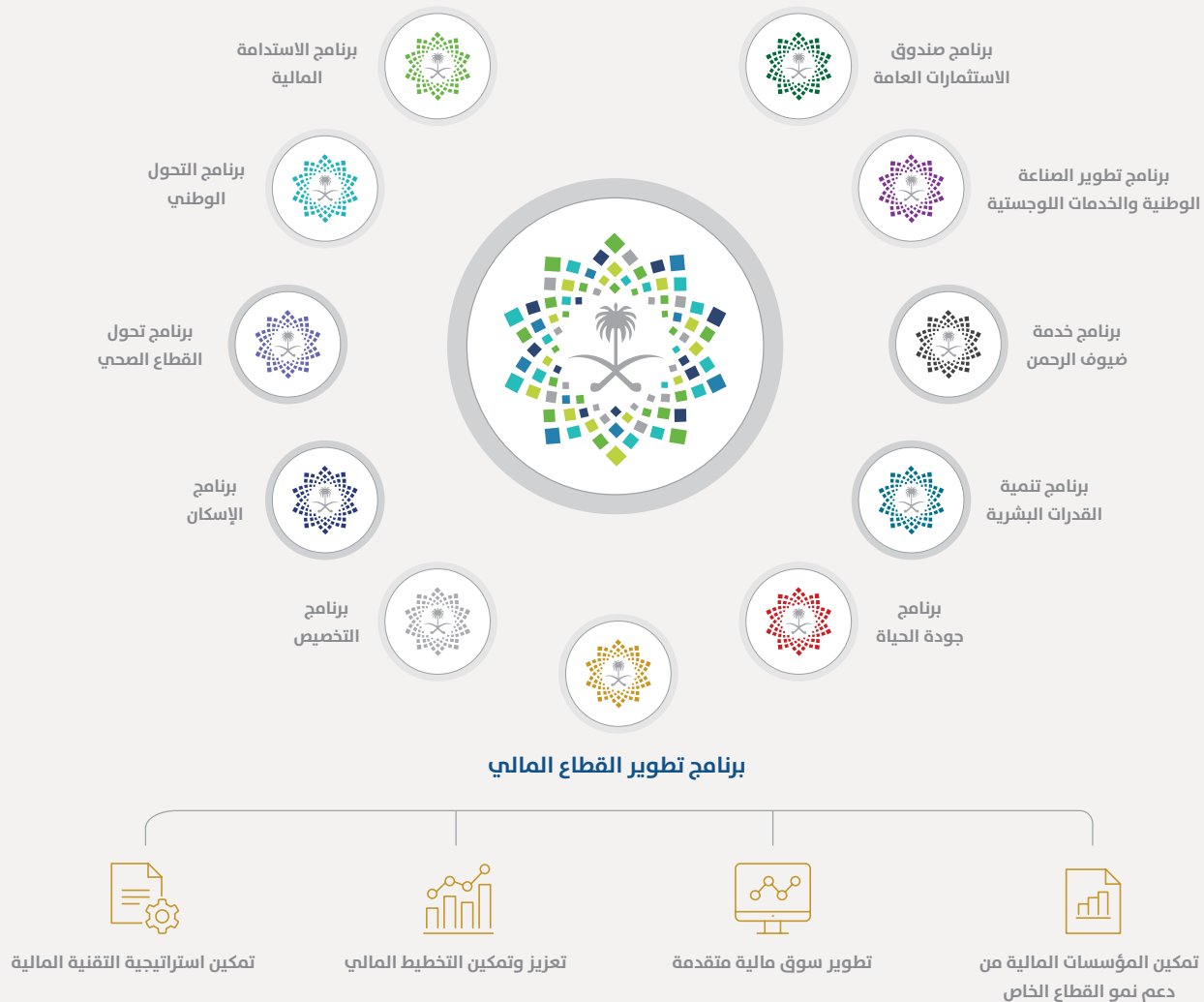
شكل رقم (2): الركائز الرئيسية للخطة الاستراتيجية والأهداف في كل ركيزة



ثالثاً: الترابط بين الخطة الاستراتيجية للسوق المالية وبرنامج تطوير القطاع المالي

أرست رؤية السعودية 2030 أُسساً متينة لتقدم الوطن نحو مستقبل أكثر إشراقاً، وحددت حجر الأساس في ثلاثة محاور رئيسة تتفرع إلى 96 هدفاً استراتيجياً يتم تحقيقها عن طريق برامج تحقيق الرؤية، التي أطلقها مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية في عام 2017م، ومن أبرزها برنامج تطوير القطاع المالي المرتبط بمحوري «اقتصاد مزدهر ووطن طموح». ويهدف البرنامج إلى تطوير قطاع مالي متنوع وفعال يدعم تنمية الاقتصاد الوطني، وتنويع مصادر دخله، وتحفيز الادخار والتمويل والاستثمار من خلال الارتقاء بالمؤسسات المالية السعودية، وتطوير السوق المالية السعودية لتصبح سوقاً مالية متقدمة بما لا يتعارض مع الأهداف الاستراتيجية للحفاظ على استقرار ومتانة القطاع المالي. وعملت الهيئة ضمن عضويتها في برنامج تطوير القطاع المالي على بناء خطته التنفيذية وتطوير عناصر الركيزة الاستراتيجية الثانية (تطوير سوق مالية متقدمة) وتحديد المؤشرات والمبادرات الاستراتيجية التي لها أثر في تطور القطاع المالي وزيادة كفاءته ونمو السوق المالية لتصبح سوقاً مالية متقدمة توفر بدائل استثمارية ومصادر تمويل متنوعة. وتسعى الهيئة من خلال عضويتها في برنامج تطوير القطاع المالي إلى دعم حركة التنمية الاقتصادية الوطنية من خلال تنمية القطاع المالي والاستمرار في تطوير السوق المالية السعودية وتعزيز قدرتها على مواجهة التحديات؛ لبناء سوق مالية ذات دور رئيس في تلبية الاحتياجات التمويلية للمشاريع الوطنية.

برامج تحقيق رؤية السعودية 2030



الخطة الاستراتيجية للسوق المالية (2024م - 2026م)

رابعاً: حوكمة الخطة الاستراتيجية

منذ أن بدأت الهيئة في تطوير خططها الاستراتيجية تبنت إطار حوكمة متكاملًا، لضمان مأسسة العمل ورفع كفاءته وتسهيل تنسيق الجهود بين الجهات ذات العلاقة، بما يمكن الهيئة من المتابعة الفعالة لتنفيذ خططها الاستراتيجية. وسعيًا نحو تعزيز معايير إدارة الأداء واتخاذ الإجراءات التصحيحية في الوقت المناسب، اعتمدت منهجية لمتابعة تنفيذ المبادرات الاستراتيجية بشكل دوري من خلال وضع خطط تفصيلية لكل مبادرة تحتوي على خطوات التنفيذ ومواعيد إنجازها وتحديد مسؤوليات التنفيذ وشركاء العمل من الجهات الخارجية والأدوار المتوقعة منهم، بالإضافة إلى متابعة نتائج المؤشرات الاستراتيجية ورفع تقارير دورية عن أداء الخطة الاستراتيجية لمجلس الهيئة، وعقد اجتماعات مراجعة الأداء بشكل ربع سنوي بحضور مجلس الهيئة وقياداتها للتأكد من سير أعمال الخطة الاستراتيجية وفق المخطط، ومناقشة التحديات التي تواجه عملية التنفيذ وبحث الحلول المناسبة لها.

ويضم إطار الحوكمة عدداً من اللجان الثنائية واللجان المشتركة مع جهات خارجية لضمان التنسيق مع الأجهزة ذات العلاقة لتنفيذ المبادرات الاستراتيجية والأعمال المشتركة المرتبطة بها؛ إذ تشارك الهيئة في أربع لجان ثنائية رئيسة مع البنك المركزي السعودي ومنظومة التجارة ومجموعة تداول السعودية وهيئة الزكاة والضريبة والجمارك، بالإضافة إلى رئاستها لجنة تطوير سوق المكوك وأدوات الدين، والتنسيق المستمر بين هيئة السوق المالية والهيئة العامة للأوقاف حيال الموضوعات والأعمال المشتركة بين الهيئتين. وحرصاً على استمرارية العمل والمرونة في مواجهة التحديات وتذليل العقبات المتعلقة بعملية التنفيذ، وسعيًا نحو التحسين المستمر ومواكبة المتغيرات، تعمل الهيئة على مراجعة الخطة الاستراتيجية بجميع مكوناتها بشكل دوري بهدف تحديد الفجوات وتطوير المبادرات بما يساهم في تحقيق المستهدفات. وفي سياق متصل بحوكمة الاستراتيجية، تعمل الهيئة أيضاً مع المركز الوطني لقياس أداء الأجهزة العامة (أداء) على قياس أداء مؤشرات الهيئة المضئنة في برنامج تطوير القطاع المالي؛ من خلال تطبيق نماذج ومنهجيات وأدوات موحدة مبنية على أفضل الممارسات العالمية في هذا المجال، وإصدار تقارير الأداء الدورية حول نتائجها؛ لقياس مدى تحقق الأهداف الاستراتيجية لبرنامج تطوير القطاع المالي.

خامساً: إنجازات الخطة الاستراتيجية للسوق المالية لعام 2024م

تساهم هيئة السوق المالية في مسيرة التنمية الاقتصادية المستمرة لتحقيق رؤية السعودية 2030، وخلق اقتصاد مزدهر للوطن والمواطن من خلال تطوير السوق المالية في المملكة لتلبية الاحتياجات التمويلية للاقتصاد الوطني، وتطوير البرامج والمبادرات للوصول إلى أهدافها الاستراتيجية.

أبرز إنجازات الخطة الاستراتيجية لعام 2024م والأثر المتوقع منها:

الأنشطة والأعمال المنجزة	الأثر
إطلاق التوجهات الاستراتيجية لرفع جاذبية إدارة الأصول في المملكة	- تطوير صناعة إدارة الأصول وتعزيز جاذبيتها - تنويع المنتجات الاستثمارية - تعزيز الشفافية والحوكمة - تعزيز مكانة المملكة إقليمياً ودولياً في صناعة إدارة الأصول
نمو غير مسبوق في صناعة إدارة الأصول في المملكة، حتى تجاوز حجم الأصول المدارة ما قيمته ترليون ريال بنهاية العام 2024م	- زيادة التدفقات الاستثمارية - تعزيز ثقة المستثمرين بالسوق المالية - رفع كفاءة وجاذبية السوق المالية - تعزيز مكانة السوق المالية السعودية إقليمياً ودولياً
إطلاق أول صندوق مؤشرات يتتبع أسهم مؤشر هونغ كونغ	- توسيع قاعدة المستثمرين - تحفيز الابتكار في منتجات السوق المالية - تنويع الفرص الاستثمارية
إطلاق صندوقين يركزان على الأسهم السعودية في بورصتي شنغهاي وشننشن	- تسهيل الإدراج المشترك للصناديق - توسيع قاعدة المستثمرين - تعزيز السيولة في السوق المالية - جذب الاستثمارات الدولية
إطلاق عقود الخيارات للأسهم المفردة لأربع شركات	- جذب الاستثمارات الدولية - تمكين المستثمرين من التحوط وإدارة مخاطر محافظهم الاستثمارية بشكل فعال - تعزيز السيولة في السوق - تنويع المنتجات الاستثمارية

الأنشطة والأعمال المنجزة	الأثر
إطلاق التوجهات الاستراتيجية لتطوير سوق المكوك وأدوات الدين	- تنويع المنتجات الاستثمارية - تطوير البنية التحتية لسوق المكوك وأدوات الدين - تسهيل الإجراءات التنظيمية - تعزيز الثقة بسوق المكوك وأدوات الدين - جذب المزيد من المصادر التمويلية - دعم النمو الاقتصادي المستدام
الترخيص لأول مقدم لخدمات التداول البديل للأوراق المالية في المملكة للمكوك وأدوات الدين	- تحسين السوق الثانوية لأدوات الدين في المملكة - توسيع قاعدة المستثمرين - تنويع المنتجات في السوق المالية - توفير حلول تقنية فعالة لتسهيل الربط والتداول
اعتماد أكبر حزمة من التحسينات التنظيمية منذ إطلاق سوق المكوك وأدوات الدين	- تسريع عملية وصول المُصدرين للتمويل عبر سوق المكوك وأدوات الدين - تعميق سوق المكوك وأدوات الدين - تنويع الإصدارات والمُصدرين - توسيع قاعدة المستثمرين - تعزيز السيولة - زيادة تنافسية سوق المكوك وأدوات الدين على المستويين الإقليمي والعالمي
إدانة عدد من المخالفين لنظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية وإلزامهم بدفع المكاسب غير المشروعة والغرامات بمبالغ تجاوزت 300 مليون ريال	- زيادة ثقة المستثمرين بالسوق المالية السعودية - حماية حقوق المستثمرين في السوق المالية السعودية
تعويض 921 مستثمراً بمبالغ تعويضات محكوم بها صادرة بقرارات قطعية عن لجان الفصل في منازعات الأوراق المالية وبمبالغ تجاوزت 389 مليون ريال	- تعزيز ثقة المستثمرين والمشاركين بالسوق المالية - حماية حقوق المستثمرين في السوق المالية السعودية
إدراج 44 شركة في السوق المالية السعودية خلال عام 2024م	- تنمية القطاعات الجديدة والواعدة - توفير مصادر تمويل متنوعة - زيادة ثقة المستثمرين بالسوق المالية - تعزيز السيولة وحجم السوق

الأنشطة والأعمال المنجزة	الأثر
إطلاق تحسينات على عمليات شراء وبيع الشركات المدرجة لأسهمها	- رفع كفاءة الاستثمار في السوق المالية - زيادة جاذبية السوق المالية السعودية - تنظيم عمليات التداول من قبل الشركات المدرجة لأسهمها - تعزيز السيولة في السوق
توقيع مذكرة تفاهم مع الهيئة العامة للعقار لتنظيم المساهمات العقارية	- تنظيم نشاط المساهمات العقارية في المملكة - رفع مستوى الشفافية والإفصاح - حماية حقوق أطراف المساهمات العقارية - حوكمة المساهمات العقارية وتنظيمها وأتمتتها
توقيع مذكرة تفاهم بين هيئة السوق المالية السعودية وبنك البحرين المركزي لتعزيز التعاون في مجالات الإدراج المزدوج	- توحيد نماذج «اعرف عميلك» لمؤسسات السوق المالية - زيادة التكامل بين الأسواق الخليجية - تعزيز التداول المزدوج
اعتماد تعليمات طرح شهادات المساهمات العقارية	- تنشيط القطاع العقاري وفتح قنوات تمويلية واستثمارية جديدة - تنظيم سجل المساهمين - حماية حقوق أطراف المساهمات العقارية
إتاحة فتح الحسابات المجمعة لعملاء مؤسسات السوق المالية	- تعزيز العدالة بين العملاء - تطوير آليات التداول المتاحة في السوق المالية - تحفيز الاستثمار - تعزيز جاذبية السوق المالية وكفاءتها

وعلى صعيد الإنجازات، استمر ترتيب حجم السوق السعودية ضمن المراكز العشرة الأولى بنهاية العام 2024م¹. كذلك حققت السوق السعودية مراكز متقدمة في عدد من المؤشرات الأخرى، ومنها المركز الثامن عالمياً في عدد الطرولات الأولية والمركز 24 بحسب عدد الشركات المدرجة، إذ تجاوز عدد الشركات المدرجة في السوق السعودية حاجز 350 شركة بنهاية العام 2024م.

ترتيب المملكة العربية السعودية في بعض المؤشرات على مستوى العالم لعام 2024م²



1. احتسب الترتيب في هذه المؤشرات بحسب إجمالي البورصات في كل دولة
2. المصادر: الاتحاد الدولي للبورصات (WFE)، بلومبرغ، بنك التسويات الدولية (BIS)، إيداع، الكتاب السنوي للتنافسية العالمية، إدارة الأبحاث
3. البيانات بمنتصف عام 2024
4. قُدِّر حجم أسواق الدين بحسب إجمالي الإصدارات الحكومية وإصدارات الشركات القائمة لكل دولة

الجدول رقم (1) نتائج المؤشرات الاستراتيجية لعام 2024م :

#	مؤشر الأداء	المستهدف لعام 2024م ¹	القيمة المحققة ²	نسبة الإنجاز
1	عدد الإدراجات في السوق المالية	24	44	183%
2	القيمة السوقية لسوق الأسهم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%) ^{4,3}	79.4%	86.7%	109%
3	حجم سوق أدوات الدين كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%) ⁶	22.1%	20.8%	94%
4	الأصول المدارة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%) ⁶	29.4%	26.3%	89%
5	حجم تداول المستثمر المؤسسي كنسبة من إجمالي حجم التداول (%)	42%	46.2%	110%
6	نسبة ملكية المستثمرين الأجانب من إجمالي القيمة السوقية للأسهم الحرة (%) ⁶	17%	11%	65%
7	نسبة المنشآت متناهية الصغر والصغيرة وقت الإدراج من إجمالي الإدراجات (%) ⁵	45%	65.9%	146%
8	نسبة الحسابات الاستثمارية التي فُتحت عبر إجراءات "اعرف عميلك" الإلكترونية	<90%	98.9%	110%

تحقق المستهدف	أقل من حقق المستهدف	إنجاز منخفض
100% - 90%	90% - 80%	أقل من 80%

1. العلامة "=<" تعني أكبر من أو يساوي.

2. كما في نهاية عام 2024م.

3. لا يدخل في حساب هذا المؤشر القيمة السوقية لشركة أرامكو السعودية

4. الناتج المحلي الإجمالي المستخدم هو لعام 2023م والصادر من الهيئة العامة للإحصاء.

5. تعريف منتدى الاقتصاد العالمي: الشركات متناهية الصغر تبلغ قيمتها السوقية أقل من 65 مليون دولار، والشركات الصغيرة تبلغ قيمتها السوقية من 65 إلى 200 مليون دولار (برنامج تطوير القطاع المالي).

6. بناءً على التوصيات الواردة في تقرير مراجعة الأداء الصادر عن المركز الوطني لقياس أداء الأجهزة العامة، وتوجيه الهيئة وبرنامج تطوير القطاع المالي بدراسة وتحديث مستهدفات المؤشرات المتعثرة لأكثر من مدة قياس متتالية، فقد صدرت موافقة لجنة برنامج تطوير القطاع المالي على طلب تغيير مستهدفات المؤشر، وهو في طور الاعتماد.

سادساً: حالة المبادرات المعتمدة

بلغ عدد المبادرات المعتمدة وفق الإجراءات الرسمية والمرتبطة مع المركز الوطني لقياس أداء الأجهزة العامة (أداء) مبادرتين، ويوضح الجدول رقم (2) حالة المبادرات المعتمدة.

الجدول رقم (2): حالة المبادرات المعتمدة وفق الإجراءات الرسمية:

المبادرة	حالة المبادرة	تاريخ البداية	موجز سير العمل	نسبة الاكتمال الفعلية	نسبة الاكتمال المخططة	تاريخ الانتهاء المحدد	برنامج تحقيق الرؤية
تطوير اللوائح الخاصة بتشجيع الشركات الأجنبية لطرح أسهمها في السوق المالية السعودية	مكتملة	2023-01-01م	مبادرة مكتملة	100%	100%	2023-12-31م ¹	برنامج تطوير القطاع المالي
تحفيز و تشجيع شركات القطاع الخاص على طرح و إدراج أسهمها في السوق المالية		2017-04-12م	تسير المبادرة وفق المخطط له	89%	89%	2025-12-31م	برنامج تطوير القطاع المالي

 على المسار، الاختلاف 5% وما فوق.  متأخر عن المسار، أكثر 5% إلى 15%.  متأخر جدًا عن المسار، أكثر من 15%.

1. اكتملت أعمال المبادرة، وجاري العمل بمخرجاتها. وسيتم رفع تقرير إلى لجنة تطوير القطاع المالي بعد سنتان ونصف لإيضاح الأثر المترتب من المبادرة ورسم التوجه القادم حيال طرح الشركات الأجنبية.

سابعاً: تطلعات الهيئة للعام 2025م والتحديات والدعم المطلوب

وما لها من آثار في السوق المالية وجاذبيتها للمصدرين والمستثمرين المحليين والدوليين على حد سواء. إضافة إلى أن ضعف الإقبال على سوق أدوات الدين وضعف إصدارات القطاع الخاص لأدوات الدين قد يحد من جاذبية سوق أدوات الدين في المملكة. بالإضافة إلى الحاجة لتذليل التحديات التي تواجه سوق الصكوك وأدوات الدين وتعزيز دوره التمويلي لتلبية الاحتياجات التمويلية للاقتصاد ومشاريع التنمية. وستواصل الهيئة عملها بالتنسيق مع الأطراف ذات العلاقة بالسوق المالية على معالجة تلك التحديات لتخفيف آثارها السلبية.

الدين بما يساهم في رفع جاذبيته نظراً إلى ما تمثله هذه السوق من أهمية بالغة وكونها عنصراً جوهرياً في نمو الاقتصاد ونشاطاته باعتبارها إحدى أهم القنوات التمويلية التي توفرها السوق المالية لتمويل مشاريع القطاعين العام والخاص.

أيضاً ستواصل الهيئة جهودها لتعزيز ورفع مكانة وجاذبية السوق المالية السعودية للمستثمرين الدوليين، سعياً منها إلى أن تكون سوقاً رائدة إقليمياً ودولياً؛ إذ ستعمل على تذليل التحديات التنظيمية لتدفق الاستثمارات الدولية بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة وتطوير الآليات الممكنة لنمو الاستثمارات الدولية في السوق المالية السعودية، وتعزيز الانضمام إلى المؤشرات العالمية وتوفير التسهيلات والفرص الاستثمارية الجاذبة للمستثمرين الدوليين. وستمضي الهيئة في طريقها لتحقيق المزيد من الإنجازات من خلال برنامج تطوير القطاع المالي، لدعم تعزيز النمو الاقتصادي واستدامته في المجالات كافة، وإرساء أسس جديدة لتنويع مصادر الدخل.

على أن الهيئة قد تواجه تحديات من شأنها أن تؤثر في تطلعاتها المستقبلية كالمستجدات الاقتصادية والتنظيمية المحلية والعالمية،

تستكمل هيئة السوق المالية مسيرة التنمية الاقتصادية المستمرة من خلال تطوير السوق المالية لتكون سوقاً مالية متقدمة بهدف خلق قطاع مالي متنوع وفعال يدعم تنمية الاقتصاد الوطني، وتنويع مصادر دخله، وتحفيز الادخار والتمويل والاستثمار، وتطوير وتعميق مؤسسات القطاع المالي. وفي هذا الصدد واستكمالاً للجهود والإنجازات في تطوير القطاع المالي، ستواصل الهيئة عملها ضمن استراتيجيتها لتحقيق رؤية السعودية 2030، من خلال تعزيز الدور التمويلي للسوق المالية وتمكين الشركات بمختلف أنواعها من طرح أسهمها وإدراجها في السوق المالية. بالإضافة إلى دعم تنمية القطاعات الجديدة والواعدة وتوفير قنوات تمويل لها، لتعزيز مساهمتها في الاقتصاد الوطني للمملكة. وتسعى الهيئة إلى رفع جاذبية صناعة إدارة الأصول في المملكة وتعزيز تنافسيتها إقليمياً ودولياً من خلال توفير منتجات استثمارية متنوعة، وتطوير مكونات البيئة الاستثمارية وتبني الممارسات الدولية في الأسواق المالية.

إلى جانب ذلك، تولي الهيئة أولوية عالية لتطوير سوق الصكوك وأدوات الدين إذ تستهدف استمرار تطوير البيئة التشريعية والتنظيمية لتعميق سوق الصكوك وأدوات

الباب الثاني: أعمال الهيئة

الفصل الأول: الوضع الراهن للهيئة
الفصل الثاني: تنظيم السوق المالية

الفصل الأول: الوضع الراهن للهيئة

أولاً: البيئة الداخلية

ثانياً: اللجان

ثالثاً: العلاقات الدولية

أولاً: البيئة الداخلية للهيئة

1. الإجراءات المتخذة لتنفيذ الأوامر السامية وقرارات مجلس الوزراء

تلقت الهيئة خلال عام 2024م عدداً من الأوامر السامية وقرارات مجلس الوزراء وتعاميم الديوان الملكي، واتخذت حيالها الإجراءات اللازمة، منها ما يلي:

1. تعميم الديوان الملكي رقم (46584) وتاريخ 1445/06/24هـ

بشأن قرار مجلس الوزراء رقم (483) في 1445/6/20 هـ الصادر حيال ترجمة مشروعات الأنظمة واللوائح وما في حكمها والوثائق النظامية المعتمدة على النحو الموضح في القرار.

تنفيذاً للتوجيه، قامت الهيئة بالآتي:

- بادرت الهيئة بالتنسيق مع شعبة الترجمة الرسمية بهيئة الخبراء حيال ما تضمنته بنود القرار، وعملت على مراجعة إجراءاتها الداخلية في ضوء بنود القرار المشار إليه، وجرى توثيق إجراءاتها الداخلية بما يتسق مع بنود القرار المشار إليه.

2. تعميم الديوان الملكي رقم (49493) وتاريخ 1445/07/06هـ

المتضمن الإشارة إلى قرار مجلس الوزراء رقم (532) في 1445/7/4 هـ المتضمن أن تقوم الجهات الحكومية التي تطبق نظام العمل وفقاً لتنظيمها ولديها لائحة إدارية مستقلة ومعتمدة (الهيئات والمؤسسات والمراكز والبرامج وما في حكمها، بتعديل لوائحها الإدارية، ليكون عدد أيام العطل الرسمية لكل من عطلة عيد الفطر وعطلة عيد الأضحى بحد أدنى (أربعة) أيام عمل، وبحد أقصى (خمسة) أيام عمل، وعدد من الترتيبات الواردة في القرار.

تنفيذاً للتوجيه قامت الهيئة بالآتي:

- العمل بموجب التعميم، وتحديد ما يتعلق بتطبيق حدود أيام عطل العيدين الواردة في البند (أولاً) من هذا القرار ، ليكون عدد أيام العطل الرسمية لكل من عطلة عيد الفطر وعطلة عيد الأضحى بحد أدنى (أربعة) أيام عمل، وبحد أقصى (خمسة) أيام عمل.

3. تعميم الديوان الملكي رقم (4848) وتاريخ 1446/01/19هـ

بشأن الاستفادة من المجالات المتاحة لتنمية رأس المال البشري وتطوير القادة في القطاع العام التي تمنحها مذكرة التفاهم بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة جمهورية سنغافورة للتعاون في مجال تنمية رأس المال البشري وتطوير القادة في القطاع العام بين البلدين.

تنفيذاً للتوجيه قامت الهيئة بالآتي:

- أتاحت الهيئة لمنسوبيها فرصة المشاركة واختيار البرامج التدريبية التي تنظم وتعد من المؤسسات التعليمية في سنغافورة. وقد كان هناك عدد من المشاركات لمنسوبي الهيئة في البرامج التدريبية التي نُفذت في سنغافورة بلغ عددها 22 خلال العام 2024م. وتعمل الهيئة أيضاً مع الجانب النظير (هيئة النقد السنغافورية) على تبادل الخبرات من خلال التواصل المستمر بين الجانبين.

4. تعميم الديوان الملكي رقم (50788) وتاريخ 1445/07/11هـ

بشأن قيام هيئة السوق المالية بالتنسيق مع هيئة الزكاة والضريبة والجمارك عند العمل على إعداد لوائح التسجيل البيني المشار إليها في المادة الثالثة من الإطار التنظيمي للتسجيل البيني للمنتجات المالية بين الجهات المنظمة للأسواق المالية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

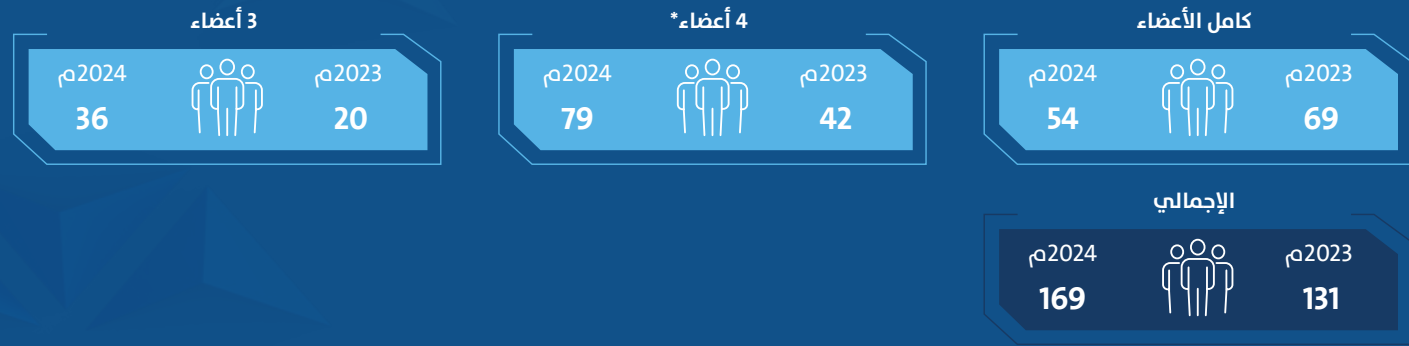
تنفيذاً للتوجيه قامت الهيئة بالآتي:

- قامت هيئة السوق المالية بالتنسيق مع هيئة الزكاة والضريبة والجمارك، و طلب مرئياتها فيما يتعلق بأحكام لائحة التسجيل البيني لصناديق الاستثمار في ضوء ما يقع تحت اختصاصها تمهيداً لاعتماد اللائحة.

2. اجتماعات مجلس الهيئة وقراراته

تنص الفقرة (أ) من المادة العاشرة من نظام السوق المالية على الآتي: "يعقد المجلس اجتماعاته بناءً على دعوة من رئيسه، ويُشترط حضور 3 من أعضائه على أن يكون من بينهم الرئيس أو نائبه، وتصدر قراراته بأغلبية الأعضاء الحاضرين، وإذا تساوت الأصوات يُردِّح الجانب الذي يصوت معه رئيس الاجتماع.

اجتماعات مجلس الهيئة مصنفةً بحسب عدد من حضر من الأعضاء



وقد بلغ عدد الموضوعات التي ناقشها مجلس الهيئة 638 موضوعاً في عام 2024م مقارنة بـ 566 موضوعاً في عام 2023م، وأصدر حيالها القرارات المناسبة.

عدد الموضوعات التي ناقشها مجلس الهيئة مصنفة بحسب النوع



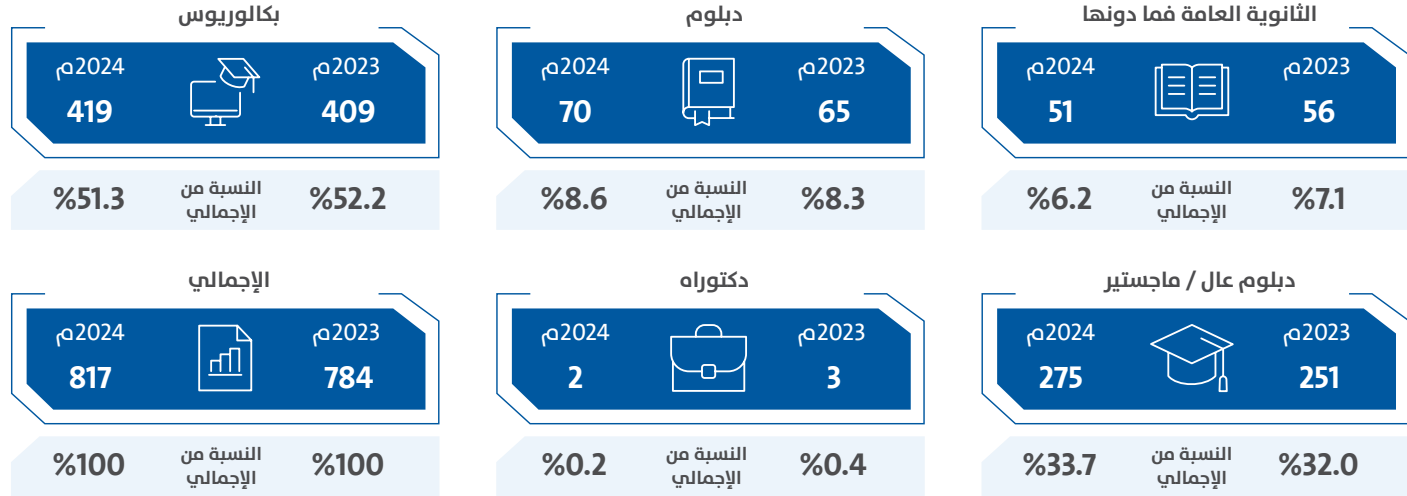
* صدر الأمر الملكي الكريم رقم (84/أ) وتاريخ 1446/02/29هـ الموافق 2024/09/02م، القاضي بتعيين سعادة الدكتور/ وليد بن محمد العيسى عضواً في مجلس الشوري، وبذلك أصبح عدد أعضاء مجلس الهيئة (4) أعضاء.

3. القوى العاملة وبرامج التدريب والتطوير والمسؤولية الاجتماعية

« القوى العاملة

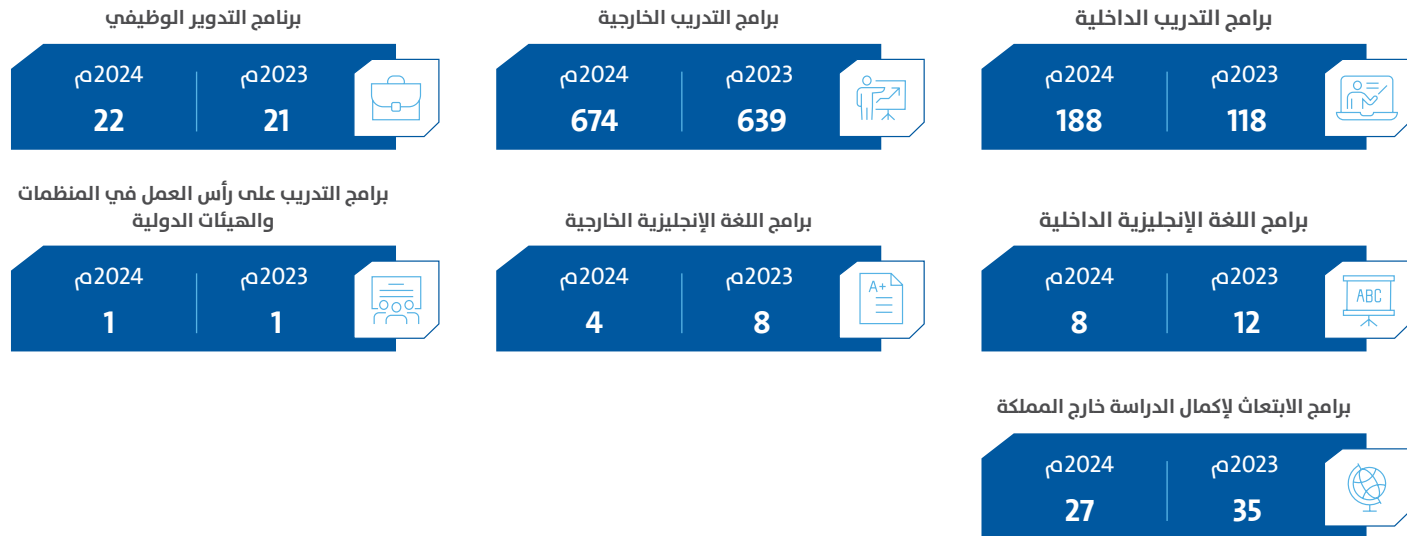


الجدول رقم (3): التأهيل العلمي لمنسوبي الهيئة



« برامج التدريب والتطوير

عدد المشاركين/المشاركات من منسوبي الهيئة في برامج تطوير الموارد البشرية



برامج الابتعاث لإكمال الدراسة خارج المملكة

برنامج الواعدين للوظائف القيادية

يهتم برنامج الواعدين بفئة الأخصائيين في الهيئة الذين يظهرون مهارات وقدرات قيادية تؤهلهم لشغل مناصب قيادية بالهيئة مستقبلاً. ويُعدّ هؤلاء رافداً أساسياً لبرنامج الإحلال الوظيفي، مما يحدّ من المخاطر التشغيلية في الهيئة؛ إذ يتم التركيز على الكفاءات القيادية التي تساهم في استمرارية الأعمال، من خلال توفير الوسائل والآليات، والممكّنات والاهتمام والرعاية اللازمة لتطوير الواعدين خلال فترة زمنية محددة، بهدف صقل المهارات والقدرات القيادية.

المسؤولية الاجتماعية

واصلت الهيئة إسهاماتها المجتمعية الفعّالة، وكان من أبرزها في عام 2024م الآتي:



برامج التدريب التعاوني لطلاب وطالبات الجامعات والكليات في المملكة:

تتيح الهيئة لطلاب وطالبات الجامعات والمعاهد ممن تتطلب تخصصاتهم الممارسة التطبيقية فرصة التدرّب في إحدى إدارات الهيئة المختلفة. وتقدم لهم الهيئة المزايا التنافسية إضافةً إلى دعمهم ومساعدتهم على تحقيق أهدافهم من البرنامج، وقد التحق بهذا البرنامج 144 طالباً وطالبة خلال عام 2024م من مختلف الجامعات والتخصصات.



التدريب على رأس العمل داخل الهيئة لتأهيل الخريجين السعوديين المتفوقين من مختلف الجامعات:

يهدف البرنامج إلى استقطاب المتفوقين من خريجي الجامعات ذوي التخصصات المناسبة، بهدف تنمية المعارف والمهارات المهنية للطلاب بأسلوب التدريب على رأس العمل في مجالات السوق المالية وأنشطتها. وبلغ عدد الملتحقين بالبرنامج خلال عام 2024م 142 متدرباً/ متدربة، موزعين على خمسة مسارات تخصصية هي : المالية، القانون، المحاسبة، الإدارة، التقنية والرقمنة.



برنامج الأجندة البحثية:

تسعى الهيئة عبر أجندتها البحثية إلى مد جسور التواصل مع الباحثين بهدف تعزيز حضور السوق المالية السعودية في الأدبيات العلمية، والارتقاء بمستوى تبادل المعرفة بين الباحثين والأكاديميين من جانب والعاملين «الممارسين» في قطاع السوق المالية من جانب آخر، بالإضافة إلى رفع جودة الأبحاث والدراسات، والمساهمة في دعم صنع السياسات واتخاذ القرارات بناءً على دراسات علمية، والمساهمة في النهوض بمستوى الثقافة المالية والوعي لدى المشاركين في السوق المالية، إذ تقوم هيئة السوق المالية بشكل دوري بفتح باب التقديم على برنامج الأجندة البحثية لجميع الباحثين، إيماناً بمسؤوليتها المجتمعية تجاه المجتمع البحثي والمشاركين في السوق المالية وعموم المهتمين بها.



حرمًا على إثراء البحث العلمي في مجالات السوق المالية، صدر قرار مجلس الهيئة بتشكيل اللجنة العلمية لبرنامج الأجندة البحثية التي تهدف إلى:

- رسم السياسة العامة للبرنامج
- المساهمة في رفع عدد وجودة الأبحاث التي تخدم السوق المالية في المملكة العربية السعودية
- المشاركة في تحسين بيئة البيانات والمعلومات في المجالات ذات الصلة بالسوق المالية
- تعزيز الشراكات البحثية بين قطاع السوق المالية ومؤسساته مع الجامعات والمراكز البحثية

شكّلت اللجنة في دورتها الأولى من مجموعة من الأعضاء الأكاديميين والمهنيين ذوي الخبرة الواسعة في مجال الأبحاث والنشر في المجالات العلمية المحكمة، وتشمل في عضويتها كلاً من:

- الدكتور
عبدالله عبدالرحمن الشويعر
رئيس اللجنة
- الدكتور
عامر خالد الحميضي
- الدكتورة
هبة عابد قزاز
- الدكتور
هيثم أكرم الزعبي

وخلال العام 2024م أطلقت الدفعة الرابعة لبرنامج الأجندة البحثية متضمنة المجالات البحثية المقترحة التالية:

- سوق رأس المال وهيكّل السوق
- الأوراق المالية المشتقة وغيرها من منتجات الاستثمار
- قياس أثر التشريعات
- مؤسسات السوق المالية
- الاستثمار المؤسسي والأجنبي
- المالية السلوكية
- أخرى^١

١. أضافت اللجنة المجال للباحثين خلال الدفعة الرابعة من البرنامج تقديم مقترحات بحثية خارج المجالات المقترحة، على أن تكون ذات علاقة بالسوق المالية السعودية.

4. برنامج التوفير والادخار، والتمويل السكني للموظفين

وفرت الهيئة لمنسوبيها البرنامجين التحفيزيين التاليين:



1. برنامج التوفير والادخار

تُعدّ الهيئة سباقة في مجال نشر وتشجيع ثقافة التوفير والادخار بين منسوبيها؛ فقد وضعت برنامجاً لتحفيز الموظفين على الادخار باسم «برنامج التوفير والادخار»، وهو برنامج ادخاري طويل الأمد يتميز بالمرونة، تقدم الهيئة من خلاله مساهمة مالية تُضاف إلى قيمة مساهمة الموظف المشترك في البرنامج بما يحقق هدف نشر وتشجيع ثقافة الادخار، ويُعد الدخول في البرنامج والانسحاب منه اختيارياً وفي أي وقت، وتجدر الإشارة إلى أن عدد المشتركين في البرنامج حتى نهاية عام 2024م بلغ 578 موظفاً وموظفةً بنسبة 70.6% من إجمالي موظفي الهيئة.



2. برنامج التمويل السكني

تماشياً مع التوجهات الحكومية لرفع المستوى المعيشي للمواطنين وتوفير المسكن الملائم لهم، ولتوطيد علاقة الهيئة بموظفيها، ولتعزيز روح الانتماء لديهم، رعت الهيئة برنامج «التمويل السكني للموظفين» بالتعاون مع عدد من البنوك المحلية؛ إذ تتحمل الهيئة كامل نسبة المرابحة على التمويل. ومن مزايا هذا البرنامج توفير التمويل طويل الأجل، وينتفع من هذه المزايا جميع موظفي الهيئة السعوديين بحسب شروط البرنامج وأحكامه، ولمرة واحدة فقط خلال فترة خدمتهم في الهيئة. وقد بلغ عدد المستفيدين من البرنامج 221 موظفاً وموظفةً حتى نهاية عام 2024م، وبنسبة 27.1% من إجمالي موظفي الهيئة.

5. بيئة العمل المادية في الهيئة

يضع الدليل الإرشادي لبيئة العمل المادية المفاهيم المعيارية و المواصفات القياسية لضمان بيئة عمل فاعلة في الأجهزة الحكومية لكل من العاملين وكذلك المستفيدين من خدماتها. وقد تم تحديد المكونات ومؤشراتها المختلفة وفقاً لما توصلت إليه الدراسات والمسوح الميدانية في هذا المجال وذلك لضمان جودة البيئة المادية وما يتعلق بها من آثار في العاملين في تلك البيئات و بالتالي إنتاجية الجهة الحكومية.

تتكون المكونات الرئيسية لبيئة العمل المادية للمكاتب بحسب ما ورد في الدليل الإرشادي للأجهزة الحكومية الصادر عن وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية من:

الإضاءة والصوتيات 	التكييف 	تأثيث المكاتب 	تصميم المكاتب 
الخدمات المساندة 	تجميل المكاتب 	النظافة 	الأمن والسلامة 
تنظيم وترتيب مكان العمل 	الهدوء والحد من الضوضاء 	استخدام الألوان في المكاتب 	تهيئة أماكن استقبال المستفيدين 

وبعد مراجعة الدليل وعناصر بيئة العمل المادية ومقارنتها مع الممارسات المطبقة في الهيئة، تبين ما يلي:

326	عنصراً مطبقة في الهيئة حالياً
342	عنصراً يغطيها الدليل

6 عناصر قابلة للتحسين وفقاً لطبيعة عمل الهيئة؛ هي:

01.	أجهزة تدفئة «مركزية ومنفصلة».	02.	مصادر الطاقة البديلة لتشغيل أنظمة التكييف والتدفئة.	03.	الاستفادة من الطاقة الشمسية لتوفير الطاقة لأماكن العمل.
04.	تخصيص الجهة جوائز تقديرية للمكاتب النظيفة.	05.	توفير قاعات للقراءة والاطلاع مع أحدث الكتب ومصادر المعرفة.	06.	الالتزام بـ كود البناء السعودي فيما يخص السلامة والصحة.

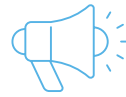
10 عناصر لا تنطبق على طبيعة عمل الهيئة؛ هي:

01.	استخدام الأجهزة الصوتية لغير الأغراض المخصصة لها.	02.	تحليل مياه الشرب.	03.	تقع الجهة في محيط المصانع والورش.
04.	تقع الجهة في محيط المجمعات التعليمية .	05.	تقع الجهة بجوار محطات النقل المتنوعة .	06.	تقع الجهة في محيط المجمعات الحكومية.
07.	تُعد الآلات والأجهزة المكتبية في الجهة مصدر ضوضاء.	08.	تُعد الأبواب في الجهة مصدر ضوضاء.	09.	يُعد المستفيدون من الجهة مصدراً للضوضاء.
10.	يُعد العاملون في الجهة مصدراً للضوضاء.				

6. مركز الوثائق والمحفوظات

يُعدّ مركز الوثائق والمحفوظات الجهة المسؤولة عن حفظ وأرشفة الوثائق بالهيئة بما يتوافق مع اللوائح والأنظمة الصادرة عن المركز الوطني للوثائق والمحفوظات، كذلك يبرز دور المركز في تنظيم المعاملات الإدارية بالهيئة من خلال نظام تقني يتم من خلاله تتبع سير المعاملات بشكل كامل، والتأكد من اكتمالها وجاهزيتها وإمكانية استرجاعها عند الحاجة.

من أبرز إنجازات المركز في عام 2024م ما يلي:



إطلاق حملات توعية لمنسوبي الهيئة حول حماية الوثائق والمعلومات السرية وأنه «واجب وطني»؛ إنفاذاً للأمر السامي التعميمي رقم 30699 وتاريخ 1445/4/24هـ، واستجابةً للمتطلبات الصادرة عن الديوان الملكي بهذا الخصوص؛



إطلاق نظام الاتصالات الإدارية الجديد (تراسل) في بداية النصف الثاني من العام 2024م. ويُعدّ هذا النظام أوّل مُخرجات خطة التحول الرقمي لبرنامج إدارة ورقمنة المستفيد الداخلي، إحدى المبادرات التقنية والرقمية التي تعمل الهيئة على تنفيذها كجزء من التزامها باستراتيجية التحول الرقمي، وذلك في إطار الامتثال للضوابط والتشريعات المنظمة لأعمال الاتصالات الإدارية في الجهات الحكومية.



نشر الدليل الإرشادي للمحافظة على الوثائق والمحفوظات تلبيةً لمتطلب «نشر الوعي والمعرفة في مجال الوثائق والمحفوظات لدى الموظفين» الذي نصت عليه المادة الحادية عشرة من «السياسة العامة للوثائق والمحفوظات» الواردة من المركز الوطني للوثائق والمحفوظات بالبرقية رقم 1/759 وتاريخ 1445/09/16هـ.



تحديث لائحة الوثائق والمحفوظات إنفاذاً للتشريعات الحكومية المتمثلة في الآتي:

1. قرار مجلس الوزراء رقم (584) وتاريخ 1445/07/18هـ القاضي بالموافقة على «لائحة الاتصالات الرسمية والمحافظة على الوثائق ومعلوماتها»، المبلّغ للهيئة بموجب كتاب معالي رئيس الديوان الملكي رقم (53544) وتاريخ 1445/07/22هـ.
2. قرار هيئة المركز الوطني للوثائق والمحفوظات رقم (135) وتاريخ 1445/5/6هـ، المبلّغ للهيئة بموجب التعميم رقم (1/539) وتاريخ 1445/6/11هـ، القاضي بتعديل لائحة الإلتاف الصادرة عن المركز سابقاً وتضمنها الأحكام والإجراءات المتعلقة بمبادرة «أمن الوثائق الحكومية».



تحديث وثائق التنظيم الإداري نتيجةً لتعديل الهيكل التنظيمي للهيئة، بالتنسيق مع المركز الوطني للوثائق والمحفوظات.

7. مباني الهيئة المملوكة والمستأجرة

مملوكة

« مبنى مقر هيئة السوق المالية
الرئيسي – الرياض

مستأجرة

« مبنى مقر الهيئة 2 -البرج الشرقي - مركز الملك عبدالعزيز للتواصل الحضاري - الرياض
أرض مواقف سيارات خارجية لمبنى مقر الهيئة الرئيسي - الرياض مخصصة للزوار والموظفين

8. المشروعات الاستراتيجية والتشغيلية والرأسمالية

عملت الهيئة على تنفيذ خمسة مشروعات مرتبطة بمستهدفات الخطة الاستراتيجية للهيئة تجاوزت تكلفتها الإجمالية 19 مليون ريال، وبلغت نسبة تنفيذ هذه المشروعات 65% نظراً إلى أن بعضها سيكتمل إنجازه خلال الأعوام القادمة.

كذلك نفذت الهيئة عدداً من المشروعات التشغيلية والرأسمالية في عام 2024م، تركزت في تحقيق مستهدفات الخدمات الإدارية والصيانة والتشغيل وتحسين مشروعات تطبيقات الأعمال الداخلية والبنية التحتية للهيئة. وقد بلغت تكلفتها الإجمالية ما يقارب 257 مليون ريال، ومعظم هذه المشروعات تتعلق بالخدمات التشغيلية المستمرة التي يتطلبها الجهاز.

الجدول رقم (4): المشروعات التشغيلية والرأسمالية والاستراتيجية

نوع المشروعات	التكلفة (الريال السعودي)	الاعتماد الوارد في الميزانية	متوسط نسبة التنفيذ ¹
تشغيلية	210,605,048.8	213,845,237.6	خدمات مستمرة
رأسمالية	46,525,649.3	47,827,589.1	61%
استراتيجية	19,418,334.2	19,418,334.2	65%
الإجمالي	276,549,032.3	281,091,160.9	62%

1. معظم المشروعات التشغيلية للهيئة مشروعات خدمية ولا تتضمن نسب تنفيذ، وتقاس نسب التنفيذ فيها بانتهاء العقد مع مقدم الخدمة.

ثانياً: اللجان

1. اللجنة الاستشارية لهيئة السوق المالية

شُكلت اللجنة في دورتها العاشرة بناءً على قرار المجلس رقم (5-80-2023) وتاريخ 1445/02/20هـ الموافق 2023/09/05م بعضوية كل من:

المهندس عمر عبدالله النعماني الرئيس التنفيذي للشركة العربية لخدمات الإنترنت والاتصالات 	الدكتور وليد عبدالله المقبل العضو المنتدب والرئيس التنفيذي لمصرف الراجحي 	معالي الدكتور نبيل كوشك الرئيس التنفيذي للشركة السعودية للاستثمار الجريء 
الأستاذ راشد إبراهيم شريف الرئيس التنفيذي لشركة الأهلي المالية 	الأستاذة خلود عبدالعزيز الدخيل المالكة والرئيسة التنفيذية لشركة ارتقاء المالية 	الأستاذ عادل العتيق الرئيس التنفيذي لشركة عوائد الأصول المالية 
الدكتور عبدالوهاب القحطاني أستاذ مشارك في جامعة الملك فهد للبترول والمعادن - كاتب اقتصادي 	الأستاذ باسم السلوم العضو المنتدب لشركة شور العالمية للتقنية 	الأستاذ عبدالعزيز العمران الشريك المؤسس والرئيس التنفيذي لشركة تأثير المالية 
الأستاذ عبدالوهاب الفايز رئيس جمعية حماية المستثمرين الأفراد 	الأستاذ صالح عبدالله اليحيى شريك في شركة تركي الحديد وصالح اليحيى محاسبون ومراجعون قانونيون 	الدكتور سلطان المسعود شريك إداري في مكتب سلطان المسعود بالشراكة مع شيرمن اند سترلينغ 

تهدف اللجنة إلى تفعيل التواصل بين الهيئة والمشاركين في السوق وإيجاد آلية منظمة لذلك في سبيل تعزيز أداء الهيئة لمهامها وتحقيق أهدافها، وتشمل مهام اللجنة الآتي:



إبداء المرئيات والمقترحات للهيئة في كل ما من شأنه المساهمة في تطوير السوق وحماية المستثمرين في الأوراق المالية.



تقديم التوصيات والآراء والمقترحات حيال الموضوعات المقدمة من الهيئة.

تمارس اللجنة مهامها بصفتها جهة استشارية تابعة لمجلس الهيئة.

وعقدت اللجنة 4 اجتماعات خلال دورة أعمالها العاشرة في عام 2024م، وقدمت فيها مجموعة من المقترحات والتوصيات بخصوص عدة موضوعات، وفيما يلي أبرز الموضوعات التي ناقشتها اللجنة خلال اجتماعاتها:

دراسة واقع استثمارات الخليجيين في السوق المالية السعودية.

إعداد الاطار التنظيمي لإدراج شركات الاستحواذ ذات الأغراض الخاصة (SPAC).

تطوير آلية الاندماج والاستحواذ في ضوء التجارب السابقة ونظام الشركات الجديد.

نموذج عمل آلية الحسابات المجمعة في السوق المالية السعودية.

تطوير المتطلبات التنظيمية للصناديق الاستثمارية.

تسهيل الأطر التنظيمية للطرح والإدراج والتسجيل لأدوات الدين.

دراسة سجل المساهمين.

نقاشات الأرباح للشركات المدرجة في السوق المالية السعودية.

مراجعة الأطر التنظيمية للإدراج المباشر في السوق المالية.

مقترح تقييم مدى ملائمة زيادة مستوى الإفصاح عن أكبر المساهمين من حيث الملكية في الشركات المدرجة.

تطوير الإطار التنظيمي للصناديق التمويلية.

تمكين تأسيس هياكل صناديق ذات مرونة أعلى.

2. اللجنة الإدارية

عُدت لائحة اللجنة الإدارية بقرار المجلس رقم (2-52-2024) وتاريخ 1445/10/20 هـ الموافق 2024/04/29م المتضمن إعادة تشكيلها، وتتكون هذه اللجنة من:

01.	معالي رئيس المجلس رئيساً للجنة	02.	نائب رئيس المجلس نائب رئيس اللجنة	03.	الأمين العام للمجلس والحوكمة الداخلية عضواً وأميناً للجنة
04.	وكيل الهيئة للموارد المؤسسية عضواً	05.	وكيل الهيئة للشؤون القانونية والتنفيذ عضواً	06.	وكيل الهيئة للتمويل والاستثمار عضواً
07.	وكيل الهيئة للاستراتيجية والأبحاث والعلاقات الدولية عضواً	08.	وكيل الهيئة للتقنية والرقمنة عضواً	09.	وكيل الهيئة لمؤسسات السوق عضواً
10.	وكيل الهيئة للإشراف عضواً	11.	المدير العام للمخاطر عضواً	12.	المدير العام للتواصل وحماية المستثمر عضواً

25 اجتماعاً

عقدتها اللجنة بحضور كامل الأعضاء، خلال عام 2024م

57 موضوعاً

ناقشتها اللجنة خلال عام 2024م

3. لجنة التحول الرقمي

بناءً على قرار مجلس هيئة السوق المالية رقم (5-45-2024) وتاريخ 1445/10/06 هـ الموافق 2024/04/15 م، أعيد تشكيل اللجنة لتكون من:

01.

معالي رئيس المجلس
رئيساً للجنة
02.

عضو المجلس الأستاذ عبدالعزيز بن حسن
نائباً للرئيس
03.

وكيل الهيئة للاستراتيجية والأبحاث
والعلاقات الدولية
عضواً
04.

وكيل الهيئة للتقنية والرقمنة
عضواً
05.

الأستاذ محمد بن عبدالرحمن الشعلان
عضواً مستقلاً
06.

مدير إدارة تجربة المستفيد
عضواً

ثلاثة من منسوبي الهيئة
أعضاء

شَقِي الأعضاء المشار إليهم أعلاه من قبل رئيس اللجنة وهم:

07.

راعي برنامج إدارة ورقمنة رحلة
العمل للشركات المدرجة
الأستاذ عبدالله بن محمد بن غنام
08.

راعي برنامج إدارة ورقمنة رحلة العمل
لمؤسسات السوق
الأستاذ بندر بن سليمان العايد
09.

راعي برنامج إدارة ورقمنة ضبط
الاشتباكات ومعالجتها وإجراءات التنفيذ
الأستاذ بدر بن محمد بالغنيم

9 اجتماعات

عقدتها اللجنة، خلال عام 2024م

30 موضوعاً

ناقشتها اللجنة واتخذت في شأنها القرارات والتوصيات المناسبة،
وبلغ عدد القرارات 11 قراراً

وكان من أبرز إنجازات لجنة التحول الرقمي الاتي:

1. اعتماد إطار حوكمة التحول الرقمي المحدث لضمان تنفيذ الخطة الاستراتيجية للتحول الرقمي وفق مستهدفات ومؤشرات استراتيجية على نحو يعظم المواءمة بين قطاعات الأعمال والتقنية.
 2. بناء خارطة طريق التحول الرقمي لعام 2025-2026 والموافقة على التوصيات النهائية و الميزانية التقديرية.
 3. استعراض تجربة المستفيدين الداخليين والخارجيين والعمل على خطة تحسين تجربة الخدمات الرقمية وقياسها بشكل ربعي.
 4. تطوير آلية لقياس أثر الخدمات الرقمية في المستفيدين بعد الإطلاق.
 5. تحسين توافرية بيانات السوق والعمل على تطوير الحوكمة الخاصة بتمكين البيانات للمستثمرين وتعزيز الشفافية في السوق المالية.
 6. إطلاق عدد من الأنظمة و الخدمات الرقمية لتعزيز التحول الرقمي للهيئة والتكامل بين الهيئة وعدد من الجهات الحكومية مما ساهم في تقديم تجربة سلسة ومتكاملة لخدمات الهيئة الرقمية المقدمة للمشاركين في السوق المالية والجهات الأخرى ذات العلاقة، ومن أبرزها:
 - تعزيز التحول الرقمي لخدمات الهيئة للمستفيدين الخارجيين من خلال إطلاق المنصة الموحدة للمستفيدين الخارجيين.
 - إطلاق خدمات لمؤسسات السوق في المنصة الموحدة للمستفيدين الخارجيين.
- تعزيز التحول الرقمي داخل الهيئة من خلال الإطلاق التجريبي للمنصة الموحدة الداخلية لإدارة الطلبات بين الإدارات، وربط الأنظمة الحساسة كافة بها.
 - إطلاق خدمات رقمية تهدف إلى تحسين تجربة المستثمرين الأفراد وإجراءات التقاضي.
 - إطلاق خدمات نوعية لتعزيز آليات التنفيذ والتكامل مع الجهات الحكومية:
 - « تمكين الهيئة من التنفيذ عبر منصة التنفيذ الإدارية لديوان المظالم.
 - « تطوير مبادرة الحسابات المجمعة.
 - « تمكين ديوان المظالم من تنفيذ قرارات قضاء التنفيذ الإداري.
 - « إطلاق خدمة إيقاف حسابات المتوفين بالتنسيق مع وزارة الداخلية.
 - « إطلاق تحسينات للخدمات الرقمية لمشاركة البيانات مع مؤسسات السوق إذ تم تمكين شركة الأهلي المالية من معالجة الطلبات المتعلقة بالإفصاح عن الموجودات الاستثمارية التي ترد من وزارة العدل من خلال أئمة الإجراء بشكل كامل. ويجري العمل على استكمال تمكين عدد من مؤسسات السوق المالية مما سيعزز من كفاءة أعمالها التشغيلية.
 - « تمكين الهيئة من الإدراج في المنصة الإلكترونية الموحدة لإيقاف الخدمات.

وأعلنت هيئة الحكومة الرقمية نتائج قياس التحول الرقمي للجهات الحكومية في دورته الثانية عشرة للعام 2024م وقد حققت الهيئة المركز السابع ضمن الجهات الحكومية في المجموعة المالية و الصناديق بنسبة 81.40% في مرحلة التكامل.

4. لجنة الموارد البشرية

أعيد تشكيل اللجنة بناءً على قرار المجلس رقم (5-14-2024) وتاريخ 1445/07/26 هـ الموافق 2024/02/07 م، بحسب الآتي:

عضو المجلس
الأستاذ عبدالعزيز عبدالمحسن
عبدالعزيز بن حسن
عضواً



عضو المجلس
الأستاذ خالد بن عبدالعزيز الحمود
نائباً للرئيس



نائب رئيس المجلس
الأستاذ يوسف بن حمد البليهد
رئيساً



ووفقاً للأنحة عمل اللجنة في مادتها الثالثة المعدلة بقرار مجلس الهيئة رقم (4-14-2024) وتاريخ 1445/07/26 هـ الموافق 2024/02/07 م، تشمل مهام اللجنة الآتي :

1. اعتماد خطة تطوير الموارد البشرية.
2. التوصية بالموافقة على ميزانية تطوير الموارد البشرية.
3. اعتماد الضوابط المنظمة لبرامج تطوير الموارد البشرية.
4. اعتماد الترشيحات المتعلقة بالبرامج التعليمية وبرامج الإلحاق بالمنظمات الخارجية.
5. النظر في الحالات الخاصة للموظفين الملتحقين ببرامج التعليم والتدريب التي تُرفع من إدارة الموارد البشرية واتخاذ قرار بشأنها.
6. التوصية بشأن الاستراتيجيات والتوجهات العامة لرأس المال البشري وأي تعديلات عليها.
7. المراجعة والمتابعة الدورية لأنشطة الموارد البشرية للتأكد من توافرها مع الاستراتيجيات والتوجهات العامة لرأس المال البشري والتوصية بشأنها.
8. التوصية بشأن الإطار التنظيمي العام لبرنامج حديثي التخرج.
9. التوصية على خطط الترشيح والتعاقب للموظفين الذين يندرجون ضمن نطاق الإدارة العليا.
10. النظر في الحالات التي ليس لها سياسة تنظّمها ضمن دليل سياسات الموارد البشرية والتوصية بشأنها.
11. التوصية بترقية الموظفين على الدرجة العاشرة فما فوق.
12. التوصية باعتماد التحديث على الهياكل التنظيمية بمستوى إدارة وأعلى.
13. التوصية باعتماد خطة القوى العاملة السنوية.
14. التوصية باعتماد التشكيل الوظيفي للوحدات التنظيمية.
15. التوصية باعتماد برامج التعويضات والعوائد لموظفي الهيئة.
16. التوصية بتعيين الوكلاء ومديري العموم المرتبطين تنظيمياً برئيس المجلس.
17. التوصية باعتماد ترقية الوكلاء ومديري العموم المرتبطين تنظيمياً برئيس المجلس.
18. التوصية بالموافقة على آلية تقييم أداء شاغلي الوظائف الإشرافية.
19. التوصية بشأن برنامج التوفير والادخار وأي تعديل له.
20. التوصية بالموافقة على تعزيز ميزانية برنامج التوفير والادخار.
21. التوصية باعتماد مميزات وشروط وثائق التأمين الطبي والتكافلي.
22. التوصية بالموافقة على مصاريف علاج طارئة حتى 500 ألف ريال.
23. التوصية باعتماد برنامج التمويل السكني.

وقد عقدت اللجنة 20 اجتماعاً خلال عام 2024 م، ناقشت خلالها عدد 52 موضوعاً مدرجاً على جدول أعمالها واتخذت في شأنها القرارات و التوصيات المناسبة، وصدر عن اجتماعات اللجنة 37 قراراً.

5. لجنة المراجعة

صدر قرار المجلس رقم (1-74-2024) وتاريخ 1445/12/07 هـ الموافق 2024/06/13 م، والمتضمن إعادة تشكيل لجنة المراجعة بحسب الآتي:

الأستاذ عبدالعزيز بن هبدان
الهبدان
عضواً مستقلاً



الأستاذ خالد بن محمد الخويطر
عضواً مستقلاً - نائب للرئيس



الدكتور وليد بن محمد العيسى
رئيساً



وصدر الامر الملكي الكريم رقم (أ/84) وتاريخ 1446/02/29 هـ الموافق 2024/09/02 م، القاضي بتعيين سعادة الدكتور / وليد بن محمد العيسى عضواً في مجلس الشورى. عليه، صدر قرار المجلس رقم (8-128-2024) وتاريخ 1446/04/25 هـ الموافق 2024/10/28 م، المتضمن تكليف عضو اللجنة "الأستاذ خالد بن محمد الخويطر" رئيساً للجنة المراجعة إلى حين تعيين رئيس للجنة من أعضاء المجلس.

تلتزم اللجنة في ممارسة مهامها المذكورة بصلاحياتها المحددة لها بموجب جدول الصلاحيات،

وتتولى اللجنة المسؤوليات التالية:

1. متابعة أعمال الإدارة العامة للمراجعة الداخلية في الهيئة بما في ذلك إدارة السلوك المهني والالتزام الداخلي؛ من أجل التحقق من مدى فاعليتها في تنفيذ أعمالها ومهامها.
2. دراسة أي قيود على أعمال الإدارة العامة للمراجعة الداخلية للهيئة من شأنها التأثير في قدرتها على أداء أعمالها ومهامها، أو التأثير في استقلالية المراجعة الداخلية أو موضوعية المدقق الداخلي، وتقديم المقترحات والتوصيات لمعالجتها، ورفعها إلى المجلس.
3. دراسة نظام الرقابة الداخلية في الهيئة، وإعداد تقرير يتضمن المقترحات والتوصيات، ورفعها إلى المجلس.
4. التوصية للمجلس باعتماد إطار عمل إدارة المخاطر الداخلية.
5. دراسة تقارير المخاطر الداخلية في الهيئة، والتوصية لصاحب الصلاحية في شأنها.
6. دراسة مؤشرات المخاطر الداخلية الرئيسية ومتابعة نتائجها الدورية، والتوصية لصاحب الصلاحية بشأن إضافة أو تعديل أو حذف أي منها.
7. التوصية لمجلس الهيئة بشأن المخاطر الداخلية والمخاطر المتجاوزة للمستويات المقبولة.
8. الفصل في تباين الآراء حيال تقييم المخاطر الداخلية والضوابط بين إدارة المخاطر والإدارات المعنية.
9. دراسة أي قيود على أعمال إدارة المخاطر الداخلية للهيئة من شأنها التأثير في قدرتها على أداء أعمالها ومهامها، وتقديم المقترحات والتوصيات لمعالجتها، ورفعها إلى المجلس.
10. اعتماد خطة التدقيق الداخلي، واعتماد التعديلات عليها.
11. دراسة تقارير التدقيق الداخلي، ومتابعة تنفيذ الإجراءات التصحيحية وفق ما تضمنته تلك التقارير.
12. دراسة حالات الاختلاف في معالجة أعمال التدقيق الداخلي والالتزام الداخلي، بما في ذلك حالات (تأجيل عمليات التدقيق الداخلي، وضع الإجراءات التصحيحية، تنفيذ قرارات لجنة المراجعة) التي يتم تصعيدها إلى لجنة المراجعة.

13. التوصية لصاحب الصلاحية بشأن القرارات المتعلقة بوظيفة «مدير عام الإدارة العامة للمراجعة الداخلية» في نطاق (التعيين، والترقية، وتقييم الأداء، والنقل الوظيفي، وإنهاء الخدمة أو عدم تجديد عقد العمل أو الاستقالة).
14. التوصية لصاحب الصلاحية بالموافقة على إعداد واعتماد اللوائح والقواعد والسياسات الداخلية وتعديلاتها والمرتبطة بالإدارة العامة للمراجعة الداخلية، بما في ذلك (أدلة السياسات، وميثاق المراجعة الداخلية، وقواعد السلوك المهني، وجدول الصلاحيات).
15. التوصية لصاحب الصلاحية باعتماد (الموازنة المالية، والقوى العاملة، والتغييرات التنظيمية، ومؤشرات الأداء التشغيلية)، وذلك على مستوى الإدارة العامة للمراجعة الداخلية.
16. اعتماد مجال الخدمات ونطاق التقييم الفني الخاص بالتعاقد ذي الصلة بعملية المراجعة الخارجية لتأكيد جودة أعمال التدقيق الداخلي كل خمس سنوات.
17. التأكد من ملاءمة ترتيبات الهيئة وكفايتها فيما يخص قواعد السلوك المهني لمنسوبي الهيئة.
18. التوصية للمجلس بتعيين المراجع الخارجي وتحديد أتعابه وإنهاء خدماته، على أن لا تتجاوز مدة تعيينه خمس سنوات متصلة، ويجب انقضاء فترة سنتين قبل معاودته أعمال المراجعة.
19. دراسة خطة المراجع الخارجي للقيام بأعمال المراجعة الخارجية.
20. متابعة أعمال المراجع الخارجي، ودراسة الصعوبات التي يواجهها وملحوظاته، ومتابعة ما تم في شأنها، وتقديم المقترحات والتوصيات اللازمة في ذلك، على أن يُعقد اجتماع بالمراجع الخارجي مرة واحدة على الأقل في السنة.
21. مراجعة التقارير المقدمة من الإدارة المالية حول أداء الميزانية، وتحليل الانحرافات بين المنصرف الفعلي والميزانية التقديرية المعتمدة.
22. دراسة القوائم المالية للهيئة وحساباتها الختامية، والتوصية للمجلس باعتمادها.
23. دراسة السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد القوائم المالية للهيئة وحساباتها الختامية، وإبداء الرأي والتوصية للمجلس في شأنها إن تطلب الأمر ذلك.
24. تنفيذ أي مهام إضافية يطلبها المجلس ذات صلة بإطار عمل اللجنة، ورفع المسائل التي ترى ضرورة اتخاذ إجراء بشأنها إلى صاحب الصلاحية، وتقديم توصياتها بالإجراءات التي يتعين اتخاذها.

وعقدت اللجنة 7 اجتماعات خلال عام 2024م، ناقشت خلالها 59 موضوعاً مدرجاً على جدول أعمالها، وأمدرت في شأنها 33 قراراً، و8 توصيات، وشملت التقارير المقدمة من الإدارة المالية حول الأداء وتحليل الانحرافات بين المنصرف الفعلي والميزانية التقديرية المعتمدة، ودراسة القوائم المالية للهيئة وحساباتها الختامية، والتوصية للمجلس باعتمادها بالإضافة إلى تقارير المخاطر الداخلية في الهيئة، وتقارير التدقيق الداخلي المدرجة على جدول أعمالها وذلك للتحقق من وجود وكفاية نظام الرقابة الداخلية وتنفيذه بفاعلية وتقديم أي توصيات من شأنها تعزيز نظام الرقابة الداخلية وتطويره بما يحقق أغراض الهيئة ويحمي مصالحها بكفاءة عالية وتكلفة مناسبة، وتقارير متابعة أعمال إدارة السلوك المهني والالتزام الداخلي الربعية.

ثالثاً: العلاقات الدولية

1. الشؤون الدولية

واصلت الهيئة توطيد وتعزيز علاقاتها الإقليمية والدولية بالمنظمات والهيئات النظرية، وغيرها من الجهات العاملة في تنظيم ومراقبة الأسواق المالية، والاستفادة من أفضل التجارب والممارسات الدولية في المجالات ذات العلاقة. وسعيًا إلى اكتساب المعارف وتبادل الخبرات والمعلومات وتوطيد العلاقات الدولية الثنائية والمتعددة، وتعزيز سبل التعاون المشترك، تعاونت الهيئة مع عددٍ من الجهات التنظيمية المعنية في جملة من المجالات، بالإضافة إلى المشاركة في فرق عمل دولية لتنفيذ مشاريع تتعلق بالأسواق المالية، كذلك شاركت في عام 2024م في مجموعة من المؤتمرات والمحافل الدولية المتعلقة بالأسواق المالية وتطوُّرها والرقابة عليها.

ومن أبرز إنجازات وإسهامات الهيئة في المنظمات الدولية:

1. صدور المرسوم الملكي رقم (م/125) وتاريخ 1445/07/09هـ بالموافقة على الإطار التنظيمي للتسجيل البيني للمنتجات المالية بين الجهات المنظمة للأسواق المالية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، باعتباره وثيقة عامة تهدف إلى تنظيم عملية ترويج المنتجات المالية بينياً.
2. شاركت الهيئة في الاجتماعات السنوية للمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية "أيوسكو"، وكذلك الاجتماعات السنوية للجنة الإقليمية لإفريقيا والشرق الأوسط، ولجنة الأسواق النامية والناشئة التابعتين للمنظمة.
3. حافظت الهيئة على مقعدها في مجلس إدارة المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (أيوسكو)، بعد انتخاب سعادة عضو مجلس الهيئة الأستاذ خالد بن عبدالعزيز الحمود نائباً لرئيس لجنة الأسواق النامية والناشئة، أكبر لجان المنظمة، للمرة الثانية على التوالي، للدورة الجديدة (2024 – 2026م).
4. استضافت الهيئة الاجتماع الدوري لفريق عمل التقنية المالية للجنة الإقليمية لإفريقيا والشرق الأوسط التابعة لمنظمة «أيوسكو»، وذلك يوم الاثنين الموافق 29 صفر 1446هـ (02 سبتمبر 2024م) في مدينة الرياض، وحظي هذا الاجتماع بحضور أعضاء فريق العمل، ونخبة من المختصين والمعنيين داخل المملكة العربية السعودية في قطاع التقنية المالية.
5. فوز ممثل الهيئة الأستاذ سعيد علي جريبي مدير إدارة رقابة وتحليل السوق في انتخابات نائب رئيس لجنة تنظيم الأسواق الثانوية (اللجنة الثانية) التابعة لمنظمة "أيوسكو"، للدورة الجديدة (2024-2026م).
6. شاركت في أسبوع المستثمر العالمي المنظم من قبل "الأيوسكو"، وبمشاركة العديد من الجهات التنظيمية والجهات ذات العلاقة على مستوى العالم، والذي يهدف إلى تعزيز الثقافة المالية للمستثمرين وحمايتهم.
7. ترأست الهيئة الاجتماع السنوي الثامن عشر لمجلس اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية، وذلك يوم الأربعاء الموافق 15 شوال 1445هـ (24 إبريل 2024م) في مدينة الدوحة، وشهد الاجتماع مشاركة أصحاب المعالي والسعادة ممثلي الهيئات الأعضاء في مجلس الاتحاد.
8. شاركت الهيئة في الاجتماع الثامن والعشرين للجنة رؤساء هيئات الأسواق المالية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (لجنة الرؤساء) المنعقد في مدينة الدوحة يوم الخميس 16 شوال 1445هـ (25 إبريل 2024م) بضيافة هيئة قطر للأسواق المالية. كذلك شاركت الهيئة في الاجتماع التاسع والعشرين للجنة الرؤساء الذي عُقد يوم الأحد 8 جمادى الأولى 1446هـ (10 نوفمبر 2024م) عبر الاتصال المرئي.

9. تولت الهيئة للعام الثالث قيادة برنامج التوعية الاستثمارية الخليجي "قلم" لعام 2024م. ومن ضمن فعاليات برنامج "قلم" جائزة المستثمر الذكي الخليجي. الجدير بالذكر أن برنامج "قلم" تم إطلاقه عام 2022م تحت مظلة الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية بمشاركة هيئات الأوراق المالية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، بهدف رفع الوعي بثقافة التعاملات المالية والاستثمار في الأسواق المالية، وذلك من خلال عدد من الحملات والفعاليات التوعوية التي يقدمها البرنامج.
10. شاركت الهيئة في اجتماع الجلسة العامة للمنتدى الدولي لمنظمي مهنة التدقيق المستقلين (IFIAR) والجمعية العمومية المصاحبة، التي عُقدت في مدينة أوساكا بدولة اليابان خلال الفترة 16-18 إبريل 2024م، بمشاركة ممثلي الجهات الأعضاء في المنتدى وشركات المراجعة الكبرى.

11. وقعت هيئة السوق المالية السعودية مذكرة تفاهم مع البنك المركزي البحريني، للتعاون والتنسيق في مجالات الإدراج المزدوج وتوحيد نموذج معرفة العميل، وذلك في إطار الاجتماع الثالث لمجلس التنسيق السعودي البحريني.
12. شاركت الهيئة في مجلس الحوكمة والأخلاقيات التابع لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي) والذي أصدر عدداً من المعايير ومسودات المعايير خلال عام 2024م.
13. انضمم الهيئة لمجموعة العمل المعنية بورشة التفتيش (IWWG) التابعة للمنتدى الدولي لمنظمي مهنة المراجعة المستقلين (IFIAR)، والتي تهدف إلى الاستفادة من خبرات الدول الأعضاء في المنتدى والاطلاع على أفضل الممارسات الدولية في التفتيش على مراجعي الحسابات.

وتشارك الهيئة في عضوية عدد من المنظمات الإقليمية والدولية على النحو التالي:



مجلس الخدمات المالية الإسلامية

تاريخ الانضمام: 2017م

كوالالمبور



المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (آيوسكو)

تاريخ الانضمام: 2010م

مدريد



اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية

تاريخ الانضمام: 2007م

أبوظبي



المنتدى الدولي لمنظمي مهنة المراجعة المستقلين

تاريخ الانضمام: 2019م

طوكيو



هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي)

تاريخ الانضمام: 2016م

المنامة



مشروع تكامل الأسواق المالية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

تاريخ الانضمام: 2010م

الرياض

2. المؤشرات الدولية

حققت المملكة مراتب متقدمة في المؤشرات المرتبطة بالسوق المالية، وفقاً للكتاب السنوي للتنافسية العالمية الصادر عن المعهد الدولي للتطوير الإداري IMD للعام 2024م. وارتفع ترتيب المملكة في 8 مؤشرات ضمن 12 مؤشراً متعلقاً بالأسواق المالية، في حين حافظت على ترتيبها في مؤشر واحد مقارنةً للعام 2023م. ويمثل هذا التقدم انعكاساً لعدد من الجهود والإجراءات التي أُتخذت في السوق المالية خلال الفترة الماضية لتطوير قطاع السوق المالية وتطبيق أفضل الممارسات العالمية فيها. وستواصل الهيئة الجهود لتحقيق رؤية السعودية 2030، من خلال محور اقتصاد مزدهر لتحقيق مراكز متقدمة في عدد من مؤشرات التنافسية العالمية.

الجدول رقم (5): ترتيب المملكة العربية السعودية في المؤشرات المرتبطة بالسوق المالية وفقاً للكتاب السنوي للتنافسية العالمية لعام 2024م على مستوى دول مجموعة العشرين وعالمياً:

اسم المؤشر	ترتيب المملكة بين دول مجموعة العشرين G20	ترتيب المملكة عالمياً
1 مؤشر الأسواق المالية (سهولة الوصول إلى الأسواق المالية الأجنبية والمحلية)	1	7
2 مؤشر أسواق الأسهم (توفير التمويل للشركات)	2	7
3 مؤشر مجالس الإدارة (تقوم مجالس إدارة الشركات بالإشراف على إدارة الشركات بفعالية)	2	13
4 مؤشر السوق المالية (نسبة التغير في المؤشر)	18	60
5 مؤشر رسملة سوق الأسهم (نسبة من الناتج المحلي)	1	2
6 القيمة المتداولة في سوق الأسهم (بالدولار للفرد)	10	20
7 مؤشر الطرقات العامة الأولية (متوسط الفترة 2021-2023)	7	7
8 مؤشر حقوق المساهمين (حقوق المساهمين مطبقة بشكل كاف)	1	9
9 مؤشر رأس المال الجريء (إتاحة رأس المال الجريء للأعمال بسهولة)	1	2
10 إدراج الشركات المحلية (عدد الشركات المحلية المدرجة)	15	24
11 نشاط الاندماج والاستحواذ (الصفقات بحسب الشركات المدرجة)	13	33
12 مؤشر رسملة سوق الأسهم (مليار دولار)	8	9

الفصل الثاني: تنظيم السوق المالية

أولاً: اللوائح التنفيذية
ثانياً: منهجية الهيئة في إصدار وتطوير لوائحها وقواعدها التنفيذية

أولاً: اللوائح التنفيذية

تتولى الهيئة مسؤولية سن واعتماد اللوائح التنفيذية المنظمة للسوق المالية وإصدار التعليمات بناءً على ما نصت عليه أحكام نظام السوق المالية ونظام الشركات.

وتمارس الهيئة أدوارها التنظيمية والتطويرية بشكل متوازن وبما يضمن عدم تداخل تلك الأدوار؛ إذ تقوم بتنظيم السوق المالية وتطويرها، وتنمية وتطوير أساليب الأجهزة والجهات العاملة في تداول الأوراق المالية، وتعزيز الإجراءات الكفيلة بالحد من المخاطر المرتبطة بمعاملات الأوراق المالية، وتعمل أيضاً على تحقيق العدالة والكفاءة والشفافية وتعزيز مبدأ الإفصاح كما تنص عليه المادة الخامسة من نظام السوق المالية.

1. اللوائح التنفيذية الجديدة

أصدرت الهيئة خلال عام 2024م لائحة تنفيذية جديدة، وهي:

تعليمات طرح شهادات المساهمات العقارية

صدر قرار مجلس هيئة السوق المالية رقم (3-6-2024) وتاريخ 1445/07/05هـ الموافق 2024/01/17م باعتماد تعليمات طرح شهادات المساهمات العقارية، وتعديل قواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة وقائمة المصطلحات المستخدمة في لوائح هيئة السوق المالية وقواعدها.

وتهدف التعليمات إلى تنظيم تسجيل وطرح شهادات المساهمات العقارية، بما في ذلك تحديد المتطلبات اللازم استيفاؤها قبل طرح تلك الشهادات أو تسويقها أو الإعلان عنها أو جمع الأموال لها، ومتطلبات الطرح الخاص والطرح العام لهذه الشهادات، إضافة إلى تنظيم التزامات مؤسسة السوق المالية التي سيتم طرح من خلالها، وتنظيم سجل المساهمين، ومتطلبات الاحتفاظ بالدفاتر والسجلات.

2. اللوائح التنفيذية المعدلة

اعتمدت الهيئة خلال عام 2024م عدداً من التعديلات على مجموعة من اللوائح التنفيذية، وهي:

1. تعديل لائحة مؤسسات السوق المالية وتعليمات الحسابات الاستثمارية (التعديلات على اللوائح التنفيذية للهيئة في ضوء نموذج عمل تطبيق آلية الحسابات المجمعة)

صدر قرار مجلس هيئة السوق المالية رقم (4-122-2024) وتاريخ 1446/04/13هـ الموافق 2024/10/16م باعتماد تعديل لائحة مؤسسات السوق المالية الصادرة بقرار المجلس رقم (1-83-2005) وتاريخ 1426/05/21هـ الموافق 2005/06/28م، وتعديل تعليمات الحسابات الاستثمارية الصادرة بقرار المجلس رقم (4-39-2016) وتاريخ 1437/06/25هـ الموافق 2016/04/03م.

ويهدف التعديل إلى تطوير آليات التداول المتاحة في السوق المالية السعودية وتحفيز الاستثمار، إضافة إلى رفع جاذبية السوق وكفاءتها، تلغى من خلال إتاحة فتح الحسابات المجمعة.

2. تعديل المادة السابعة والسبعين من لائحة مؤسسات السوق المالية

صدر قرار مجلس هيئة السوق المالية رقم (4-87-2024) وتاريخ 1446/01/16هـ الموافق 2024/07/22م باعتماد تعديل المادة السابعة والسبعين من لائحة مؤسسات السوق المالية الصادرة بقرار المجلس رقم (1-83-2005) وتاريخ 1426/05/21هـ الموافق 2005/06/28م.

ويهدف التعديل إلى تطوير أحكام المادة السابعة والسبعين من لائحة مؤسسات السوق المالية؛ وذلك بحذف الفقرة (أ) منها، وإضافة فقرة جديدة، تتيح لمؤسسة السوق المالية تقديم خدمة لعملائها يتم من خلالها تمكين عميل مؤسسة السوق المالية من الاستفادة من أمواله المودعة في حساب عميل عن طريق استثمارها في منتجات استثمارية وتلقي عوائد عليها.

3. تعديل اللائحة التنفيذية لنظام الشركات الخاصة بشركات المساهمة المدرجة (تعديل الإطار التنظيمي لشراء وبيع شركات المساهمة المدرجة لأسهمها)

صدر قرار مجلس هيئة السوق المالية رقم (2-114-2024) وتاريخ 1446/04/04هـ الموافق 2024/10/07م باعتماد تعديل اللائحة التنفيذية لنظام الشركات الخاصة بشركات المساهمة المدرجة الصادرة بقرار المجلس رقم (8-127-2016) وتاريخ 1438/01/16هـ الموافق 2016/10/17م.

ويهدف التعديل إلى تطوير الأحكام المنظمة لعمليات شراء أو بيع الشركات المدرجة لأسهمها، بما ينعكس إيجاباً على كفاءة الاستثمار في السوق المالية السعودية، ويتماشى مع أفضل الممارسات الدولية.

4. تعديل قواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة

صدر قرار مجلس هيئة السوق المالية رقم (3-114-2024) وتاريخ 1446/04/04هـ الموافق 2024/10/07م باعتماد تعديل قواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة الصادرة بقرار المجلس رقم (3-123-2017) وتاريخ 1439/04/09هـ الموافق 2017/12/27م.

وتعد التعديلات أكبر حزمة من التحسينات التنظيمية في سوق الصكوك وأدوات الدين منذ إطلاقه، وتهدف إلى تطوير الإطار التنظيمي لطرح أدوات الدين في المملكة من خلال تخفيف متطلبات الطرح بمختلف فئاته (الطرح العام، الطرح الخاص، والطرح المستثنى) وبما يساهم في جذب شرائح متنوعة من الإصدارات والمصدرين، وذلك للمساهمة في تعميق سوق الصكوك وأدوات الدين والاستثمار فيهما، وتعزيز فاعلية سوق الصكوك وأدوات الدين باعتبارها إحدى القنوات الرئيسة لتمويل الأعمال والاقتصاد.

3. اللوائح التنفيذية قيد التطوير¹

سعيًا من الهيئة إلى الاستثمار في ثقة المستثمرين وتطوير السوق المالية، تعمل هيئة السوق المالية على تطوير مجموعة من اللوائح التنفيذية، وهي كالاتي:

1. مشروع الإطار التنظيمي لتنظيم الطروحات الثانوية (تعديل قواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة، وتعليمات بناء سجل الأوامر وتخصيص الأسهم في الاكتتابات الأولية، والتعليمات الخاصة بتنظيم آلية الاستقرار السعري للطروحات الأولية، وقائمة المصطلحات المستخدمة في لوائح هيئة السوق المالية وقواعدها):

يهدف المشروع إلى تنظيم الطروحات الثانوية في السوق المالية السعودية. وتتمثل أبرز العناصر الرئيسية للمشروع في الآتي:

1. تنظيم متطلبات تقديم إشعار إلى الهيئة في حال رغبة مساهم في طرح أسهمه كافة في شركة مدرجة أو جزء منها طرماً ثانوياً عاماً أو طرماً ثانوياً في السوق الموازية، ومتطلبات تعيين المستشار المالي للمساهم البائع.
2. تنظيم متطلبات الإفصاح في حالة الطرح الثانوي، بما في ذلك مستند الطرح الثانوي.
3. بيان الأحكام المتعلقة بتطبيق آلية بناء سجل الأوامر وتخصيص الأسهم في الطرح الثانوي العام.
4. بيان الأحكام المتعلقة بتطبيق آلية الاستقرار السعري في الطرح الثانوي العام والطرح الثانوي في السوق الموازية.

2. مشروع الضوابط الخاصة باستثناء الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية من مدلول عبارة (غير السعودي) وفقاً لنظام تملك غير السعوديين للعقار واستثماره:

يهدف المشروع إلى تنظيم استثناء الشركات السعودية المدرجة في السوق المالية السعودية من مدلول عبارة (غير السعودي) الواردة في المادة الخامسة من نظام تملك غير السعوديين للعقار واستثماره

1. تقتصر على المشاريع التي نشرت لاستطلاع ملاحظات العموم خلال العام 2024م.

يهدف تحفيز الاستثمار، ورفع جاذبية وكفاءة السوق المالية، وتعزيز تنافسيته إقليمياً ودولياً ودعم الاقتصاد المحلي من خلال جذب رؤوس الأموال الأجنبية.

3. مشروع تعديل تعليمات الحسابات الاستثمارية والقواعد المنظمة للاستثمار الأجنبي في الأوراق المالية ولائحة مؤسسات السوق المالية:

يهدف المشروع إلى تيسير إجراءات فتح الحسابات الاستثمارية وتشغيلها لعدد من فئات عملاء مؤسسات السوق المالية، مع مراعاة تعزيز حماية العملاء، بالإضافة إلى توسيع نطاق الأشخاص الأجانب الطبيعيين الذين يجوز لهم الاستثمار في الأسهم المدرجة في السوق الرئيسية.

4. مشروع السماح للصناديق العامة بالاكتتاب في أدوات الدين الصادرة بموجب طرح خاص:

يهدف المشروع إلى تطوير الأحكام المنظمة لاكتتاب صناديق الاستثمار العامة في أدوات الدين المطروحة طرماً خاصاً؛ وذلك من خلال توسيع قاعدة المُصدرين الذين يمكن لمدير الصندوق العام الاكتتاب في أدوات الدين الصادرة عنهم، سعيًا إلى تمكين نمو صناعة إدارة الأصول.

5. مشروع تطوير أحكام طرح الصناديق الخاصة والأجنبية على عملاء التجزئة:

يهدف المشروع إلى تطوير أحكام لائحة صناديق الاستثمار؛ من خلال تعديل متطلبات طرح صناديق الاستثمار الخاصة والأجنبية على المستثمرين من فئة عملاء التجزئة، سعيًا إلى تعزيز حماية المستثمرين.

ثانياً: منهجية الهيئة في إصدار وتطوير لوائحها وقواعدها التنفيذية

01.	إعداد المفاهيم التنظيمية مع الاسترشاد بأفضل الممارسات والمعايير الدولية.	02.	إعداد مسودة اللائحة التنفيذية وفقاً للمفاهيم التنظيمية المعتمدة.	03.	استطلاع مرئيات العموم على مسودة اللائحة التنفيذية.
04.	تحديث مسودة اللائحة التنفيذية في ضوء مرئيات العموم.	05.	اعتماد اللائحة التنفيذية الجديدة أو المعدلة.		

واستمراراً لدورها في تنظيم وتطوير السوق المالية، تستطلع الهيئة مرئيات العموم حيال أي مشروع متعلق بلائحة تنفيذية جديدة قبل إصدارها أو تطوير أو تعديل لائحة تنفيذية مصدرة مسبقاً، وذلك لأخذ آراء المهتمين والمعنيين وملاحظاتهم، وقد بلغت استطلاعات مرئيات العموم (7) حالات استطلاع خلال العام 2024م، وتسلم خلالها (330) من المرئيات.

330 مرئيات
مستلمة

7 حالات استطلاع
خلال العام 2024م

أيضاً تشتمل منهجية الهيئة في التعامل مع مرئيات العموم على:

1. حصر وترتيب جميع المرئيات الواردة بحسب مواد مشروع اللائحة التنفيذية.
 2. دراسة المرئيات من الناحيتين الفنية والقانونية.
 3. إجراء التعديلات اللازمة على مشروع اللائحة التنفيذية في ضوء نتائج دراسة المرئيات.
- كما تنشر الهيئة ملخصاً بأهم ما تضمنته مرئيات العموم مع بيان مرئيات الهيئة حيالها في المنصة الإلكترونية الموحدة لاستطلاع آراء العموم والجهات الحكومية (منصة استطلاع)

تصنيف مرئيات العموم التي اكتملت دراستها خلال العام 2024م، وقد بلغ عدد حالات استطلاع مرئيات العموم 7 حالات استطلاع خلال العام 2024م، وتُسَلَّم خلالها 223 من المرئيات، وتمت معالجة المرئيات الواردة من العموم على النحو المبين أدناه.

45

استفسارات أو مقترحات صياغية لا تتطلب تعديلا للمشروع

67

مرئيات رأي عدم مناسبتها من النواحي الفنية والقانونية

68

مرئيات تم اقتراح معالجة لها

43

مرئيات مستوفاة ضمن النظام أو لوائح التنفيذ أو ضمن المشروع

اللوائح الصادرة والمعدلة واللوائح قيد التطوير للعام 2024م

عدد اللوائح التنفيذية قيد التطوير		عدد اللوائح التنفيذية المعدلة		عدد اللوائح التنفيذية الجديدة	
2024م	2023م	2024م	2023م	2024م	2023م
9	8	5	12	1	1
عدد اللوائح التنفيذية السارية حتى نهاية عام 2024					
2024م	2023م				
30	29				

الباب الثالث: تطورات السوق المالية

الفصل الأول: طرح وتسجيل الأوراق المالية وإجراءات الشركات المدرجة
والمنتجات الاستثمارية.
الفصل الثاني: أعمال الأوراق المالية.

الفصل الأول:

طرح وتسجيل الأوراق المالية وإجراءات الشركات المدرجة والمنتجات الاستثمارية

أولاً: طرح وتسجيل الأوراق المالية وإجراءات الشركات المدرجة.

ثانياً: الأصول المدارة.

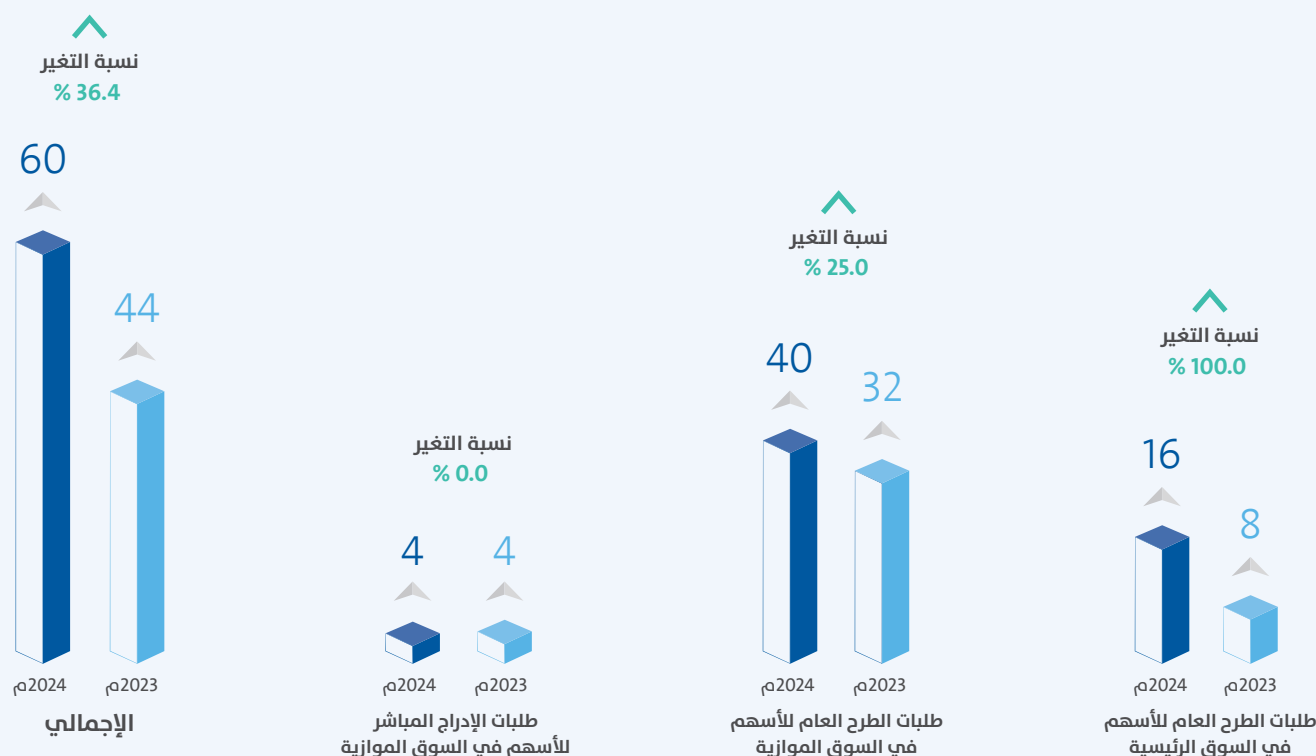
ثالثاً: الاستثمار الأجنبي في السوق المالية السعودية.

أولاً: طرح وتسجيل الأوراق المالية وإجراءات الشركات المدرجة

1. طرح وتسجيل الأسهم

شهدت طلبات الطرح العام وتسجيل الأسهم في السوقين الرئيسية والموازية التي تمت الموافقة عليها من قبل الهيئة ارتفاعاً خلال العام 2024م مقارنة بالعام السابق وذلك بارتفاع بلغت نسبته 36.4% ، فوصلت إلى 60 طلباً شكلت طلبات الطرح العام للأسهم في السوق الموازية 66.6% منها.

الرسم البياني رقم (1) : عدد طلبات الطرح العام وتسجيل الأسهم في السوقين الرئيسية والموازية التي وافقت عليها الهيئة



شهد العام 2024م طرح 13 شركة للاكتتاب العام في السوق الرئيسية وطرح 27 شركة للاكتتاب العام في السوق الموازية. كذلك طُرحت أسهم شركة واحدة وفقاً لإجراءات طرح الأسهم مع وقف العمل بحق الأولوية والذي اتاحته الهيئة مؤخراً كقناة تمويلية إضافة للقنوات المتوافرة.

الجدول رقم (6): الطروحات في السوق المالية السعودية

النوع		عام 2023م		عام 2024م	
		إجمالي القيمة (مليون ريال)	العدد	إجمالي القيمة (مليون ريال)	العدد
ال طرح العام للأسهم في السوقين الرئيسية والموازية		12,265.4	36	13,227.0	40
ال طرح العام الثانوي للأسهم في السوق الرئيسية		0.0	0	46,310.0	1
طرح خاص لأسهم ¹		3,983.0	39	4,043.0	22
طرح أسهم حقوق أولوية ²		2,885.0	6	7,824.0	8
طرح أسهم مع وقف العمل بحق الأولوية		630.0	1	427.7	1
الإجمالي		19,763.4	82	71,831.7	72

1. تشمل إشعارات الإقبال المتسلمة المتعلقة بالأسهم المطروحة طرحاً كاملاً والمتحملات المجمعة.
2. تشمل الشركات التي أكملت طرح أسهم حقوق الأولوية في عامي 2023م و 2024م.

« طرح العام الأولي للأسهم

شهد العام 2024م ارتفاعاً في طروحات الشركات في السوق المالية. وشهدت متحصلات الاكتتاب للأسهم المطروحة طرماً عاماً في العام 2024 ارتفاعاً طفيفاً بنسبة 7.5% بالمقارنة بالعام 2023م.

الجدول رقم (7): الشركات التي طرح جزء من أسهمها للاكتتاب العام خلال عام 2024م

السوق	اسم الشركة	متحصلات الاكتتاب (مليون ريال)	نسبة الأسهم المطروحة إلى المصدرة	عدد مرات التغطية ³		عدد المكتتبين (أفراد ألف مكتب)
				الأفراد ¹	المؤسسات ²	
السوق الرئيسية	شركة مجموعة إم بي سي	831.3	10.0%	17.6	66.0	359.5
	شركة الشرق الأوسط للصناعات الدوائية (أفالون فارما)	492.0	30.0%	54.3	138.7	807.5
	شركة المطاحن الحديثة للمنتجات الغذائية	1,178.4	30.0%	21.9	127.0	966.7
	شركة مستشفى الدكتور سليمان عبد القادر فقيه	2,863.5	21.0%	14.5	119.0	1,340.2
	شركة مياها	555.2	30.0%	6.1	170.0	315.7
	الشركة السعودية لحلول القوى البشرية (سماسكو)	900.0	30.0%	13.0	128.9	1,065.4
	شركة مجموعة التيسير تالكو الصناعية	516.0	30.0%	17.4	68.0	685.9
	شركة رسن لتقنية المعلومات	841.4	30.0%	12.8	131.0	664.3
	شركة الماجد للعود	705.0	30.0%	8.2	156.5	236.1
	شركة المطاحن العربية للمنتجات الغذائية	1,016.0	30.0%	8.2	9.0	264.2
	شركة المطاحن الرابعة	858.6	30.0%	3.9	11.2	197.9
	شركة تمكين للموارد البشرية	397.5	30.0%	14.4	13.8	389.0
	الشركة المتحدة الدولية القابضة	990.0	30.0%	9.1	132.0	214.9
	شركة وسم الأعمال لتقنية المعلومات	19.1	20.0%	4.0	4.1	0.8
نمو -السوق الموازية	شركة المداواة التخصصية الطبية	52.7	20.0%	1.4	1.4	0.3
	شركة عبر الخليج للتسويق	30.6	12.0%	1.1	1.1	0.1
	شركة كوارا للتمويل	39.8	8.8%	2.1	2.1	0.2
	شركة المحافظة للتعليم	28.8	20.0%	3.2	3.2	0.3
	شركة الطاقات المعدنية للتجارة	43.9	20.0%	1.1	1.1	0.3

السوق	اسم الشركة	متحصلات الاكتتاب (مليون ريال)	نسبة الأسهم المطروحة إلى المصدرة	عدد مرات التغطية ³		عدد المكتتبين (أفراد ألف مكتب)
				الأفراد ¹	المؤسسات ²	
نمو -السوق الموازية	شركة كومل	40.0	14.3%	2.7	2.8	0.8
	شركة محمد هادي الرشيد وشركاه	40.3	12.0%	6.8	6.9	0.8
	شركة الأفق التعليمية	27.0	20.0%	6.8	6.9	0.9
	شركة نفط الشرق للصناعات الكيماوية	18.0	20.0%	4.9	5.0	1.0
	شركة يقين المالية (يقين كابيتال)	120.0	20.0%	1.1	1.1	1.3
	شركة الليف العالمية للخدمات البيئية	75.0	30.0%	1.3	1.3	0.7
	شركة الأشغال الميسرة	24.0	20.0%	4.3	4.1	0.4
	شركة مصنع عسق للبلاستيك	33.0	10.6%	3.2	3.2	0.7
	شركة الثروة البشرية	43.8	15.0%	1.1	1.1	0.6
	شركة الجادة الأولى للتطوير العقاري	98.5	8.0%	10.2	7.1	0.8
	شركة مصنع مياه سما الصحية	27.0	20.0%	2.4	2.4	0.7
	شركة سلفا لإدارة المرافق	38.4	15.0%	16.8	17.8	1.5
	شركة نقاوة لتقنية المعلومات	24.0	20.0%	5.9	6.1	1.1
	شركة مفيد	46.2	9.1%	5.1	5.2	1.3
	شركة الفاخرة للخياطة الرجالية	36.0	16.7%	2.7	2.7	1.0
	شركة جنى الطبية	28.3	20.0%	1.5	1.5	1.0
	شركة مجموعة الأعمال المتعددة	45.0	20.0%	2.6	2.7	1.2
	شركة ستار العربية	17.6	20.0%	15.7	16.7	1.4
	شركة الأبحاث الرقمية	28.0	20.0%	3.1	3.2	1.3
	شركة بلسم الأفق الطبية	15.0	20.0%	16.8	17.7	1.4
	شركة مصنع البتال للصناعات الكيماوية	42.2	20.1%	2.0	2.0	0.7
الإجمالي		13,227.0				7,529.8

1. احتسب عدد مرات التغطية بقسمة عدد الأسهم التي اكتتب بها الأفراد على عدد الأسهم المخصصة لهم.

2. احتسب عدد مرات التغطية بقسمة عدد الأسهم التي اكتتب بها المؤسسات على عدد الأسهم المخصصة لهم.

3. عدد مرات التغطية في السوق الموازية تكون من قبل المستثمرين المؤهلين، سواء أكان المستثمر المؤهل فرداً أم مؤسسة. وينطبق على المكتتبين الأفراد في السوق الموازية تعريف المستثمرين المؤهلين.

بلغ عدد الشركات التي سجلت أسهمها لغرض الإدراج المباشر في السوق الموازية خلال العام 2024 ثلاث شركات بقيمة سوقية عند الإدراج بلغت 1,265.2 مليون ريال

الجدول رقم (8): الشركات التي سجلت أسهمها لغرض الإدراج المباشر في السوق الموازية خلال العام 2024م

اسم الشركة	القيمة السوقية عند الإدراج (مليون ريال)
شركة ميرال للعيادات الطبية	200.0
شركة مصنع بترول ناس	147.0
الشركة العربية المتحدة للزجاج المسطح	918.2
الإجمالي	1,265.2

الجدول رقم (9): محتصات الاكتتابات من قبل الأفراد مصنفة بحسب قنوات الاكتتاب في السوق الرئيسية (قبل رد الفائض)

قناة الاكتتاب	العدد (مكتتب)		المبلغ قبل رد الفائض (مليون ريال)		
	عام 2023م	عام 2024م	النسبة للإجمالي	عام 2023م	عام 2024م
الهاتف المصرفي	13,664	223,577	3.0%	491.3	460.0
القنوات الإلكترونية	3,586,399	6,340,511	84.4%	10,579.0	16,441.6
فروع البنوك	51,545	53,511	0.7%	1,773.5	430.5
الصراف الآلي	165,624	890,857	11.9%	34.3	2,184.6
الإجمالي	3,817,232	7,508,456	100.0%	12,878.0	19,516.7

2. إجراءات الشركات المدرجة

الرسم البياني رقم (2): نسب تغير رؤوس أموال الشركات المدرجة وفقاً لطريقة تعديل رأس المال لعام 2024م

نسب التغير	أسهم حقوق أولوية	إصدار أسهم مع وقف العمل بحق الأولوية	أسهم منحة	تخفيض رأس المال	استحواذ	تحويل ديون
97%	30%	37%	-42%	4%	2%	
عدد العمليات	8	1	29	6	3	1

3. طرح الصكوك وأدوات الدين¹

بلغت الأموال المجمعة من طروحات الصكوك وأدوات الدين لعام 2024م نحو 40.43 مليار ريال موزعة بين 39.43 مليار ريال لطروحات خاصة، و 1.0 مليار ريال لطروحات عامة.

1.0 مليار ريال
طروحات عامة

39.43 مليار ريال
طروحات خاصة

40.43 مليار ريال
إجمالي المبالغ المجمعة من طروحات الصكوك وأدوات الدين

1. لا تشمل طروحات مكوك حكومة المملكة العربية السعودية لاعتبارها طروحات مستثناة

شهدت سوق الصكوك وأدوات الدين عدداً من التطورات الإيجابية من الممكن تلخيصها في النقاط التالية:

تخفيف وتطوير المتطلبات التنظيمية لطرح أدوات الدين للطرح المستثنى، والطرح الخاص، والطرح العام، بما يساهم في تحفيز الإصدارات وتعميق سوق الصكوك وأدوات الدين. والتي تضمنت السماح للصناديق والبنوك التنموية للمملكة والصناديق السيادية للمملكة بطرح أدوات الدين طرْحاً مستثنى وفق ضوابط وشروط محددة، بما يوفر المرونة لتمويل احتياجاتهم التمويلية عبر سوق أدوات الدين وتحقيق المستهدفات الوطنية الاستراتيجية والتنموية. كما تضمنت التعديلات تخفيف متطلبات إعداد نشرة الإصدار في الطرح العام، وتيسير متطلبات إعداد نشرة الإصدار لأدوات الدين (المستندات المؤيدة) بأكثر من 50% عن المتطلبات المعمول بها حالياً، إلى جانب تطوير الأحكام المتعلقة بهذا النوع من الطرح وذلك من خلال أفراد الأحكام المنظمة لطرح أدوات الدين طرْحاً عاماً في فصل مستقل بما يعزز من وضوح المتطلبات التنظيمية لطرح الصكوك وأدوات الدين. أما على مستوى الطرح الخاص فقد ألغت الهيئة شرط الفترة الزمنية الذي كان يستوجب إشعارها خلالها قبل البدء في عملية الطرح، إذ أصبح بمقدور الطارح المحلي وفق التعديل المعتمد، إشعار الهيئة والبدء في عملية الطرح فوراً بما يخدم احتياجات الشركات، مما يساهم في تسريع عملية وصول المصدرين للتمويل عبر سوق الصكوك وأدوات الدين.

تمكين الحسابات المجمعة والتي تمكن تسجيل أو تدوين الأوراق المالية للعمل باسم مؤسسة السوق المالية، بما يساهم في تطوير آليات التداول المتاحة في السوق المالية السعودية وتحفيز الاستثمار، إضافة إلى رفع جاذبية السوق وكفاءتها لاسيما في سوق أدوات الدين.

تمكين مؤسسات السوق المالية من إتاحة خدمة لعملائها لتمكينهم من الاستفادة من الأموال المودعة في حساباتهم عن طريق استثمارها في منتجات استثمارية وتلقي عوائد عليها كالصكوك الحكومية، بما يساهم في تعزيز السيولة في سوق الصكوك وأدوات الدين.

تنظيم نشاط صناعة السوق لسوق أدوات الدين، بما يساهم في تعزيز سيولة سوق الصكوك وأدوات الدين وتوسيع قاعدة المستثمرين.

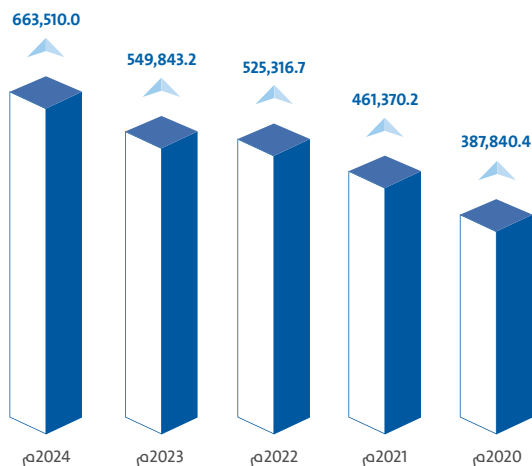
الترخيص لشركة تريد ويب في ممارسة أعمال السوق من فئة نظام التداول البديل، بما يساهم في تنويع قنوات الوصول وتعزيز السيولة لسوق الصكوك وأدوات الدين.

إطلاق وزارة المالية والمركز الوطني لإدارة الدين لمنتج صكوك حكومية ادخارية مخصصة للأفراد ومدعوم من الحكومة تحت اسم (صح)، بما يساهم في رفع معدلات الادخار بين الأفراد وإثراء الثقافة المالية والتوعية بأهمية الادخار وفوائده للتخطيط لأهداف مستقبلية.

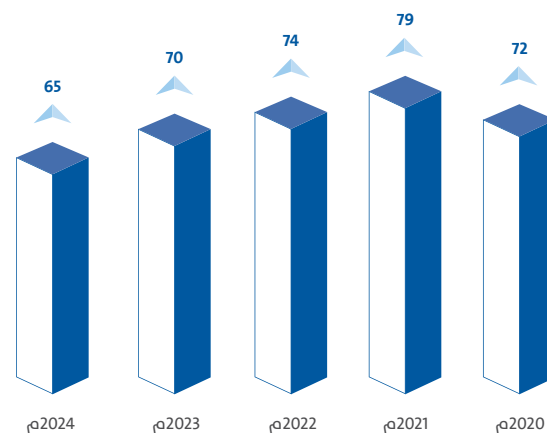
قيام وزارة المالية والمركز الوطني لإدارة الدين بضم خمس مؤسسات سوق مالية لبرنامج المتعاملين الأوليين، بما يساهم في تنويع قنوات الوصول للصكوك الحكومية وتوسيع قاعدة المستثمرين فيها.

تقليل الحد الأدنى لحجم إصدارات الصكوك والسندات من 50 مليون ريال (إذا كان المصدر لديه أوراق مالية مدرجة) و100 مليون ريال (إذا لم يكن للمصدر أوراق مالية مدرجة) إلى 5 ملايين ريال سعودي، بما يساهم في تعميق سوق الصكوك وأدوات الدين المدرجة.

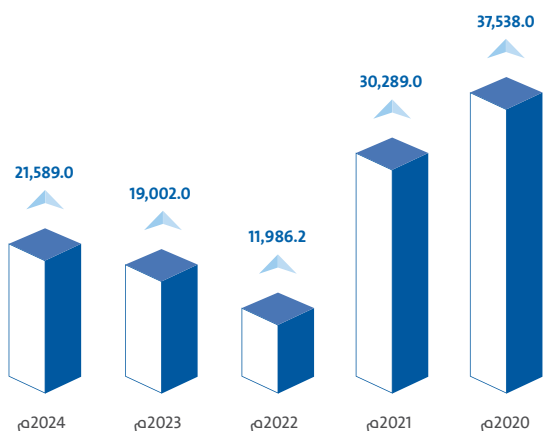
الرسم البياني رقم (4) قيمة الإصدارات الإجمالية للصكوك وأدوات الدين المدرجة في السوق المالية السعودية (تداول) (مليون ريال)



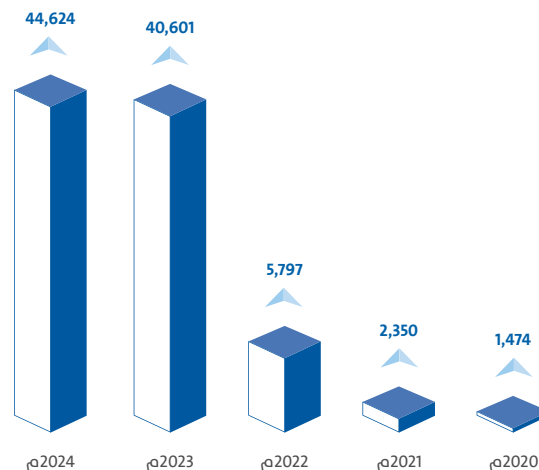
الرسم البياني رقم (3) عدد الصكوك وأدوات الدين المدرجة في السوق المالية السعودية (تداول)



الرسم البياني رقم (6) قيمة تداولات الصكوك وأدوات الدين المدرجة في السوق المالية السعودية (تداول) (مليون ريال)



الرسم البياني رقم (5) عدد صفقات الصكوك وأدوات الدين المدرجة في السوق المالية السعودية (تداول)



ثانياً : الأصول المدارة

1. إصدار المنتجات الاستثمارية

وافقت الهيئة خلال العام 2024م على طرح:

44 صندوقاً استثمارياً



وخلال العام 2024م تسلمت الهيئة:

576 إخطاراً مكتملاً

متعلقاً باكتمال طرح خاص لصندوق استثماري

550 طلباً

لتعديلات متعلقة بالصناديق الاستثمارية شملت إشعارات وطلبات موافقة، وبلغت نسبة الطلبات التي تمت تسويتها من قبل الهيئة 99.6% وذلك بتسوية 548 طلباً

شهد إجمالي الأصول المدارة ارتفاعاً خلال العام 2024م، فقد ارتفع إجمالي الأصول المدارة بنحو 20.9 % بنهاية العام.

الجدول رقم (10): إجمالي قيم الأصول المدارة

العنصر (بالمليون ريال)	2023م	2024م	نسب التغير السنوي
إجمالي أصول صناديق الاستثمار	558,225.7	699,054.5	25.2%
إجمالي أصول المحافظ الخاصة المدارة	313,034.1	353,874.7	13.0%
إجمالي الأصول المدارة	871,259.8	1,052,929.2	20.9%

2. صناديق الاستثمار

ارتفعت قيم أصول صناديق الاستثمار بنسبة 25.2% في نهاية عام 2024م مقارنة بالعام السابق، وارتفع أيضاً عدد المشتركين في صناديق الاستثمار بنسبة 47.0% مقارنة بالعام السابق، فبلغ عدد المشتركين 1.7 مليون مشترك.

الجدول رقم (11): مؤشرات قطاع صناديق الاستثمار¹

العنصر	2023م			2024م			نسبة التغير للإجمالي
	عامة	خاصة	الإجمالي	عامة	خاصة	الإجمالي	
عدد الصناديق	291	994	1,285	325	1,224	1,549	20.5%
عدد المشتركين	1,080,455	92,410	1,172,865	1,571,635	152,405	1,724,040	47.0%
قيم الأصول (مليون ريال)	122,577.5	435,648.2	558,225.7	174,449.9	524,604.6	699,054.5	25.2%

1. تشمل صناديق المؤشرات المتداولة والصناديق العقارية المتداولة.

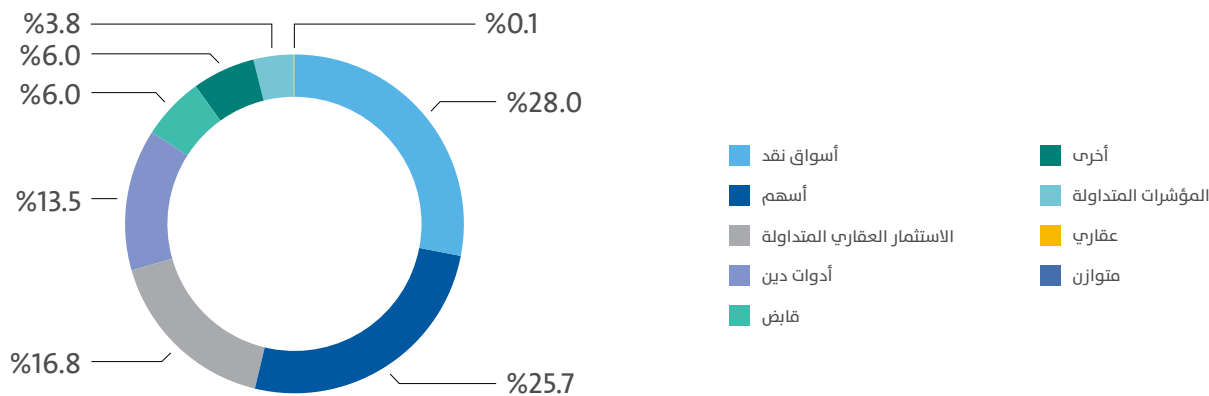
1.2 صناديق الاستثمار العامة

شكلت قيم أصول صناديق الاستثمار العامة (التي تطرح وحداتها طرْحاً عاماً) ما نسبته 25.0% من إجمالي قيم أصول الصناديق الاستثمارية بنهاية عام 2024م. كذلك ارتفع إجمالي عدد المشتركين في صناديق الاستثمار العامة بنسبة 45.5% ليصل إلى 1,571,635 مشتركاً.

الجدول رقم (12): مؤشرات صناديق الاستثمار العامة مصنفة بحسب نوع الاستثمار

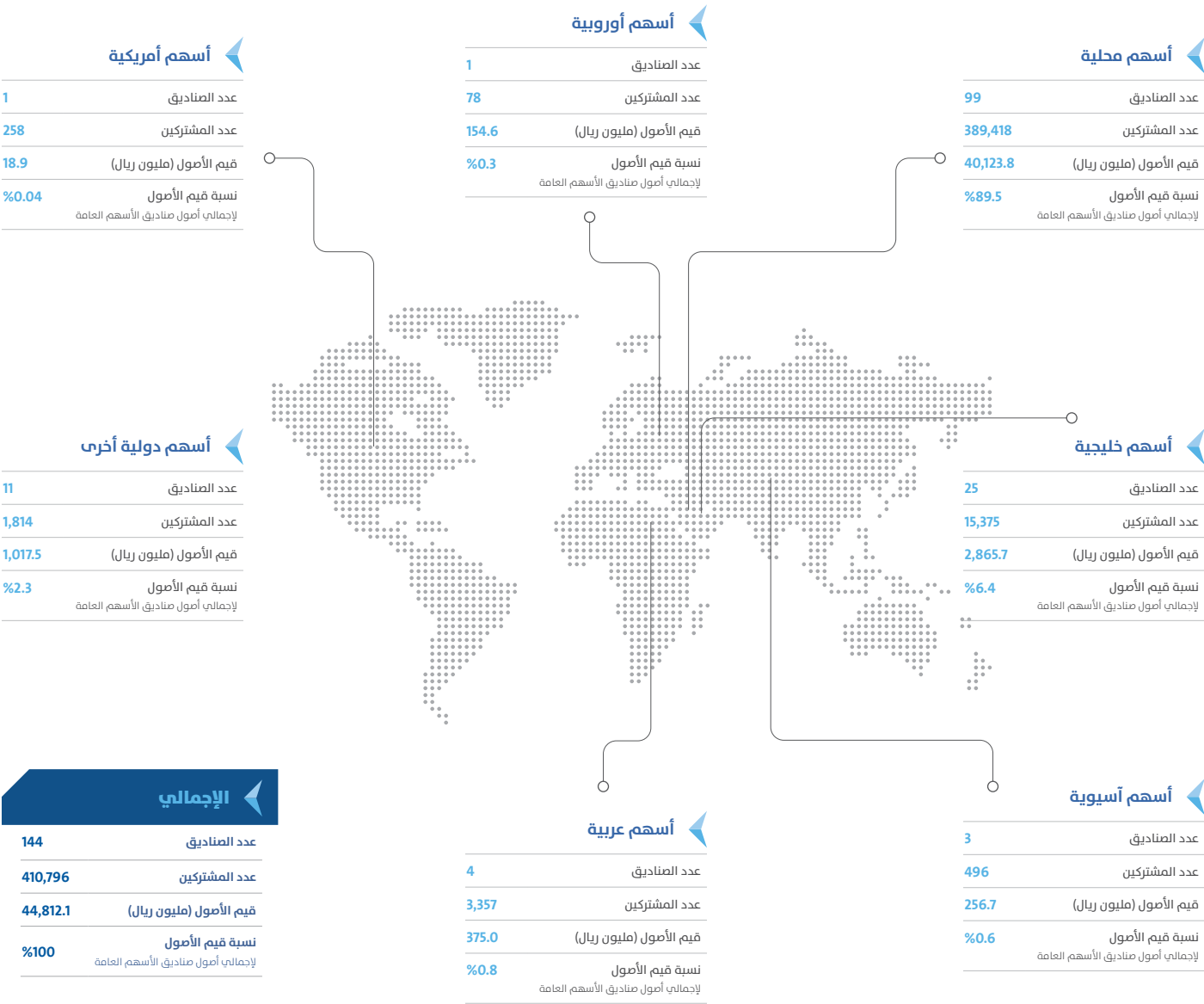
نوع الاستثمار	عدد الصناديق		عدد المشتركين		قيم الأصول (مليون ريال)	
	عام 2023م	عام 2024م	نسبة التغير	عام 2023م	عام 2024م	نسبة التغير
أسهم	132	144	9.1%	209,134	410,796	96.4%
أدوات دين	18	21	16.7%	9,154	11,632	27.1%
أسواق نقد	46	47	2.2%	37,821	66,978	77.1%
عقاري	4	3	-25.0%	2,015	1,966	-2.4%
قابض	25	30	20.0%	50,576	85,075	68.2%
متوازن	1	1	0.0%	317	412	30.0%
المؤشرات المتداولة	9	12	33.3%	17,007	23,780	39.8%
الاستثمار العقاري المتداول	19	20	5.3%	550,543	513,588	-6.7%
أخرى	37	47	27.0%	203,888	457,408	124.3%
الإجمالي	291	325	11.7%	1,080,455	1,571,635	45.5%

الرسم البياني رقم (7): توزيع نسب أصول صناديق الاستثمار العامة بحسب نوع الاستثمار لعام 2024م



1.1.2 الصناديق العامة المستثمرة في الأسهم

مؤشرات الصناديق العامة المستثمرة في الأسهم مصنفة بحسب النطاق الجغرافي للعام 2024م



2.2 صناديق الاستثمار الخاصة

بلغت قيم أصول صناديق الاستثمار الخاصة (التي طُرحت وحداتها طرْحاً خاصاً) بنهاية عام 2024م ما نسبته 75.0% من إجمالي قيم أصول الصناديق الاستثمارية بنهاية عام 2024م، وارتفع إجمالي عدد المشتركين في صناديق الاستثمار الخاصة بنسبة 64.9% ، فوصل عددهم إلى 152,405 مشتركاً.

الجدول رقم (13): مؤشرات صناديق الاستثمار الخاصة مصنفة بحسب نوع الاستثمار¹

نوع الاستثمار	عدد الصناديق		عدد المشتركين		قيم الأصول (مليون ريال)		
	عام 2023م	عام 2024م	نسبة التغير	عام 2023م	عام 2024م	نسبة التغير	عام 2024م
أسهم	181	190	5.0%	1,209	3,130	158.9%	196,114.2
أسهم ملكية خاصة	163	200	22.7%	6,666	12,052	80.8%	27,509.4
رأس مال جريء	27	34	25.9%	824	834	1.2%	4,003.9
أدوات دين	31	37	19.4%	973	2,581	165.3%	14,446.6
أسواق نقد	10	12	20.0%	503	494	-1.8%	4,012.7
عقاري	403	551	36.7%	61,128	108,130	76.9%	232,996.0
سلع	3	4	33.3%	2	4	100.0%	426.2
متعدد الأصول	119	127	6.7%	602	734	21.9%	39,876.2
مغذٌ	22	26	18.2%	215	280	30.2%	1,967.6
تمويلي	30	40	33.3%	20,287	24,165	19.1%	3,219.4
وقفى	5	3	-40.0%	1	1	0.0%	32.5
الإجمالي	994	1,224	23.1%	92,410	152,405	64.9%	524,604.6

1. تشمل الصناديق في فترة الطرح

3.2 صناديق المؤشرات المتداولة

شهد عدد المشتركين في صناديق المؤشرات المتداولة ارتفاعاً بنسبة 39.8% مقارنة بالعام السابق.

الجدول رقم (14): صناديق المؤشرات المتداولة

اسم الصندوق	قيم الأصول (مليون ريال)		عدد المشتركين		نسبة التغير
	عام 2023م	عام 2024م	عام 2023م	عام 2024م	
يقين 30	50.5	47.9	3,514	3,154	-10.2%
يقين للبتروكيماويات	5.8	6.8	813	1,149	41.3%
صندوق الأول للإستثمار إم إس سي آي تداول 30 السعودي المتداول	9.8	8.0	697	820	17.6%
صندوق الإنماء المتداول لمصوك الحكومة السعودية المحلية - قصيرة الاجل	424.0	431.8	640	1,371	114.2%
صندوق البلاد المتداول للمصوك السيادية السعودية	92.5	76.6	4,506	4,465	-0.9%
صندوق البلاد المتداول للذهب	40.5	40.5	4,444	5,676	27.7%
صندوق البلاد إم إس سي آي المتداول للأسهم الأمريكية	11.5	12.1	1,446	1,494	3.3%
صندوق البلاد إم إس سي آي المتداول للأسهم التقنية الأمريكية	12.6	13.2	947	1,659	75.2%
صندوق البلاد إم إس سي آي المتداول لأسهم النمو السعودية	-	17.1	-	1,121	-
صندوق البلاد سي سوب إم إس سي آي المتداول لأسهم هونج كونج - الصين	-	4,219.6	-	1,165	-
صندوق يقين اس آند بي إي إس جي المتداول في الشرق الأوسط و شمال أفريقيا	-	10.0	-	1	-
صندوق الأول للاستثمار هانغ سينغ هونج كونج المتداول	-	1,813.6	-	1,705	-
الإجمالي	647.1	6,697.2	17,007	23,780	39.8%

4.2 الصناديق العقارية المتداولة

انخفض عدد المشتركين في الصناديق العقارية المتداولة بنهاية عام 2024م مقارنة بالعام السابق بنسبة 6.7% ، فوصل إلى 513 ألف مشترك.

الجدول رقم (15): الصناديق العقارية المتداولة

عدد المشتركين			قيم الأصول (مليون ريال)			اسم الصندوق
نسبة التغير	عام 2024م	عام 2023م	نسبة التغير	عام 2024م	عام 2023م	
-1.4%	26,461	26,848	-1.8%	3,013.6	3,069.4	الرياض ريت
0.0%	5,404	5,404	0.0%	84.8	84.8	الجزيرة موطن ريت
-1.5%	10,918	11,083	-1.9%	735.3	749.3	جدوي ريت الحرمين
-4.3%	9,927	10,370	0.4%	857.3	854.0	تعليم ريت
3.0%	10,361	10,062	2.0%	884.5	867.0	المعذر ريت
-6.0%	12,624	13,432	3.5%	1,606.0	1,552.2	مشاركة ريت
-15.4%	30,498	36,037	19.4%	1,642.3	1,375.3	ملكية ريت
5.1%	8,850	8,420	-20.8%	424.7	536.2	سيكو ريت
0.6%	13,838	13,760	1.0%	2,016.6	1,996.1	الأهلي ريت ¹
-6.0%	28,812	30,653	-6.8%	1,527.3	1,638.1	دراية ريت
-18.7%	124,560	153,284	0.7%	3,155.5	3,132.8	الراجحي ريت
7.0%	14,414	13,468	5.5%	2,338.2	2,215.6	جدوي ريت السعودية
-14.8%	77,880	91,424	0.8%	2,473.6	2,453.8	سدكو كابيتال ريت
-1.4%	14,673	14,877	9.8%	1,071.7	975.7	صندوق الإنماء ريت لقطاع التجزئة
-9.8%	13,632	15,120	-3.4%	997.1	1,031.8	ميفك ريت
-7.4%	14,318	15,461	5.1%	2,006.0	1,908.3	بنيان ريت
-7.2%	29,720	32,020	0.4%	2,025.8	2,017.4	الخبير ريت
3.6%	87	84	10.5%	196.6	177.9	الواحة ريت
-10.6%	43,582	48,736	-3.5%	1,052.8	1,091.3	الإنماء ريت الفندقية
-	23,029	-	-	1,204.4	-	صندوق الاستثمار اريك ريت المتنوع ¹
-6.7%	513,588	550,543	-5.7%	29,314.2	27,727.0	الإجمالي

1. بيانات الصندوق غير متوافرة إذ تأسس الصندوق وأدرج في العام 2024م.

3. المحافظ الخاصة بالمدارة

ارتفع إجمالي قيم أصول المحافظ الخاصة بالمدارة بنهاية عام 2024م بنسبة 13.0%، فوصلت إلى 353.9 مليار ريال.

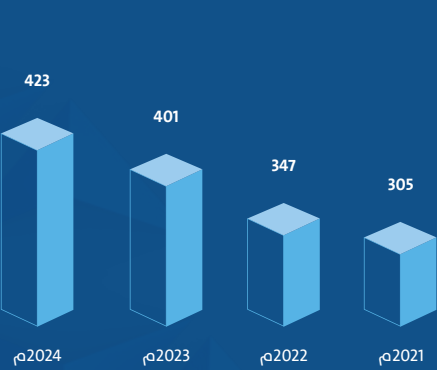
الجدول رقم (16): قيم أصول المحافظ الخاصة بالمدارة مصنفة بحسب نوع الاستثمار

نوع الاستثمار	قيم الأصول (مليون ريال)		نسبة التغير
	عام 2023م	عام 2024م	
أسهم محلية	140,644.8	166,798.3	18.6%
أسهم عالمية	11,554.7	10,835.3	-6.2%
أدوات دين	16,685.3	21,068.9	26.3%
صناديق الاستثمار	20,837.2	28,341.7	36.0%
أخرى	123,312.1	126,830.5	2.9%
الإجمالي	313,034.1	353,874.7	13.0%

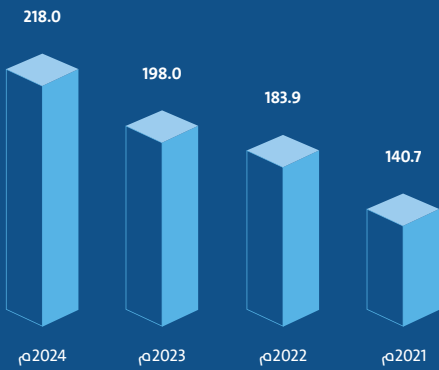
ثالثاً: الاستثمار الأجنبي في السوق المالية السعودية

شهدت سوق الأسهم الرئيسية ارتفاعاً في الاستثمارات الأجنبية، إذ بلغ صافي الاستثمارات الأجنبية بنهاية عام 2024م 218 مليار ريال سعودي مرتفعاً بنسبة 10.1% مقارنة بنهاية عام 2023م. كذلك استمرت ملكية المستثمرين الأجانب في السوق السعودية بالارتفاع، فوصلت إلى 423 مليار ريال بنهاية عام 2024م ممثلة ما نسبته 11.0% من الأسهم الحرة في السوق الرئيسية بنهاية عام 2024م.

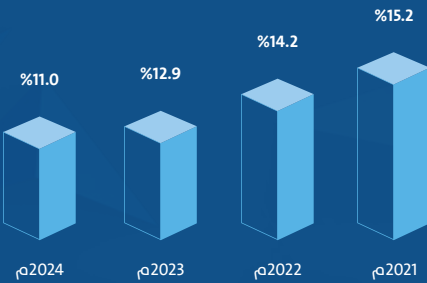
الرسم البياني رقم (9): قيمة ملكية المستثمرين الأجانب (بالمليار ريال) بنهاية عام 2024م



الرسم البياني رقم (8): تطور صافي الاستثمار الأجنبي¹ (بالمليار ريال) حتى نهاية عام 2024م



الرسم البياني رقم (10): نسبة ملكية المستثمرين الأجانب² من الأسهم الحرة في السوق الرئيسية بنهاية عام 2024م



1. يقصد بصافي الاستثمار الأجنبي صافي عمليات البيع والشراء، وتعرض بشكل تراكمي من العام 2019م.
2. يعود سبب انخفاض نسبة ملكية المستثمرين الأجانب من الأسهم الحرة في السوق الرئيسية إلى ارتفاع القيمة السوقية لهذه الأسهم نتيجة تحويل حصة من ملكية الحكومة في شركة أرامكو إلى منحوق الاستثمارات العامة، علماً أن هذا الارتفاع لم يقابله ارتفاع لوزن السوق السعودية في المؤشرات الدولية لاختلاف منهجية احتساب الأسهم الحرة. وتجدر الإشارة إلى أن قيمة ملكية المستثمرين الأجانب في السوق المالية السعودية شهدت نمواً مطرداً، فبلغت 423 مليار ريال بنهاية العام 2024م بالمقارنة مع 401 مليار ريال بنهاية العام 2023م.

الفصل الثاني: أعمال الأوراق المالية

أولاً: التراخيص

ثانياً: التفتيش والكفاية المالية ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

ثالثاً: أداء مؤسسات السوق المالية

رابعاً: مكاتب المحاسبة والمحاسبون القانونيون المسجلون

أولاً: التراخيص

1. قرارات تراخيص ممارسة أعمال الأوراق المالية

الجدول رقم (17): عدد قرارات التراخيص مصنفةً بحسب نوع القرار

نوع القرار	عام 2024م	نسبة التغير السنوي
ترخيص جديد	25	%0.0
تعديل ترخيص	17	%54.6
	2	%33.3-
إلغاء ترخيص	1	%0.0
سحب ترخيص	1	%0.0
الإجمالي	46	%15.0

186

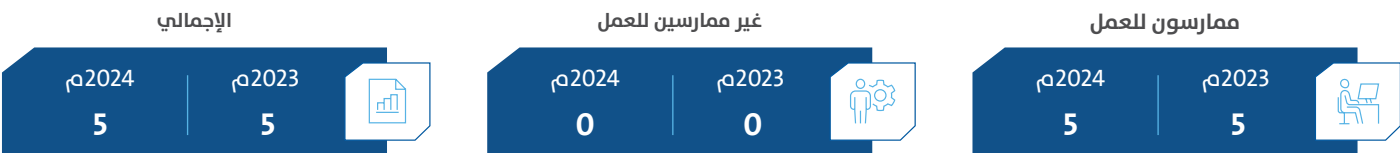
عدد مؤسسات السوق المالية المرخص لها
عام 2024م

163

عدد مؤسسات السوق المالية المرخص لها
عام 2023م

2. تراخيص ممارسة التصنيف الائتماني

تراخيص ممارسة نشاط التصنيف الائتماني مصنفة بحسب ممارسة العمل



3. المنشآت ذات الأغراض الخاصة



4. التقنية المالية "فنتك" في السوق المالية السعودية

انطلاقاً من دور هيئة السوق المالية في تعزيز التقنية المالية في المملكة من خلال خلق بيئة تشريعية وتنظيمية تدعم منتجات التقنية المالية في السوق المالية، تعمل الهيئة بشكل مستمر على تطوير آليات جذب نماذج الأعمال المبتكرة والتقنيات الحديثة التي تساهم في فتح فرص جديدة لتسهيل التمويل وتحفيز الاستثمار، لبناء كيانات اقتصادية تساهم في تعزيز تنوع وعمق القطاع المالي بما يتماشى مع أهداف برنامج تطوير القطاع المالي. وضمن مساعي المملكة لتصبح مركزاً رائداً في مجال التقنية المالية عالمياً، أطلقت النسخة الأولى من المؤتمر الدولي فنتك 24 الذي استضاف مجموعة من أبرز الهيئات التنظيمية وصنّاع السياسات والمستثمرين وخبراء التقنية والأكاديميين، مستقطباً أكثر من 37 ألف زائر و300 جهة عارضة و350 مستثمر.

علاوة على ذلك، تم تفعيل برنامج "مكّن"، الذي يستهدف تقديم حلول للحد من التحديات التي قد تواجه شركات التقنية المالية الناشئة في مراحلها المبكرة من خلال تقديم الحلول التمكينية مثل توفير الدعم التقني وغيرها لقطاع التقنية المالية لتساهم للوصول لمستهدفات استراتيجية التقنية المالية ضمن برنامج تطوير القطاع المالي. وساهمت الهيئة في تفعيل الجولات التعريفية بمنظومة التقنية المالية في المملكة وجذب شركات التقنية المالية والخبرات في القطاع من خلال زيارة عدد من الدول كالهند والصين.

الجدول رقم (18): دفعات مخبر التقنية المالية

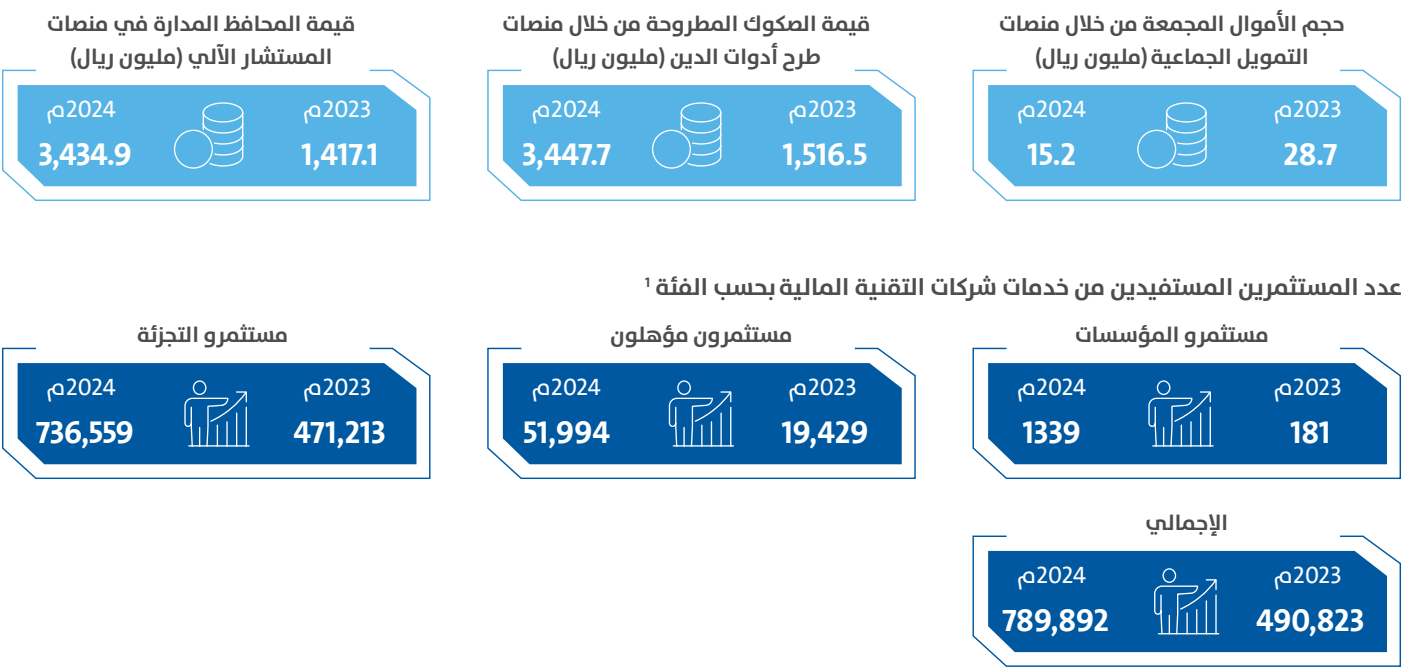
الدفعات الثلاث	الدفعات الرابعة	الدفعات الخامسة ¹	الدفعات السادسة	الدفعات السابعة	الدفعات الثامنة
2020/01/30م	2020/11/30م	2021/12/15م	2022/08/15م	2023/11/23م	2024/11/31م
44	58	95	76	81	69
عدد المتقدمين					

1. تضمنت تحديثات تعليمات تصريح تجربة التقنية المالية تحديث آليه استقبال الطلبات.

وصرحت الهيئة في عام 2024م لأربعة نماذج تجربة تقنية مالية، إذ منحت أربعة تصاريح لنموذج توزيع صناديق الاستثمار وصناديق الاستثمار العقاري وأربعة تصاريح ممنوحة لنموذج المستشار الآلي وثلاثة تصاريح لنموذج طرح أدوات الدين والاستثمار فيها، وتصريحاً لنموذج التداول الاجتماعي، فبلغ عدد التصاريح القائمة بنهاية عام 2024م 46 تصريحاً.

الجدول رقم (19): تصاريح تجربة التقنية المالية القائمة

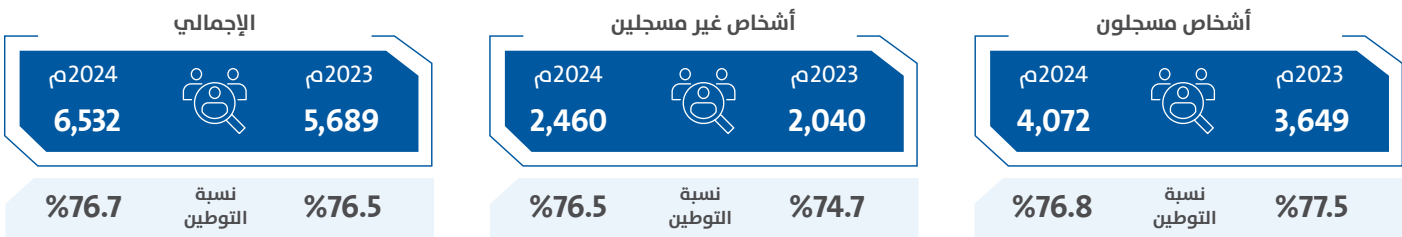
نموذج التقنية المالية المصرح له	عدد التصاريح عام 2023م	عدد التصاريح عام 2024م
تمويل الملكية الجماعية	1	1
المستشار الآلي	7	11
طرح أدوات الدين والاستثمار فيها	14	17
استخدام تقنية السجلات الموزعة لترتيب إصدار الأوراق المالية وحفظها	1	0
التداول الاجتماعي	1	2
منصة توزيع صناديق الاستثمار وصناديق الاستثمار العقاري	13	14
خدمة المشورة باستخدام الذكاء الاصطناعي	1	1
إجمالي عدد التصاريح	38	46



1. تشمل عدد المستثمرين المستفيدين من خدمات التقنية المالية المقدمة من مؤسسات السوق المالية.

5. القوى العاملة في قطاع السوق المالية

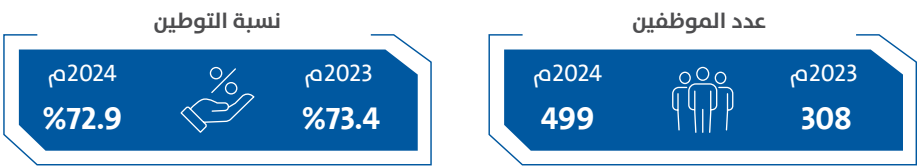
الموظفون العاملون لدى مؤسسات السوق المالية



الجدول رقم (20): الموظفون العاملون لدى مؤسسات البنية الأساسية للسوق ونسبة التوظيف

نسبة التوظيف		عدد الموظفين		الشركة
عام 2024م	عام 2023م	عام 2024م	عام 2023م	
%85.0	%76.0	39	42	شركة مركز مقاصة الأوراق المالية (مقاصة)
%96.0	%94.1	73	68	شركة مركز إيداع الأوراق المالية (إيداع)
%88.0	%92.0	75	77	شركة تداول السعودية
%90	%89.3	187	187	الإجمالي

الموظفون العاملون لدى شركات التقنية المالية المصرح لها ونسبة التوظيف



ثانياً: التفتيش والكفاية المالية ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

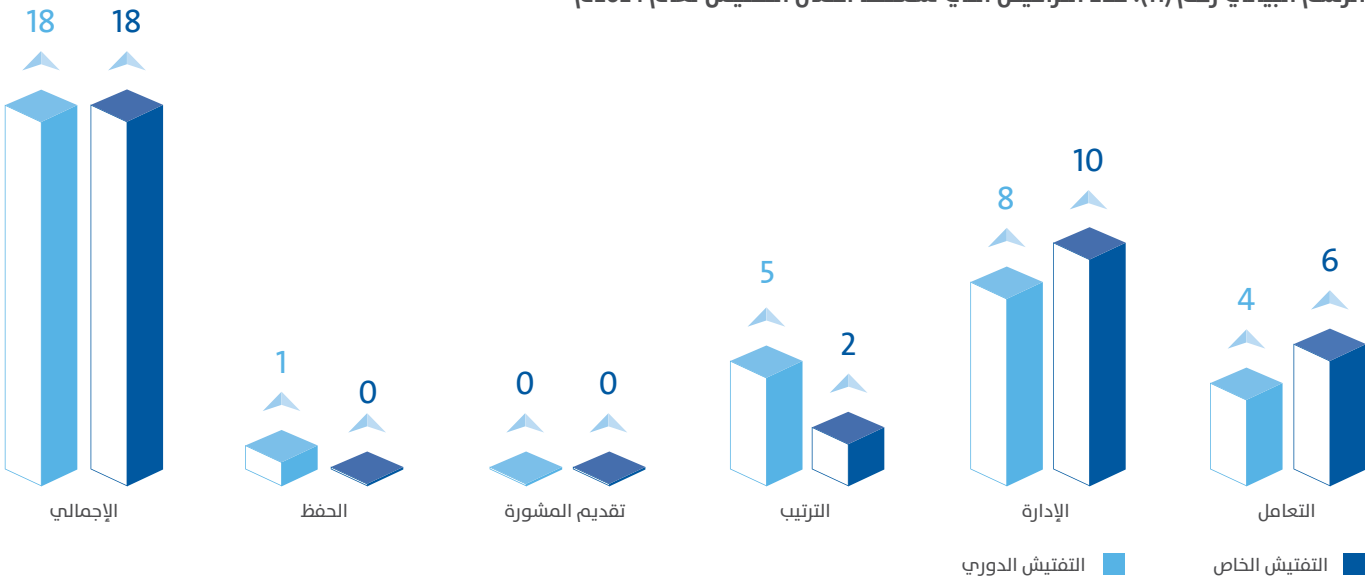
التفتيش

الجدول رقم (20): التفتيش على مؤسسات السوق المالية:

العدد عام 2024م	العدد عام 2023م	
9	13	مؤسسات السوق المالية التي شملتها أعمال التفتيش الدوري
35 ²	24 ¹	مؤسسات السوق المالية التي شملتها أعمال التفتيش الخاص
16	لا ينطبق	مؤسسات السوق المالية التي شملتها أعمال التفتيش الموضوعي

تتوزع أعمال التفتيش على مؤسسات السوق المالية على أنواع الرخص المختلفة لدى تلك المؤسسات. وخلال عام 2024م شملت أعمال التفتيش 36 ترخيصاً توزعت بين 18 تفتيشاً دورياً و18 تفتيشاً خاصاً.

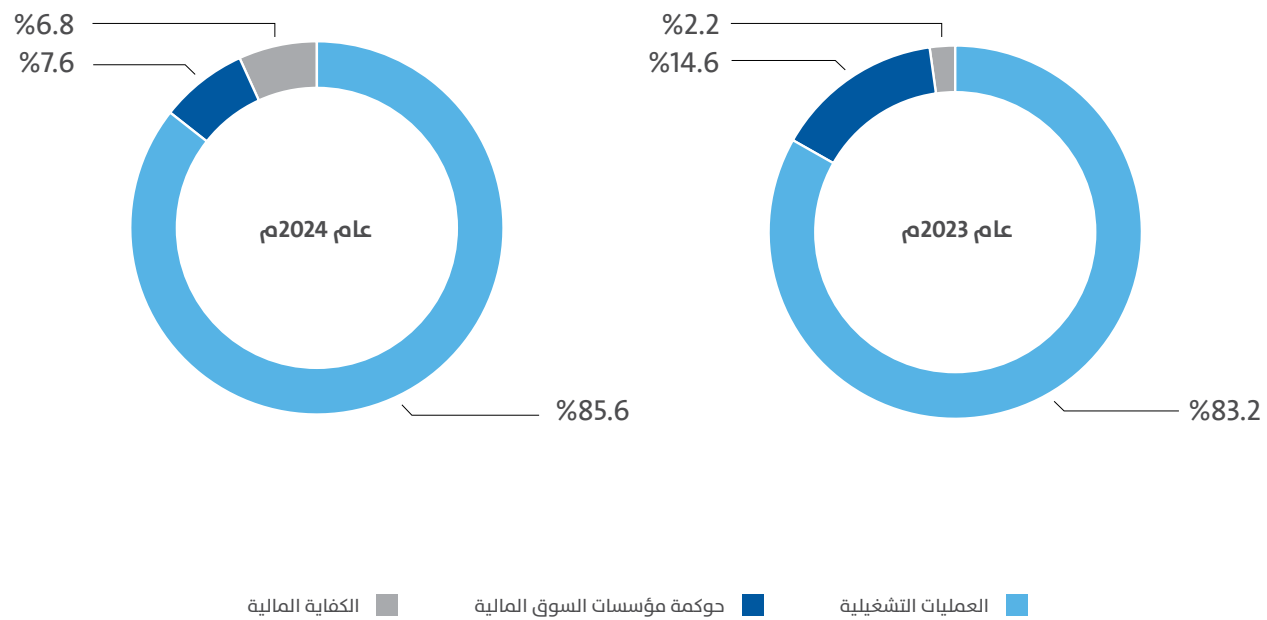
الرسم البياني رقم (11): عدد التراخيص التي شملتها أعمال التفتيش لعام 2024م



1. شملت 33 قضية و10 زيارات ميدانية
2. شملت 49 قضية و 10 زيارات تفتيش ميدانية

نتج عن مهام التفتيش الدوري على مؤسسات السوق المالية خلال عام 2024م عدد من الملاحظات حول التزامها بمتطلبات الأنظمة واللوائح التي تختص الهيئة بتطبيقها.

الرسم البياني رقم (12) نسب ملاحظات التفتيش الدوري مصنفةً بحسب موضوعاتها



الكفاية المالية

« كفاية رأس المال لمؤسسات السوق المالية

للتحقق من كفاية رأس المال، صُنفت مؤسسات السوق المالية بناءً على أنشطة أعمال الأوراق المالية إلى ثلاثة أصناف، هي:

1. مؤسسات السوق المالية المرخص لها في ممارسة نشاط التعامل و/أو الإدارة و/أو الحفظ



الجدول رقم (22): متطلبات كفاية رأس المال لمؤسسات السوق المالية المرخص لها في ممارسة نشاط التعامل و/أو الإدارة و/أو الحفظ

العنصر	تابعون لبنوك سعودية		سعوديون		إقليميون		دوليون		المتوسط / المجموع	
	2023م	2024م	2023م	2024م	2023م	2024م	2023م	2024م	2023م	2024م
نسبة كفاية رأس المال ¹	29.7%	28.1%	16.8%	17.3%	32.9%	21.9%	70.1%	78.4%	27.7%	26.3%
قاعدة رأس المال (مليون ريال)	24,790	29,663	6,808	7,613	1,641	1,876	3,403	3,728	36,642	42,880
مجموع الأصول المرجحة بالمخاطر ² (مليون ريال)	83,586	105,422	40,520	44,078	4,984	8,581	4,854	4,755	133,943	162,837
مخاطر الائتمان ³ (مليون ريال)	65,948	86,665	24,588	27,725	2,360	3,159	1,310	1,402	94,205	118,952
مخاطر السوق ⁴ (مليون ريال)	5,803	3,899	636	776	320	1,368	240	232	6,999	6,274
المخاطر التشغيلية ⁵ (مليون ريال)	11,835	14,858	5,504	6,380	1,013	1,410	2,022	2,380	20,375	25,028
مخاطر التركيز (مليون ريال)	0	0	9,792	9,197	1,291	2,644	1,281	741	12,364	12,582

1. طريقة عرض نسبة كفاية رأس المال وفق مقررات بازل.
2. القيمة تغطي مجموع مخاطر الائتمان ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية ومخاطر التركيز.
3. مخاطر الخسارة التي تتعرض لها مؤسسات السوق المالية الناجمة عن التغيرات في الوضع الائتماني للجهات المصدرة للأوراق المالية والأطراف النظيرة والمدينين.
4. مخاطر الخسارة التي تتعرض لها مؤسسات السوق المالية الناجمة عن التغيرات في المستوى وفي التقلبات للقيم السوقية للأصول والخصوم والأدوات المالية.
5. المخاطر التي تتعرض لها مؤسسات السوق المالية الناجمة عن وجود قصور أو خلل في الإجراءات الخاصة بمؤسسة السوق المالية.

2. مؤسسات السوق المالية المرخص لها في ممارسة نشاطي الترتيب و/أو تقديم المشورة

تتطلب قواعد الكفاية المالية من مؤسسات السوق المالية المرخص لها في ممارسة نشاط الترتيب و/أو المشورة الاحتفاظ في جميع الأوقات بقاعدة رأس مال لا تقل عما نسبته 25% من متطلبات رأس المال المبنية على النفقات.

الجدول رقم (23): متطلبات كفاية رأس المال لمؤسسات السوق المالية المرخص لها في ممارسة نشاط الترتيب و/أو تقديم المشورة

العنصر	ترتيب و/أو مشورة	
	عام 2023م	عام 2024م
نسبة كفاية رأس المال	237%	247%
قاعدة رأس المال (مليون ريال)	251	284
متطلب رأس المال المبنى على النفقات (مليون ريال)	106	115

بلغت نسبة كفاية رأس المال لمؤسسات السوق المالية المرخص لها في ممارسة أنشطة الترتيب و/أو المشورة 247.9% بنهاية العام 2024م وذلك بالمقارنة بـ 237.8% بنهاية العام 2023م.

3. مؤسسات السوق المالية المرخص لها في ممارسة نشاط إدارة الاستثمارات

تتطلب قواعد الكفاية المالية من مؤسسات السوق المالية المرخص لها في ممارسة نشاط إدارة الاستثمارات الاحتفاظ في جميع الأوقات بقاعدة رأس مال لا تقل عما نسبته 50% من متطلبات رأس المال المبنية على النفقات.

الجدول رقم (24): متطلبات كفاية رأس المال لمؤسسات السوق المالية المرخص لها في ممارسة نشاط إدارة الاستثمارات (مليون ريال)

العنصر	إدارة الاستثمارات	
	عام 2023م	عام 2024م
نسبة كفاية رأس المال	217%	118%
قاعدة رأس المال (مليون ريال)	180	145
متطلب رأس المال المبنى على النفقات (مليون ريال)	83	123

بلغت نسبة كفاية رأس المال لمؤسسات السوق المالية المرخص لها في ممارسة نشاط إدارة الاستثمارات 118.4% بنهاية العام 2024م وذلك بالمقارنة بـ 216.3% بنهاية العام 2023م.

الجدول رقم (25): الأعمال المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب مصنفة بحسب الجهة الطالبة

نوع المعاملات الواردة	العدد عام 2023م	العدد عام 2024م	نسبة التغير
طلبات واردة من الجهات الحكومية	5,046	6,733	%33.4
طلبات واستفسارات مؤسسات السوق المالية	101	163	%61.4
الإجمالي	5,147	6,896	%34.0

الجدول رقم (26): الزيارات التفتيشية الدورية المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

نوع المعاملات الواردة	العدد عام 2023م	العدد عام 2024م	نسبة التغير
الزيارات	17	10	%41.2-

ثالثاً: أداء مؤسسات السوق المالية

1. مؤشرات أداء مؤسسات السوق المالية

بنهاية عام 2024م قارب صافي ربح مؤسسات السوق المالية 8.8 مليار ريال مرتفعاً بنسبة 39.3% مقارنة بالعام السابق. وقد حققت مؤسسات السوق المالية التابعة لبنوك سعودية أرباحاً بلغت قيمتها 6.5 مليار ريال، مثلت ما نسبته 73.7% من إجمالي أرباح مؤسسات السوق المالية المحققة خلال عام 2024م.

الجدول رقم (27): مؤشرات أداء مؤسسات السوق المالية (مليون ريال)¹

العنصر	المؤسسات التابعة لبنوك سعودية		المؤسسات السعودية		المؤسسات الإقليمية		المؤسسات الدولية		المؤسسات المرخص لها في الترتيب/بالمشورة		المؤسسات المرخص لها في إدارة الاستثمارات		الإجمالي	
	2024م	2023م	2024م	2023م	2024م	2023م	2024م	2023م	2024م	2023م	2024م	2023م	2024م	2023م
إجمالي رؤوس الأموال المدفوعة	6,990	7,290	5,407	5,847	1,406	1,446	3,080	3,189	297	340	168	154	17,348	18,266
إجمالي الأصول	42,723	56,814	9,960	10,930	2,126	2,703	4,438	4,906	442	569	322	379	60,010	76,300
إجمالي الالتزامات	14,269	22,538	2,150	2,281	266	436	761	839	158	230	100	179	17,705	26,502
إجمالي حقوق الملكية	28,453	34,276	7,810	8,649	1,860	2,267	3,677	4,067	284	339	222	200	42,306	49,798
الإيرادات	8,511	11,243	2,765	3,586	589	949	1,045	1,305	133	139	451	262	13,494	17,484
الأرباح / الخسائر	4,862	6,513	1,077	1,585	170	396	218	291	15	18	-2	32	6,340	8,834

1. تختلف بيانات هذا الجدول عن العام السابق، نتيجة فصل بيانات مؤسسات السوق المالية المرخصة لإدارة الاستثمارات عن تلك الحاصلة على رخصة الترتيب و/أو المشورة، نظراً لارتفاع عدد المؤسسات الحاصلة على ترخيص إدارة الاستثمارات.

2. مصادر إيرادات مؤسسات السوق المالية

بلغت إيرادات مؤسسات السوق المالية من نشاط إدارة الأصول نحو 5.8 مليار ريال، مثلت ما نسبته 33.2% من إجمالي الإيرادات، ونمت الإيرادات من الاستثمار بنسبة 36.5% خلال عام 2024م

الجدول رقم (28): مصادر إيرادات مؤسسات السوق المالية (مليون ريال)

البيان	المؤسسات التابعة لبنوك سعودية		المؤسسات السعودية		المؤسسات الإقليمية		المؤسسات الدولية		المؤسسات المرخصة بالترتيب/بالمشورة		المؤسسات المرخصة بإدارة الاستثمارات		الإجمالي	
	2024م	2023م	2024م	2023م	2024م	2023م	2024م	2023م	2024م	2023م	2024م	2023م	2024م	2023م
الوساطة	1,356	1,670	425	530	90	111	176	247	0	0	0	0	2,047	2,558
إدارة الأصول	2,691	3,318	1,317	1,986	126	290	84	111	0	0	70	106	4,288	5,811
خدمات المصرفية الاستثمارية	441	744	139	268	220	154	189	180	67	125	23	45	1,079	1,516
ايرادات الاستثمارات	2,904	4,587	678	648	61	104	139	167	6	9	272	28	4,060	5,543
أخرى	1,119	925	207	155	92	290	456	600	61	5	86	83	2,021	2,056
الإجمالي	8,511	11,243	2,765	3,586	589	949	1,045	1,305	133	139	451	262	13,494	17,484

رابعاً: مكاتب المحاسبة والمحاسبون القانونيون المسجلون

عدد المخالفات المرصودة على مكاتب
المحاسبة المسجلة لدى الهيئة

2024م	2023م
26	15

عدد مكاتب المحاسبة المسجلة
لدى الهيئة

2024م	2023م
16	15

عدد المحاسبين المسجلين
لدى الهيئة

2024م	2023م
51	43

عدد ورش العمل لمكاتب المحاسبة
المسجلة لدى الهيئة

2024م	2023م
8	3

عدد مكاتب المحاسبة المشمولة
بالزيارات الإشرافية

2024م	2023م
4	4

بلغ عدد مكاتب المحاسبة الحاضرة لورش العمل
44 مكتب، وبلغ عدد الحضور 104.

الباب الرابع: حماية المستثمر

الفصل الأول: توعية المستثمر.

الفصل الثاني: الرقابة.

الفصل الثالث: الإفصاح والحوكمة في السوق المالية.

الفصل الرابع: الشكاوى والبلاغات ومخالفات الأنظمة واللوائح التي تختص الهيئة بتطبيقها والادعاء والعقوبات والطلبات المتعلقة بأصول المستثمرين.

الفصل الأول: توعية المستثمر

- أولاً: البرامج الإعلامية.
- ثانياً: برامج التواصل المؤسسي.
- ثالثاً: برامج الثقافة الاستثمارية.
- رابعاً: تجربة المستفيد.

تولي الهيئة منذ إنشائها الأعمال التواصلية ورفع الثقافة المالية ما تستحقه من الاهتمام والرعاية، سعيًا منها لتحقيق أهدافها الاستراتيجية تجاه المجتمع المحلي والإقليمي والدولي، بما يعكس مكانة السوق المالية ومساهمتها في الاقتصاد الوطني من جهة، ورفع وتعزيز مستوى التوعية والثقافة المالية والاستثمارية من جهة أخرى. كذلك تسعى الهيئة لرفع مستوى الوعي بالأنظمة واللوائح التي تختص بتنظيمها وتشريعاتها، وتسعى كذلك لتزويد المشاركين في السوق المالية بأحدث القرارات والإعلانات المرتبطة بهذا القطاع، بما يساهم في تعزيز مستوى الثقة، ورفع الحصيلة المعرفية واكتساب المهارات اللازمة لإدارة الأدوات الاستثمارية، إضافة إلى حماية المستثمرين من خلال تعزيز مستوى الوعي بالمخاطر ومن الممارسات غير السليمة وغير المشروعة والتمصرات التي تُعد تلاعباً أو تضليلاً في السوق المالية؛ لذا أوجدت الهيئة عدة قنوات لتوعية المستثمرين في السوق المالية نفذت من خلالها البرامج الرئيسية التالية:

أولاً: البرامج الإعلامية.

- نشرت الهيئة عدداً من المواد الصحفية والإعلامية في الوسائل الإعلامية المحلية والإقليمية والعالمية باللغتين العربية والإنجليزية، بالإضافة إلى بث أكثر من 2,900 منشور في قنوات التواصل الاجتماعي.
 - أصدرت الهيئة خلال عام 2024م أكثر من 250 بياناً صحفياً وإعلاناً نشرتها على موقعها الإلكتروني، وشاركتها مع المتعاملين في السوق المالية من خلال وسائل الإعلام، ومنصات التواصل الاجتماعي، وموقع شركة السوق المالية «تداول». وإلى جانب ذلك، تم رصد وتقييم أكثر من 13,500 مقال وتقرير تتعلق بالسوق المالية السعودية وتشريعاتها في وسائل الإعلام المحلية والعالمية.
 - عقدت الهيئة أكثر من 13 لقاءً إعلامياً مع وسائل الإعلام، وشاركت كذلك في عدد من المؤتمرات والندوات والمنتديات وورش العمل الإعلامية والتوعوية، وأصدرت عدة تقارير ترصد وتحلل دورياً ما يطرح في وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي عن السوق المالية.
- أطلقت الهيئة أكثر من 90 حملة تواصلية خلال عام 2024م، قامت بنشرها في قنوات التواصل الاجتماعي والرقمي والوسائل الإعلامية بغرض إبراز المفاهيم الصحيحة، والتوعية بأحداث السوق المالية، والقرارات والإعلانات التي تصدرها الهيئة لضمان استدامة التواصل مع الجمهور المستهدف والتعريف ببرامج وخدمات وأنظمة الهيئة والسوق المالية، وإبراز الجوانب التي تحفز الاقتصاد المحلي وتوضح أهمية وتموضع السوق المالية السعودية.
- ساهمت الحملات الإعلامية والإعلانية من ارتفاع وتيرة الزيارة ل بوابة الهيئة الرقمية والتي وصلت إلى أكثر من مليوني زائر في عام 2024م.

ثانياً: برامج التواصل المؤسسي

شاركت الهيئة في جملة من المؤتمرات والفعاليات الكبرى على الصعيدين المحلي والدولي، شملت عدداً من الدول مثل الولايات المتحدة الأمريكية، والمملكة المتحدة، وهونج كونج، وإيطاليا، والإمارات العربية المتحدة. وشاركت أيضاً في طائفة من المحافل المحلية بهدف تعزيز وعي الزوار بالسوق المالية واستعراض قصة السوق المالية، إلى جانب عقد عدد من اللقاءات الجانبية على هامش المؤتمرات لاستعراض فرص التعاون والسماع من المستثمرين والباحثين عن الفرص في السوق المالية.

- عقدت الهيئة 947 تقاطعاً مؤسسياً وورشة عمل مع أصحاب المصلحة في السوق المالية، للوقوف على مواضيع محددة من شأنها تطوير السوق المالية والاستماع إلى وجهات النظر وسبل التطوير والتحديات التي يمكن تطويرها. وقد استهدفت ورش العمل مشاركة ذوي المصلحة قبل إصدار اللوائح والتنظيمات وبعدها، للتأكد من سلامة فهم المشاركين في السوق باللوائح والتنظيمات الجديدة، بما في ذلك تنظيم الورش التي تدعم تعزيز مستوى الوعي بعدد من الموضوعات المتعلقة بقطاع السوق المالية. وقد شارك في هذه الورش والملتقيات أكثر من 12 ألف شخص.
- نظمت لجنة مؤسسات السوق (ملتقى مؤسسات السوق المالية) بالتعاون مع الهيئة، بهدف تطوير السوق المالية وتعزيز حضور مؤسسات السوق في الملتقيات المتخصصة، وقد تجاوز عدد المشاركين في الملتقى 450 شخصاً. أيضاً شاركت الهيئة في 9 أجنحة من خلال الملتقيات والمؤتمرات داخل المملكة، للحدوث عن عدد من الموضوعات المتعلقة بالسوق المالية وتحفيز الإدراج ومناقشة أبرز المواضيع التي تهم الاقتصاد بشكل عام وأنظمة ولوائح السوق المالية، وغيرها من المواضيع ذات الصلة.

ثالثاً: برامج الثقافة الاستثمارية

وفي عام 2024، برزت جهود هيئة السوق المالية في نشر الوعي الاستثماري والمالي عبر مبادرات متعددة حملت معها رؤى جديدة لتعزيز الثقافة المالية والاستثمارية لدى مختلف شرائح المجتمع، من خلال برنامجها «ثمين» و «المستثمر الذكي». واستطاعت الهيئة أن تضع بصمتها المميزة ضمن إطار برنامج «فلم»، الذي جمع هيئات الأوراق المالية بدول مجلس التعاون الخليجي في هدف مشترك. وأطلقت الهيئة أيضاً عدداً من الأنشطة التي كان لها دور بارز في تعزيز الثقافة المالية والاستثمارية لدى الفئات المستهدفة، وهي:

1. الحملات التوعوية:

ساهمت في بناء مكتبة احتوت على أكثر من 500 رسالة توعوية و21 فيديو توعوياً منوعاً، تحولت إلى مصدر لا غنى عنه للمهتمين، وقد تجاوزت أصداء هذه الحملات 200 مليون ظهور و70 مليون مشاهدة. وامتد التأثير إلى فعاليات عالمية مثل «أسبوع المال العالمي» و «أسبوع المستثمر العالمي»، وبذلك أضفت الهيئة بُعداً محلياً يُثري المشاركة الدولية.

بنت الهيئة شغف المعرفة الاستثمارية عبر 12 حملة توعوية كبرى من خلال برنامجي «ثمين» و «المستثمر الذكي»، وتجاوزت المشاهدات أكثر من 10 مليون ساعة توعوية من خلال قنوات البرامج التوعوية المختلفة، كما زادت نسبة ساعات المحتوى المطور بنسبة 33.7% مقارنة بالعام السابق، وقد تناولت مواضيع توعوية مختلفة مثل: الصكوك وأدوات الدين، وأهمية الاكتتابات، وحقوق المساهمين، والتقنية المالية. كذلك

2. اللقاءات الجامعية:

أدركت الهيئة أهمية بناء وعي مالي لدى الشباب، وعليه استضافت 36 لقاءً جامعياً ضمن برنامج «ثمين»، مقدّمة طيفاً واسعاً من المعارف لأكثر من 1,800 طالب وطالبة من جامعات وكليات مختلفة مثل: القانون، والاقتصاد، وإدارة الأعمال، والمالية، والمحاسبة على مستوى المملكة.

3. المشاركات المجتمعية:

كانت الهيئة حاضرة في أبرز الفعاليات مثل معرض «بيان»، و «ملتقى مؤسسات السوق»، و «مؤتمر الزكاة والضريبة والدخل»، حيث التقت بأكثر من 10,000 زائر، مقدّمة رؤى غنية حول الأنشطة الاستثمارية وبرنامج «ثمين».

4. بوابة المعرفة الرقمية:

اهتماً بالوصول إلى شتى الفئات، أنشأت الهيئة مواقع إلكترونية تخدم طيفاً واسعاً من الجمهور. ففي موقع «ثمين» (thameen.org.sa) يمكن للمستخدم استكشاف مكتبة متكاملة للاطلاع على مختلف المخرجات التوعوية من كتب، ومحاضرات، وفيديوهات، وغيرها من المواد التوعوية التي تفيد الفئة المستهدفة. كذلك يمكن للمتصفح من خلال زيارة الموقع الإلكتروني لبرنامج «المستثمر الذكي» (si.org.sa) الاطلاع على المحتوى التوعوي الذي يستهدف النشء، مثل «الأدوات التعليمية» ومسلسل «المستثمر الذكي» وإصدارات مجلة «المستثمر الذكي». واستطاعت هذه المنصات جذب أكثر من 900 ألف زائر خلال عام 2024م.

5. صفحات البرامج التوعوية في منصات التواصل الاجتماعي:

كانت حسابات برامج الهيئة على منصات التواصل الاجتماعي منبراً فعالاً للوصول المباشر إلى الجمهور المستهدف، فقد نُشرت أحدث الرسائل التوعوية المصممة بعناية لتناسب كل شريحة. ويمكن من خلال زيارة صفحات برنامج «ثمين» (@thameensa) وبرنامج «المستثمر الذكي» (@siorgsa) الاطلاع على آخر المنشورات.

6. الحملات التوعوية للجنة الدائمة للتوعية والتحذير من نشاط المتاجرة بالأوراق المالية في سوق العملات الأجنبية (الفوركس) غير المرخص:

بموجب الأمر السامي رقم 20889 بتاريخ 30-4-1439هجرية، تتأسس هيئة السوق المالية اللجنة الدائمة للتوعية والتحذير من نشاط المتاجرة بالأوراق المالية في سوق العملات الأجنبية (الفوركس) غير المرخص، وتضم في عضويتها وزارة الداخلية، وزارة الإعلام، وزارة التجارة، البنك المركزي السعودي. وتهدف اللجنة إلى توعية الفئات المستهدفة من مخاطر الاستثمار في الفوركس والعملات الرقمية غير المرخصين. وقد بلغ عدد الرسائل التوعوية التي نشرتها الهيئة ضمن الحملات التوعوية لهذه اللجنة خلال عام 2024م أكثر من 70 رسالة توعوية، نُشرت على حسابات الهيئة وكذلك حسابات أعضاء اللجنة الجهات الحكومية في منصات التواصل الاجتماعي، بالإضافة إلى إنتاج ونشر فيديو توعوي.

بكل هذه الجهود، أثبتت هيئة السوق المالية أنها لا تكتفي بنشر الوعي، بل تسعى إلى بناء مجتمع مالي مثقف يمضي بخطوات واثقة نحو مستقبل اقتصادي مستدام.

7. برنامج التوعية الاستثمارية الخليجي "قلم":

تميّز عام 2024م بإطلاق النسخة الثالثة من «جائزة المستثمر الذكي الخليجي»، التابعة لبرنامج «قلم»، الذي يجمع هيئات الأوراق المالية بدول مجلس التعاون الخليجي بقيادة المملكة العربية السعودية. وتحفز الجائزة الإبداع المالي والاستثماري في مجالات متعددة، كالفيديو، والرسم، والتصوير، والكتابة، مع جوائز تجاوزت قيمتها مليون ريال سعودي. وفي الوقت ذاته، قدّم البرنامج حملات متميزة حملت طابعاً توعوياً خليجياً شاملاً بلغت 4 حملات توعوية.

رابعاً: تجربة المستفيد

سعيًا من هيئة السوق المالية لتعزيز رضا المستثمرين في السوق المالية عن الخدمات المقدمة لهم، وحرصًا منها على مواكبة أفضل الممارسات الدولية في مجال قياس رضا المستفيدين عن خدماتها الداخلية والخارجية، أنشأت الهيئة إدارة متخصصة تُعنى بقياس تجارب المستفيدين من خدماتها، إضافة إلى تطوير مؤشر لقياس تجربة ورضا المستفيد عن هذه الخدمات. ويهدف قياس تجربة المستفيد إلى دعم جهود تحسين الخدمات وتطويرها من خلال قياس جودة الخدمات ومدى رضا المستفيدين عنها، وجمع المقترحات للتطوير والتحسين. ويتم ذلك عبر مشاركة المستفيدين - بمختلف فئاتهم - في استبيانات الرضا التي تتيح لهم التعبير عن آرائهم وانطباعاتهم من خلال إجاباتهم.

وتقوم إدارة تجربة المستفيد، بناءً على نتائج هذه الاستبيانات، بإعداد تقارير دورية تُظهر مستوى رضا المستفيدين عن جودة الخدمات، مما يساعد في تحديد أبرز التحديات وفرص التحسين الممكنة، لضمان التطوير المستمر للخدمات.

كما تشمل مهام الإدارة الأساسية بناء رحلات مخصصة للمستفيدين فيما يتعلق بالخدمات الخارجية والداخلية، بهدف تصميم خدمات سهلة الاستخدام تساهم في تعزيز رضا المستفيدين عن الخدمات المقدمة.

الفصل الثاني: الرقابة

أولاً: الرقابة على التداولات.

ثانياً: الشركات المدرجة التي بلغت خسائرها المتراكمة 20% فأكثر من رأس مالها.

أولاً: الرقابة على التداولات

الجدول رقم (28): أبرز تطورات الرقابة على التداولات والتعاملات

العنصر	العدد عام 2023م	العدد عام 2024م	نسبة التغير
تنبيهات نظام الرقابة ¹	32,376	39,981	23.5%
البحث المكثف في التداولات المشتبه في مخالفتها	1,019	736	27.8%-
الاستفسارات الرقابية	59	44	25.4%-
حالات اشتباه في مخالفة	7	4	42.9%-

جدول رقم (29): عمليات البحث المكثف للتداولات والتعاملات المشتبه في مخالفتها الأنظمة واللوائح التي تختص الهيئة بتطبيقها مصنفة بحسب مصدر البحث

مصادر البحث المكثف	عام 2023م		عام 2024م		نسبة التغير
	العدد	النسبة من الإجمالي	العدد	النسبة من الإجمالي	
مراقبة السوق ²	396	38.9%	233	31.7%	41.2%-
تنبيه ³	623	61.1%	503	68.3%	19.3%-
الإجمالي	1,019	100%	736	100%	27.8%-



1. المقصود بـ «تنبيهات نظام الرقابة»: الإشعارات الصادرة عن النظام الرقابي «SMARTS» بوجود اشتباه مخالفة في تداول ورقة مالية.
2. المقصود بـ «مراقبة السوق»: رصد الاشتباهات عن طريق متابعة التداولات في السوق المالية بشكل مباشر وتحليلها.
3. المقصود بـ «التنبيه»: الاشتباه الذي يُرصد عن طريق صدور إشارة من النظام الرقابي «SMARTS» إلى وجود تداولات غير اعتيادية.

ثانياً: الشركات المدرجة التي بلغت خسائرها المتراكمة 20% فأكثر من رأس مالها

حرصاً من الهيئة على تعزيز حماية المستثمرين وتطوير الإجراءات المرتبطة بتقليل مخاطر السوق المالية، تم العمل بالإجراءات والتعليمات الخاصة بالشركات المدرجة أسهمها في السوق والتي بلغت خسائرها المتراكمة 20% فأكثر من رأس مالها.

الجدول رقم (30) : الشركات المدرجة التي بلغت خسائرها المتراكمة 20% فأكثر من رأس مالها لعام 2024م¹

نسبة الخسائر المتراكمة	العدد عام 2023م	العدد عام 2024م
الشركات التي بلغت خسائرها المتراكمة 20 % فأكثر وبما يقل عن 35 % من رأس مالها	14	10
الشركات التي بلغت خسائرها المتراكمة 35 % فأكثر وبما يقل عن 50 % من رأس مالها	4	6
الشركات التي بلغت خسائرها المتراكمة 50 % فأكثر من رأس مالها	5	7
الإجمالي	23	23

1. أُعتمدت بيانات الخسائر المتراكمة للعام 2024م من القوائم المالية الأولية لفترة الربع الثالث المنتهية في 30 سبتمبر 2024م لأن مهلة النشر للقوائم المالية السنوية 2024م تنتهي في 31 مارس 2025م، أي بعد صدور هذا التقرير.

الفصل الثالث: الإفصاح والحوكمة في السوق المالية

أولاً: الإفصاح
ثانياً: حوكمة الشركات المدرجة

أولاً: الإفصاح

1. القوائم المالية للشركات المُدرجة

الجدول رقم (31): عدد الملاحظات الواردة في تقرير مراجع الحسابات للقوائم المالية السنوية للشركات المدرجة¹

الملاحظة	عام 2023م	عام 2024م
امتناع عن إبداء الرأي	0	0
تحفظ	11	8
لفت انتباهه	26	29
أمر آخر	53	40
المجموع	90	77

وبلغ عدد المخالفات على القوائم المالية للشركات المدرجة 184 مخالفة بنهاية عام 2024م.

2. إعلانات الشركات المُدرجة

جدول رقم (32): الإعلانات المنشورة في الموقع الإلكتروني لشركة السوق المالية السعودية (تداول)، مصنفةً بحسب نوع التطورات الجوهرية في الإعلانات

نوع الإعلان	عام 2023م		عام 2024م		نسبة التغير
	العدد	النسبة من الإجمالي	العدد	النسبة من الإجمالي	
نتائج مالية	1,000	% 18.4	1,101	% 17.3	% 10.1
توصية مجلس إدارة الشركة بزيادة رأس مالها عن طريق طرح أسهم حقوق أولوية	10	% 0.2	10	% 0.2	% 0.0
توصية مجلس إدارة الشركة بزيادة رأس مالها عن طريق منح أسهم	29	% 0.5	26	% 0.4	% 10.3-
توصية مجلس إدارة الشركة بخفض رأس مالها	4	% 0.1	8	% 0.1	% 100.0
الدعوة إلى حضور اجتماعات الجمعيات العامة والإعلانات المتعلقة بنتائج تلك الاجتماعات	956	% 17.6	1,083	% 17.0	% 13.3
توزيع أرباح	239	% 4.4	271	% 4.2	% 13.4
إعلان إيضاحي	449	% 8.3	538	% 8.4	% 19.8
أي تغيير في تشكيل أعضاء مجلس إدارة الشركة وإدارتها العليا	318	% 5.8	346	% 5.4	% 8.8
موافقة على منتج جديد	42	% 0.8	32	% 0.5	% 23.8-
التطورات أو الأحداث المهمة الأخرى	2,394	% 44.0	2,965	% 46.5	% 23.9
الإجمالي	5,441	% 100	6,380	% 100	% 17.3

1. تعمل الهيئة على حصر الملاحظات الواردة في تقرير مراجع الحسابات وفحص بعضها واتخاذ الإجراءات النظامية بشأنها.

ثانياً: حوكمة الشركات المدرجة

1. مجالس إدارة الشركات المدرجة

تضمنت المادة السادسة عشرة من لائحة حوكمة الشركات الشروط الواجبة لتكوين مجالس الإدارة، ومنها:

أن تكون أغلبيته من الأعضاء غير التنفيذيين.



تناسب عدد أعضائه مع حجم الشركة وطبيعة نشاطها، دون الإخلال بما ورد في الفقرة (أ) من المادة السابعة عشرة من هذه اللائحة.



أن لا يقل عدد أعضائه المستقلين عن عضوين أو عن ثلث أعضاء المجلس، أيهما أكثر.



ويمثل الأعضاء غير التنفيذيين والأعضاء المستقلون مجتمعين ما نسبته 89.7% من إجمالي مقاعد مجالس الإدارة في الشركات المدرجة في عام 2024م.

تكوين مجالس الإدارة في الشركات المدرجة مصنفةً بحسب صفة العضوية



استقلالات أعضاء مجالس الإدارة في الشركات المدرجة مصنفةً بحسب صفة العضوية



1. العضو غير التنفيذي: هو عضو مجلس الإدارة الذي لا يكون متفرغاً لإدارة الشركة، ولا يشارك في الأعمال اليومية لها.
2. العضو المستقل: هو عضو مجلس إدارة غير تنفيذي يتمتع بالاستقلال التام في مركزه وقراراته، ولا تنطبق عليه أي من عوارض الاستقلال المنصوص عليها في المادة التاسعة عشرة من لائحة حوكمة الشركات.

2. اللجان الرئيسية للشركات المُدرجة

أ. لجنة المراجعة

عدد مقاعد لجان المراجعة في الشركات المدرجة مصنفةً بحسب صفة العضوية

خارج مجلس الإدارة			مستقل			غير تنفيذي		
2024م	نسبة التغير	2023م	2024م	نسبة التغير	2023م	2024م	نسبة التغير	2023م
532	%2.1	521	341	%7.2	318	125	%8.7	115
%53.3 النسبة من الإجمالي			%34.2 النسبة من الإجمالي			%12.5 النسبة من الإجمالي		
الإجمالي								
2024م	نسبة التغير	2023م				2024م	نسبة التغير	2023م
998	%4.6	954				998	%4.6	954
%100 النسبة من الإجمالي						%100 النسبة من الإجمالي		

ب. لجنة المكافآت والترشيحات

عدد مقاعد لجان المكافآت والترشيحات في الشركات المدرجة مصنفةً بحسب صفة العضوية

تنفيذي			مستقل			غير تنفيذي		
2024م	نسبة التغير	2023م	2024م	نسبة التغير	2023م	2024م	نسبة التغير	2023م
3	%40.0-	5	382	%1.5-	388	292	%3.0-	301
%0.4 النسبة من الإجمالي			%45.2 النسبة من الإجمالي			%34.6 النسبة من الإجمالي		
الإجمالي						خارج مجلس الإدارة		
2024م	نسبة التغير	2023م				2024م	نسبة التغير	2023م
845	%2.2	827				168	%26.3	133
%100 النسبة من الإجمالي						%19.9 النسبة من الإجمالي		

3. تطوير الالتزام بحوكمة الشركات

تحقيقاً للأهداف الرامية إلى تطوير الالتزام بلائحة حوكمة الشركات، وزيادة الوعي باللائحة وتطوير ممارساتها لدى الشركات المدرجة والأطراف ذات العلاقة بالسوق المالية، حرصت الهيئة على المشاركة في عدة محافل دولية ومحلية وعقدت عدة ندوات وورش عمل خلال العام 2024م، تمثلت في الآتي:

نوع المشاركة	العنوان	العدد	المقر
ورشة عمل	حلقة عمل تقارير مجلس الإدارة والمسؤولية الاجتماعية	3	الرياض - جدة - الخبر
ورشة عمل	لقاء هيئة السوق المالية مع الشركات المدرجة في قطاع الإسمنت	1	فندق كراون بلازا
ورشة عمل	لقاء هيئة السوق المالية مع الشركات المدرجة في قطاع إدارة وتطوير العقارات	1	فندق الانتركونتننتال
ورشة عمل	لقاء هيئة السوق المالية مع الشركات المدرجة في قطاع النقل	1	مقر الهيئة الرئيسي
ورشة عمل	تقديم الدعم بعد الإدراج في السوق المالية بالتعاون مع تداول	1	عن بعد
مشاركة	برنامج أرامكو للإدارة المالية	1	أكاديمية التميز المالي والمحاسبي
مشاركة	حوكمة الشركات في السوق الموازية (نمو)	1	مركز دعم المنشآت
مشاركة	لقاء مع وزارة الطاقة	1	مقر وزارة الطاقة

4. الاستدامة:

ساهمت الهيئة في تنفيذ "استراتيجية استدامة الشركات في المملكة" المعتمدة من مجلس الوزراء من خلال مشاركتها في تنفيذ عدد من مبادرات الاستراتيجية ضمن منظومة العمل الوطنية.

وإيماناً من الهيئة بأهمية نشر الوعي بشأن قضايا التمويل المستدام القائمة والمستجدة في قطاع السوق المالية السعودية، والتعاون مع الهيئات المحلية والدولية المختصة في مسائل التمويل المستدام، عقدت الهيئة خلال عام 2024م عدداً من ورش العمل واللقاءات التوعوية على النحو التالي:

1. بالتعاون مع اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية، قُدمت ندوة عن بعد حول "الإدارة البيئية والاجتماعية" يومي 27-28 أغسطس/2024م، وركزت الندوة على الاتجاهات والقيم الحالية للاستدامة والمسؤولية البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، وكذلك اتجاهها المستقبلي.
 2. نظمت الهيئة بالتعاون مع مجلس معايير الاستدامة الدولي (ISSB) ورشة عمل موجهة للشركات المدرجة في السوق المالية بعنوان: "الإفصاح عن الاستدامة" بتاريخ 30 سبتمبر 2024م، وشملت الورشة محورين، وهما عرض لمفهوم الاستدامة وتطبيقاته في مجال الأسواق المالية وأبرز مؤشرات الاستدامة للسوق المالية السعودية، فيما قدم ممثل مجلس معايير الاستدامة الدولي تعريفاً بتلك المعايير ونهج المجلس في تطويرها.
 3. ضمن جدول أعمال "ملتقى مؤسسات السوق المالية" السنوي الذي تنظمه الهيئة كل عام، عُقدت ورشة عمل موجهة إلى مؤسسات السوق بعنوان "التمويل المستدام" بتاريخ 19 نوفمبر 2024م، وقد تناولت الورشة أبرز مؤشرات الاستدامة في قطاع السوق المالية السعودية ونهج الهيئة في تطوير الدليل الإرشادي لإصدارات المكوك وأدوات الدين الخضراء والمستدامة والمرتبطة بالاستدامة واتجاهات الإصدارات المستدامة في منطقة الشرق الأوسط.
 4. بالتنسيق مع وزارة الاقتصاد والتخطيط ومشاركة عدد من الخبراء المتخصصين، عُقدت ورشة عمل ضمن مبادرة "رواد الاستدامة"، وتركز موضوع الورشتين حول منصات البيانات ومنهجيات تقييم المخاطر البيئية والاجتماعية.
- وفي مجال تحسين بيئة المعلومات والبيانات ذات الصلة بالاستدامة في قطاع السوق المالية السعودية، أجرت الهيئة مسحاً لبيانات ومعلومات الإفصاح عن الاستدامة للشركات المدرجة، والذي أظهرت نتائجه تقدماً كبيراً في عدد الشركات المدرجة المفصحة عن الاستدامة في السوق الرئيسية، إذ بلغ عددها 94 شركة في عام 2024م مقارنةً بعدد 81 شركة في عام 2023م.
- وفي ذات السياق، ارتفع حجم الاستثمارات الأجنبية المستدامة للمؤسسات المالية الأجنبية المؤهلة بنهاية عام 2024م ليبلغ نحو 7.8 مليار ريال بارتفاع قدره 29% مقارنةً بنهاية العام السابق.

الفصل الرابع:

الشكاوى والبلاغات ومخالفات الأنظمة واللوائح التي تختص الهيئة بتطبيقها والادعاء والعقوبات والطلبات المتعلقة بأصول المستثمرين

أولاً: شكاوى وبلاغات المستثمرين ومخالفات الأنظمة واللوائح التي تختص الهيئة بتطبيقها.
ثانياً: الادعاء والعقوبات والأحكام الجزائية للمخالفات.
ثالثاً: الطلبات المتعلقة بأصول المستثمرين.

أولاً: شكاوى وبلاغات المستثمرين ومخالفات الأنظمة واللوائح التي تختص الهيئة بتطبيقها.

1. مركز الاتصال

 **46,906** 
إجمالي الاتصالات الواردة خلال عام 2024م
وشملت:

 **27,712** 
إجمالي الاتصالات الواردة خلال عام 2023م

 **11,196** 
قناة تواصل اجتماعي

 **10,361** 
بريداً إلكترونياً

 **25,349** 
اتصلاً هاتفياً

القنوات الرسمية لاستقبال البلاغات:

 **موقع الهيئة على شبكة الإنترنت** 
investorprotection.cma.org.sa

 **الهاتف** 
8002451111

 **إدارة حماية المستثمر** 
مبنى هيئة السوق المالية - طريق الملك فهد

 **البريد السعودي** 
صندوق البريد: 87171 - الرمز البريدي: 11642

 **منصة X** 
SaudiCMA

 **البريد الإلكتروني** 
info@cma.org.sa

القنوات الرسمية لاستقبال الشكاوى:

 **موقع الهيئة على شبكة الانترنت** 
investorprotection.cma.org.sa

2. بلاغات المستثمرين والمتعاملين في السوق المالية

استمراراً لجهود الهيئة في حماية المستثمرين وضمان سلامة السوق وتعزيز ثقة المستثمرين والمتعاملين بالسوق المالية، أولت مهمة تلقي بلاغات المستثمرين غاية الاهتمام، إذ سعت منذ إنشائها إلى تيسير سبل تقديم البلاغات عن حالات الاشتباه في مخالفات الأنظمة واللوائح التي تختص بتطبيقها، وتذليل العقبات التي قد تواجه مقدمي البلاغات من خلال توفير العديد من القنوات الرسمية لاستقبال البلاغات والاشتبهات في أي أعمال أو تصرفات تنطوي على مخالفة لنظام السوق المالية ولوائحها التنفيذية.

الجدول رقم (33): عدد البلاغات المتسلمة مصنفة بحسب موضوعاتها

موضوع البلاغ	العدد عام 2023م	العدد عام 2024م	نسبة التغير
أعمال مؤسسات السوق المالية وخدماتها	111	129	16.2%
الاكتتابات العامة وحقوق الأولوية	28	17	39.3%-
الأرباح وتوزيعات الأسهم	40	65	62.5%
مخالفات نظام السوق المالية ولوائحها التنفيذية	228	166	27.2%-
ممارسة أعمال أوراق مالية دون ترخيص	155	193	24.5%
الشركات المدرجة	193	204	5.7%
شركات التقنية المالية	28	24	14.3%-
أخرى (تشمل الاحتيال المالي، وغسل الأموال والجرائم المرتبطة بها، والبلاغات غير المصنفة)	473	352	25.6%-
الإجمالي	1,256	1,150	8.4%-

الجدول رقم (34): عدد البلاغات مصنفة بحسب المبلغ عنه

المبلغ عنهم	العدد عام 2023م	العدد عام 2024م	نسبة التغير
جهة خاضعة لإشراف الهيئة	421	442	5.0%
مؤسسات البنية الأساسية للسوق	14	41	192.9%
شخص طبيعي	528	367	30.5%-
شركة / مؤسسة	225	256	13.8%
غير محدد	68	44	35.3%-
الإجمالي	1,256	1,150	8.4%-

3. شكاوى المستثمرين والمتعاملين في السوق المالية:

تستند الهيئة في استقبال الشكاوى إلى مهامها ومسؤولياتها التي نص عليها نظام السوق المالية والأنظمة واللوائح التي تختص الهيئة بتطبيقها ولا سيما مسؤولياتها المتعلقة بحماية المستثمرين في الأوراق المالية من الممارسات غير العادلة أو غير السليمة أو التي تنطوي على احتيال أو غش أو تدليس أو تلاعب. وفي سبيل ذلك اتخذت الهيئة عدة خطوات، من بينها: فتح تطوير آلية استقبال شكاوى المستثمرين إلكترونياً من خلال موقع الهيئة على شبكة الإنترنت، ومتابعة مخالفات نظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية، بالإضافة إلى تنظيم أعمال الدعاوى الجماعية لتعويض المتضررين من مخالفات نظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية.

الجدول رقم (35): عدد الشكاوى المتسلمة مصنفة بحسب موضوعاتها

العنصر	العدد عام 2023م	النسبة من الإجمالي	العدد عام 2024م	النسبة من الإجمالي	نسبة التغير
أعمال مؤسسات السوق المالية وخدماتها	1,947	27.7%	3,542	32.2%	81.9%
الأرباح وتوزيعات الأسهم	1,083	15.4%	1,893	17.2%	74.8%
الاكتتابات العامة وحقوق الأولوية	596	8.5%	411	3.7%	31.0-
الشركات المدرجة	550	7.8%	574	5.2%	4.4%
شركات التقنية المالية	236	3.4%	415	3.8%	75.8%
مخالفات نظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية	1,514	21.6%	2,496	22.7%	64.9%
ممارسة أعمال أوراق مالية دون ترخيص	275	3.9%	464	4.2%	68.7%
أخرى	824	11.7%	1,211	11.0%	47.0%
الإجمالي	7,025	100%	11,006	100%	56.7%

الجدول رقم (36): عدد الشكاوى مصنفةً بحسب المشتكى عليه

المشتكى عليه	العدد عام 2023م	النسبة من الإجمالي	العدد عام 2024م	النسبة من الإجمالي	نسبة التغير
جهة خاضعة لإشراف الهيئة	4,936	70.3%	7,661	70.5%	57.2%
شخص طبيعي	966	13.8%	1,908	17.3%	97.4%
شركة / مؤسسة	668	9.5%	805	7.3%	20.5%
مؤسسات البنية الأساسية للسوق	61	0.9%	12	0.1%	80.3-
هيئة السوق المالية	394	5.6%	520	4.7%	32.0%
الإجمالي	7,025	100%	11,006	100%	56.7%

الجدول رقم (37): حالات الشكاوى التي عالجتها الهيئة خلال العام 2024م

حالة الشكوى	العدد عام 2023م	العدد عام 2024م	نسبة التغير
تحت الدراسة	855	474	-44.6%
شؤيت	5,056	8,963	77.3%
إخطار المشتكي للتوجه إلى لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية	1,047	948	-9.5%
أخرى	67	621	826.9%
الإجمالي	7,025	11,006	56.7%

الدعاوى الجماعية

يتضمن مفهوم الدعاوى الجماعية الدعوى التي تقام من مجموعة أشخاص، تشترك دعواهم في نفس الأسس النظامية والوقائع والطلبات. وقد عملت الهيئة خلال العام 2024م على دعويين جماعيتين، وأتاحت طلبات الانضمام لكل من يدعي وقوع الضرر عليه خلال المدد النظامية المحددة في لائحة إجراءات الفصل في منازعات الأوراق المالية.



623

متقدماً الدعويين الجماعيتين المقامتين ضد عدد من مسؤولي شركة ألغي إدراجها

4. مباشرة الإجراءات في مخالفات الأنظمة واللوائح التي تختص الهيئة بتطبيقها

تنص الفقرة (ج) من المادة الخامسة من نظام السوق المالية على أنه: «لأغراض إجراء جميع التحقيقات التي يرى المجلس ضرورتها لتطبيق أحكام هذا النظام واللوائح والقواعد الصادرة طبقاً لأحكامه، يتمتع أعضاء الهيئة وموظفوها الذين يحدددهم المجلس بصلاحيه استدعاء الشهود، وأخذ الأدلة، وطلب تقديم أي سجلات، أو أوراق أو أي وثائق أخرى قد تراها الهيئة ذات صلة أو مهمة لتحقيقها. ويجوز للهيئة التفتيش على السجلات وغيرها من المستندات أيّاً كان حائزها، لتقرر ما إذا كان الشخص المعني قد خالف أو يوشك أن يخالف أحكام هذا النظام، أو اللوائح التنفيذية، أو القواعد الصادرة عن الهيئة».

الجدول رقم (38): مباشرة الإجراءات في القضايا الواردة في مخالفات الأنظمة واللوائح التي تختص الهيئة بتطبيقها¹

حال القضايا	عام 2023م		عام 2024م		نسبة التغير
	العدد	النسبة من الإجمالي	العدد	النسبة من الإجمالي	
تحت الإجراء	65	30.8%	104	46.2%	60.0%
أنهي الإجراء	146	69.2%	121	53.8%	-17.1%
الإجمالي ²	211	100%	225	100%	6.6%

1. تركز الهيئة على القضايا النوعية، والتي تتطلب بطبيعتها إجراءات استثنائية لضبطها أو التحقيق فيها، أو القضايا العاجلة التي تتطلب سرعة في معالجتها إما لنمط سلوكها أو لأثرها.

2. تشمل قضايا متسلسلة في نفس العام و الأعوام السابقة.

5. قضايا مخالفات الأنظمة واللوائح التي تختص الهيئة بتطبيقها

الجدول رقم (39): عدد القضايا الواردة والمنتھية الإجراءات فيها المتعلقة بمخالفات الأنظمة واللوائح التي تختص الهيئة بتطبيقها مصنفة بحسب نوع المخالفة¹

نوع المخالفة		الواردة		أنھت الإجراءات فيها ²	
	عام 2023م	عام 2024م	نسبة التغير	عام 2023م	عام 2024م
قواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة	33	16	-51.5%	31	17
لائحة حوكمة الشركات	22	25	13.6%	21	19
لائحة الاندماج والاستحواذ	0	1	-	0	0
لائحة صناديق الاستثمار/العقاري	9	22	144.4%	6	12
لائحة مؤسسات السوق المالية	19	37	94.7%	17	24
لائحة وكالات التصنيف الائتماني	0	0	-	0	0
تعليمات الحسابات الاستثمارية	0	3	-	2	3
التعليمات الخاصة بإعلانات الشركات	0	2	-	0	2
القواعد المنظمة للمنشآت ذات الأغراض الخاصة	0	1	-	0	0
قواعد الكفاية المالية	3	1	-66.7%	1	3
لائحة سلوكيات السوق	9	3	-66.7%	12	7
لائحة أعمال الأوراق المالية	38	17	-55.3%	39	7
قواعد تسجيل مراجعي حسابات المنشآت الخاضعة لإشراف الهيئة	7	9	28.6%	4	11
قواعد الإدراج	1	0	-100.0%	1	0
قرارات مجلس الهيئة	3	1	-66.7%	1	2
تعاميم الهيئة	3	0	-100.0%	3	0
اللائحة التنفيذية لنظام الشركات الخاصة بشركات المساهمة المدرجة	0	6	-	0	1
لائحة مراكز مقاصة الأوراق المالية	0	0	-	0	0
الإجراءات والتعليمات الخاصة بالشركات المدرجة أسهمها في السوق التي بلغت خسائرها المتراكمة 20% فأكثر من رأس مالها	0	0	-	0	0
نظام الشركات	9	8	-11.1%	6	5
نظام مكافحة غسل الأموال ونظام مكافحة جرائم الإرهاب وتمويله ولوائحهما التنفيذية	0	2	-	0	0
نظام السوق المالية	3	5	66.7%	1	6
تعليمات بناء سجل الأوامر وتخصيص الأسهم في الاكتتابات الأولية	1	1	0.0%	0	1
لائحة أسواق ومراكز إيداع الأوراق المالية	1	0	-100.0%	1	0
لائحة تعليمات الحوكمة الشرعية في مؤسسات السوق المالية	1	0	-100.0%	0	1
الإجمالي	162	160	-1.2%	146	121

1. قد تشترك أكثر من مخالفة في قضية واحدة، وعليه قُسمت القضية بناءً على المخالفة الأبرز.

2. تشمل قضايا لأعوام سابقة.

ثانياً: الادعاء والعقوبات والأحكام الجزائية للمخالفات

استمراراً لسعى الهيئة المستمر خلال السنوات الماضية إلى توفير الحماية للمستثمرين لتعزيز ثقتهم بالسوق المالية بما يساهم في نموها وازدهارها، جعلت لجان الفصل في منازعات الأوراق المالية منذ بداية عام 2024م من أولوياتها إنجاز جميع المحالة إلى لجان الفصل، والمقيدة قبل العام الحالي 2024م، فصدرت قرارات قرارات بشأن جميع هذه الدعاوى ولم يتبق سوى دعوى واحدة قائمة لدى لجنة الفصل مقيدة خلال العام 2023م، كذلك قامت لجنة الاستئناف بإصدار قرارات قطعية ونهائية في جميع الدعاوى التي استؤنفت خلال العام 2024م ولم يتبق لديها سوى (30) دعوى قائمة استؤنفت خلال شهر ديسمبر من العام 2024م. الأمر الذي نتج عنه تحسن كبير في المؤشر الاستراتيجي لمتوسط فترة التقاضي، إذ انخفضت فترة التقاضي خلال عام 2024م لتبلغ (4.41) أشهر مقارنة بمتوسط (5.54) أشهر للعام السابق بانخفاض نسبته (-20.4%)، علماً أن القيمة المستهدفة للمؤشر تبلغ (8) أشهر للعام 2024م.

أيضاً ارتفعت قيمة التعويضات المحكوم بها للمتضررين في الدعاوى المدنية الصادر بشأنها قرارات قطعية عن لجان الفصل خلال العام 2024م بنسبة (59%) مقارنة بالتعويضات المحكوم بها خلال العام السابق وذلك لـ (921) متضرراً مقارنة بـ (579) متضرراً خلال العام 2023م.

كذلك كان للجان الفصل خلال العام 2024م عددٌ من الإنجازات المتميزة تمثل أبرزها في تفعيل خدمات حجز المواعيد، وتفعيل استقبال طلبات التحكيم من خلال النظام الإلكتروني للأمانة العامة، فأصبح بمقدور أطراف دعوى التحكيم تقديم طلباتهم عن طريق الخدمات الإلكترونية؛ وذلك بهدف تسريع الإجراءات ورفع مستوى الجودة في الأعمال والخدمات، وتحسين تجربة المتعاملين مع لجان الفصل في منازعات الأوراق المالية.

وفي مجال تطوير النظام الإلكتروني، أطلقت لجان الفصل خلال العام 2024م خاصية البناء الذاتي لصحيفة الدعوى (Built-in) بحيث يتمكن طرف الدعوى من إدخال تفاصيل دعواه وطلباته عبر حقول محددة في صفحات النظام الإلكتروني، وأضافت أيضاً خاصية متابعة سير الدعوى للمستخدم الخارجي بحيث يظهر له تصنيف لمراحل الدعوى يلائم احتياجات المستخدم الخارجي ويمكّنه من الاطلاع على الحالة الراهنة لدعواه.

الجدول رقم (40): أبرز أرقام معاملات النظام الإلكتروني لدى لجان الفصل في منازعات الأوراق المالية:

معاملات النظام الإلكتروني	عام 2023م	عام 2024م	نسبة التغير
عدد المعاملات في النظام الإلكتروني لدى لجنة الفصل	25,317	27,748	9.6%
عدد المعاملات في النظام الإلكتروني لدى لجنة الاستئناف	1,721	1,856	7.8%
الإجمالي	27,038	29,604	9.5%

1. القضايا القائمة المنظورة لدى لجان الفصل في منازعات الأوراق المالية المقامة من الهيئة أو ضدها

تتولى الهيئة الترافع أمام لجان الفصل في منازعات الأوراق المالية في شأن القضايا المقامة من الهيئة أو ضدها، المتعلقة بمخالفات الأنظمة واللوائح التي تختص الهيئة بتطبيقها، ويحق للهيئة استئناف قرار اللجنة أمام لجنة الاستئناف في منازعات الأوراق المالية، وتعد قرارات هذه اللجنة نهائية واجبة النفاذ.

الجدول رقم (41): عدد القضايا القائمة والمنظورة لدى لجان الفصل في منازعات الأوراق المالية المقامة من الهيئة أو ضدها مصنفة بحسب نوع القضية

نوع القضية	لجنة الفصل				لجنة الاستئناف			
	عام 2023م		عام 2024م		عام 2023م		عام 2024م	
	من الهيئة	ضد الهيئة	من الهيئة	ضد الهيئة	من الهيئة	ضد الهيئة	من الهيئة	ضد الهيئة
مخالفات لائحة سلوكيات السوق	0	0	0	1	0	0	0	0
مخالفة قواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة	0	0	0	1	0	0	0	0
مخالفة لائحة مؤسسات السوق المالية	0	0	0	1	0	0	0	0
مخالفة لائحة حوكمة الشركات	0	0	0	7	0	0	0	1
الدعاوى المقامة ضد قرارات مجلس الهيئة أو الإجراءات والتعليمات والتعاميم الصادرة من الهيئة	0	17	0	2	0	6	0	1
الإجمالي	0	17	0	11	0	6	0	2

2. القضايا القائمة المنظورة لدى الجهات القضائية الأخرى المقامة من الهيئة أو ضدها

الجدول رقم (42): عدد القضايا القائمة المنظورة لدى الجهات القضائية الأخرى المقامة من الهيئة أو ضدها

الجهة القضائية	نوع الدعوى	عدد القضايا عام 2023م	عدد القضايا عام 2024م
المحكمة الإدارية	إدارية / تنفيذ	15	7
محكمة التنفيذ – القضاء العام	تنفيذ	1	1
المحكمة العمالية	عمالية	0	1
محكمة التنفيذ الإدارية – ديوان المظالم ¹	تنفيذ	0	147
المحكمة العامة	تنفيذ	0	0
الإجمالي		16	156

3. اللوائح والمذكرات الجوابية في القضايا المنظورة المقامة من الهيئة أو ضدها

تتولى الهيئة إعداد لوائح الادعاء والمذكرات الجوابية والاستئنافية في شأن القضايا المقامة من الهيئة أو ضدها.

الجدول رقم (43): عدد اللوائح والمذكرات والتظلمات في القضايا المقامة من الهيئة أو ضدها

اللوائح / المذكرات / التظلمات	العدد عام 2023م	العدد عام 2024م	نسبة التغير
لوائح ومذكرات جوابية في القضايا المقامة من الهيئة	60	149	148.3%
مذكرات جوابية في القضايا المقامة ضد الهيئة	64	102	59.4%
لوائح الاستئناف المقدمة ضد القرارات والأحكام الصادرة عن الجهات القضائية المختصة	51	33	35.3%-
التظلمات ضد القرارات والإجراءات الصادرة عن الهيئة	50	43	14.0%-
الإجمالي	225	327	45.3%

1. بتاريخ 2024-12-04م، تم إتاحة تقديم طلبات التنفيذ أمام ديوان المظالم من خلال المنصة الإلكترونية.

4. الأحكام النهائية في الدعاوى المقامة من الهيئة أو ضدها

الجدول رقم (44): الأحكام النهائية في الدعاوى المقامة من الهيئة أو ضدها

العدد عام 2024م			العدد عام 2023م			التصنيف
الإجمالي	مقامة ضد الهيئة	مقامة من الهيئة	الإجمالي	مقامة ضد الهيئة	مقامة من الهيئة	
56	55	1	20	17	3	انتهت بحكم نهائي لصالح الهيئة
1	1	0	0	0	0	انتهت بحكم نهائي ضد الهيئة

5. القضايا والمخالفات التي أحالتها الهيئة إلى النيابة العامة

بلغ عدد القضايا التي أحالتها الهيئة إلى النيابة العامة منذ صدور الأمر السامي رقم 4690 وتاريخ 6/ 2/ 1435هـ، القاضي بنقل اختصاصات الجهات واللجان المتعلقة بالتحقيق والادعاء في الجرائم الجنائية إلى النيابة العامة، 231 قضية حتى نهاية عام 2024م، منها 7 قضايا منظورة لدى لجان الفصل في منازعات الأوراق المالية، و 7 قضايا أحيلت إلى النيابة العامة وما زالت تحت الإجراء، وبلغ عدد القضايا المنتهية 217 قضية.

الجدول رقم (45): عدد المخالفات التي أحالتها الهيئة إلى النيابة العامة

المادة المخالفة	2023م	2024م
المادة (31): مخالفات ممارسة أعمال الأوراق المالية دون ترخيص	5	5
المادة (49): مخالفات تلاعب وتضليل	6	5
المادة (50): مخالفات التداول بناءً على معلومة داخلية	0	0
المادة (211): من نظام الشركات	1	3
المادة (2): من نظام مكافحة غسل الأموال	4	0
الإجمالي	16	13

1. يمثل عدد المخالفات في القضايا المحالة إلى النيابة العامة خلال عام 2024م البالغ عددها 12 دعوى، وقد تشترك أكثر من مخالفة في قضية واحدة.

6. متابعة تنفيذ قرارات العقوبات

تتولى الهيئة متابعة تنفيذ القرارات الصادرة عن مجلسها، والقرارات الوقتية المتعلقة بالحجز التحفظي ورفع الحجز التحفظي الصادرة عن لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية، والقرارات النهائية الصادرة عن لجنتي الفصل والاستئناف في منازعات الأوراق المالية ضد مخالفتي الأنظمة واللوائح التي تختص الهيئة بتطبيقها، وذلك عبر الخطوتين التاليتين:

- أ. تبليغ المخالف والجهات المعنية بتنفيذ قرارات العقوبات الصادرة بحقه.
 - ب. متابعة تنفيذ قرارات العقوبات.
- والجدير بالذكر أنه بتاريخ 4-12-2024م تم استكمال مشروع الربط مع منصة التنفيذ الإدارية (المنصة)، وفي ضوء ذلك قامت الهيئة باستكمال إجراءات قيد (147) طلب تنفيذ من خلال المنصة حتى نهاية عام 2024م، إذ جرى رفع طلبات تنفيذ لعدد من السندات التنفيذية المرتبطة بقرارات صادرة عن مجلس الهيئة واللجان المختصة، وقد تم في حينه التعامل مع الطلبات كافة إلكترونياً.

7. تصنيف قرارات العقوبات ضد مخالفتي الأنظمة واللوائح التي تختص الهيئة بتطبيقها

الجدول رقم (46): عدد مخالفتي الأنظمة واللوائح التي تختص الهيئة بتطبيقها الذين صدرت بشأنهم قرارات واجبة التنفيذ خلال عام 2024م¹

نوع المخالف	العدد	المنفذ	نسبة المنفذ	المتابع تنفيذه	نسبة المتابع تنفيذه
مستثمر	75	53	70.7%	22	29.3%
مؤسسة سوق مالية / شخص مسجل	26	26	100.0%	0	0.0%
شركة مدرجة	3	3	100.0%	0	0.0%
عضو مجلس إدارة / كبار التنفيذيين	112	89	79.5%	23	20.5%
الإجمالي	216	171	79.2%	45	20.8%

1. القرارات الواجب تنفيذها للعام 2024م، تمثل قرارات الربع الرابع من عام 2023م، حتى الربع الثالث من عام 2024م، ولا تشمل قرارات الربع الرابع من العام 2024م باعتبار أن تنفيذها يتم بعد نهاية العام.

الجدول رقم (47): عدد مخالفات الأنظمة واللوائح التي تختص الهيئة بتطبيقها التي صدرت بشأنها قرارات واجبة التنفيذ خلال عام 2024م¹

النظام/اللائحة	العدد	المنقذ	نسبة المنقذ	المتابع تنفيذه	نسبة المتابع تنفيذه
قواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة	17	15	%88.2	2	%11.8
لائحة حوكمة الشركات	50	36	%72.0	14	%28.0
لائحة الاندماج والاستحواذ	0	0	%0.0	0	%0.0
لائحة صناديق الاستثمار/العقاري	11	11	%100.0	0	%0.0
لائحة مؤسسات السوق المالية	15	15	%100.0	0	%0.0
لائحة وكالات التصنيف الائتماني	0	0	%0.0	0	%0.0
تعليمات الحسابات الاستثمارية	0	0	%0.0	0	%0.0
قواعد الكفاية المالية	2	2	%100.0	0	%0.0
لائحة سلوكيات السوق	67	52	%77.6	15	%22.4
لائحة أعمال الأوراق المالية	16	6	%37.5	10	%62.5
قواعد تسجيل مراجعي حسابات المنشآت الخاضعة لإشراف الهيئة	1	1	%100.0	0	%0.0
قواعد الإدراج	0	0	%0.0	0	%0.0
قرارات مجلس الهيئة	2	1	%50.0	1	%50.0
تعاميم الهيئة	0	0	%0.0	0	%0.0
الصوابط والإجراءات التنظيمية الصادرة لتنفيذاً لنظام الشركات الخاصة بشركات المساهمة المدرجة	1	1	%100.0	0	%0.0
لائحة مراكز مقاصة الأوراق المالية	1	1	%100.0	0	%0.0
نظام الشركات	33	30	%90.9	3	%9.1
نظام مكافحة غسل الأموال ونظام مكافحة جرائم الإرهاب وتمويله ولائحتهما التنفيذية	0	0	%0.0	0	%0.0
الإجمالي	216	171	%79.2	45	%20.8

1. القرارات الواجب تنفيذها للعام 2024م، تمثل قرارات الربع الرابع من عام 2023م، حتى الربع الثالث من عام 2024م، ولا تشمل قرارات الربع الرابع من العام 2024م باعتبار أن تنفيذها يتم بعد نهاية العام.

الجدول رقم (48): تصنيف العقوبات الصادرة عن المجلس ولجان الفصل في منازعات الأوراق المالية

نوع العقوبة	عام 2023م		عام 2024م		نسبة التغير
	العدد ¹	النسبة من الإجمالي	العدد ²	النسبة من الإجمالي	
غرامة مالية	261	%81.3	216	%83.7	-17.2%
المنع من مزاولة الوساطة أو إدارة المحافظ أو العمل كمستشار استثمار أو أي وظيفة واجبة التسجيل	2	%0.6	4	%1.6	100.0%
المنع من العمل في الشركات المدرجة في السوق المالية	34	%10.6	17	%6.6	-50.0%
المنع من شراء الأسهم في الشركات المدرجة	21	%6.5	13	%5.0	-38.1%
السجن	1	%0.3	7	%2.7	600.0%
أخرى ³	2	%0.6	1	%0.4	-50.0%
الإجمالي	321	%100.0	258	%100.0	-19.6%

1. القرارات الواجب تنفيذها للعام 2023م، تمثل قرارات الربع الرابع من عام 2022م حتى الربع الثالث من عام 2023م، ولا تشمل قرارات الربع الرابع من العام 2023م، باعتبار أن تنفيذها يتم بعد نهاية العام.

2. القرارات الواجب تنفيذها للعام 2024م، تمثل قرارات الربع الرابع من عام 2023م حتى الربع الثالث من عام 2024م، ولا تشمل قرارات الربع الرابع من العام 2024م، باعتبار أن تنفيذها يتم بعد نهاية العام.

3. تشمل عقوبات إدارية واحترازية

8. الغرامات والجزاءات المالية ضد مخالفتي الأنظمة واللوائح التي تختص الهيئة بتطبيقها

الجدول رقم (49): إجمالي الغرامات والجزاءات المالية الواجب تنفيذها بقرارات صادرة عن الهيئة ولجان الفصل في منازعات الأوراق المالية ضد مخالفتي الأنظمة واللوائح التي تختص الهيئة بتطبيقها¹

اللائحة/النظام		عام 2023م		عام 2024م	
إجمالي مبالغ الغرامات والجزاءات المالية الواجب تحصيلها (ريال)		إجمالي المبالغ المحصلة إنفاذاً للقرارات (ريال)		إجمالي مبالغ الغرامات والجزاءات المالية الواجب تحصيلها (ريال)	
نسبة المحصل من إجمالي الغرامة		نسبة المحصل من إجمالي مبالغ الغرامة		نسبة المحصل من إجمالي مبالغ الغرامة	
قواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة		2,760,000		2,435,000	
94.2%		100.0%		94.2%	
لائحة حوكمة الشركات		2,510,000		2,470,000	
69.6%		60.2%		69.6%	
لائحة الاندماج والاستحواذ		-		-	
-		-		-	
لائحة صناديق الاستثمار/العقاري		450,000		2,180,000	
100.0%		100.0%		100.0%	
لائحة مؤسسات السوق المالية		3,075,000		3,090,000	
100.0%		85.8%		100.0%	
لائحة وكالات التصنيف الائتماني		-		-	
-		-		-	
تعليمات الحسابات الاستثمارية		1,250,000		-	
100.0%		100.0%		-	
قواعد الكفاية المالية		-		40,000	
100.0%		-		100.0%	
لائحة سلوكيات السوق		1,352,313,101		482,633,367	
74.4%		26.7%		74.4%	
لائحة أعمال الأوراق المالية		20,790,000		513,711	
17.5%		4.3%		17.5%	
قواعد تسجيل مراجعي حسابات المنشآت الخاضعة لإشراف الهيئة		30,000		10,000	
100.0%		100.0%		100.0%	
قواعد الإدراج		905,000		-	
-		41.4%		-	
قرارات مجلس الهيئة		60,000		10,000	
100.0%		100.0%		16.7%	
تعاميم الهيئة		50,000		-	
100.0%		100.0%		-	
الضوابط والإجراءات التنظيمية المادرة تنفيذاً لنظام الشركات الخاصة بشركات المساهمة المدرجة		-		50,000	
100.0%		-		100.0%	
لائحة مراكز مقاصة الأوراق المالية		-		120,000	
100.0%		-		100.0%	
نظام الشركات		10,350,000		40,430,000	
72.9%		31.2%		72.9%	
نظام مكافحة غسل الأموال ونظام مكافحة جرائم الإرهاب وتمويله ولائحتهما التنفيذيتان		-		-	
-		-		-	
الإجمالي		1,395,053,101		703,781,539	
74.3%		26.9%		74.3%	

1. المبالغ الواجب تحصيلها للعام 2024م، تمثل قرارات الربع الرابع من عام 2023م حتى الربع الثالث من عام 2024م، ولا تشمل قرارات الربع الرابع من العام 2024م باعتبار أن تحصيلها يتم بعد نهاية العام.

2. تم تخصيص جزء من المبلغ المحصل كمخصص تنظيمي تطبيقاً لنظام السوق المالية.

الجدول رقم (50): إجمالي الغرامات والجزاءات المالية الواجب تنفيذها بقرارات صادرة عن الهيئة ولجان الفصل في منازعات الأوراق المالية ضد مخالفات الأنظمة واللوائح التي تختص الهيئة بتطبيقها مصنفة بحسب المخالف¹

نوع المخالف			عام 2023م			عام 2024م	
مستثمر	إجمالي المبالغ الواجب تحصيلها (ريال)	إجمالي المبالغ (ريال)	نسبة المحصل من إجمالي مبلغ الغرامة والجزاء	إجمالي المبالغ الواجب تحصيلها (ريال)	إجمالي المبالغ (ريال)	نسبة المحصل من إجمالي مبلغ الغرامة والجزاء	
	1,376,533,100.62	365,144,627.05	26.5%	524,105,781.93	365,286,319.64	69.7%	
	عضو مجلس إدارة / كبار تنفيذيين	12,730,000	4,430,000	34.8%	173,750,757	151,799,245	87.4%
	شخص مسجل	0	0	-	600,000	600,000	100%
	شركة مدرجة	220,000	220,000	100.0%	220,000	220,000	100%
	مؤسسة سوق مالية	5,570,000	5,560,000	99.8%	5,105,000	5,105,000	100%
	الإجمالي	1,395,053,100.6	375,354,627.1	26.9%	703,781,538.9	523,010,565.12	74.3%

9. المبالغ المحكوم بها في الدعاوى المدنية والدعاوى الجزائية الصادرة بقرارات قطعية صادرة عن لجان الفصل في منازعات الأوراق المالية

الجدول رقم (51): مبالغ التعويضات وأتعاب الدعاوى المحكوم بها الصادرة بقرارات قطعية صادرة عن لجان الفصل في منازعات الأوراق المالية (ريال)

العام	عدد المعوضين	التعويضات	أتعاب متابعة الدعوى	الإجمالي
2023م	579	245,347,758.6	638,000.0	245,985,758.6
2024م	921	389,016,840.3	1,510,569.0	390,527,409.4

الجدول رقم (52): تفاصيل مبالغ التعويضات المحكوم بها الصادرة بقرارات قطعية عن لجان الفصل في منازعات الأوراق المالية

التصنيف	عام 2023م	عام 2024م
ضد ممارسي أعمال الأوراق المالية دون ترخيص	61,932,860.5	137,124,177.9
ضد مخالفات لأئحة سلوكيات السوق والمادة (49) من نظام السوق المالية	5,939,953.7	3,078,561.3
ضد مؤسسات السوق المالية	23,458,177.3	98,622,059.0
ضد شركة مدرجة	123,423.6	4,029,800.5
دعوى جماعية	19,532,809.5	90,833,430.5
أخرى ²	134,360,534.0	55,328,811.2
الإجمالي	245,347,758.6	389,016,840.3

1. المبالغ الواجب تحصيلها للعام 2024م، تمثل قرارات الربع الرابع من عام 2023م حتى الربع الثالث من عام 2024م ولا تشمل قرارات الربع الرابع من العام 2024م باعتبار أن تحصيلها يتم بعد نهاية العام.

2. تشمل تعويضات المستثمرين ضد أفراد وشركات غير مدرجة.

الجدول رقم (53): مبالغ المكاسب غير المشروعة والغرامات المالية المحكوم بها الصادرة بقرارات قطاعية صادرة عن لجان الفصل في منازعات الأوراق المالية

العام	المكاسب غير المشروعة	الغرامات المالية	الإجمالي
2023م	1,712,034,237.3	40,610,000.0	1,752,644,237.3
2024م	156,045,711.4	151,235,000.0	307,280,711.4

ثالثاً: الطلبات المتعلقة بأصول المستثمرين

الجدول رقم (54) طلبات الإفصاح والحجز ورفع الحجز والتنفيذ الواردة للهيئة مصنفة بحسب جهة الطلب

الجهة الطالبة	عام 2023م	عام 2024م	نسبة التغير
وزارة العدل	1,377,273	1,974,906	43.4%
جهات حكومية	1,805	1,774	-1.7%
مستثمرون / ورثة	9,286	12,168	31.0%
الإجمالي	1,388,364	1,988,848	43.3%

الجدول رقم (55) عدد الأوامر القضائية الواردة عبر نظام «نافذ»

نوع الأمر	عام 2023م	عام 2024م	نسبة التغير
إفصاح وحجز	884,621	1,149,557	29.9%
رفع حجز	462,837	720,134	55.6%
تنفيذ	26,619	103,748	289.8%
الإجمالي	1,374,077	1,973,439	43.6%

الجدول رقم (56): عدد الطلبات الواردة للهيئة مصنفة بحسب نوع الطلب

نوع الطلب	عام 2023م	عام 2024م	نسبة التغير
إفصاح	11,894	26,204	120.3%
حجز	885,791	1,138,266	28.5%
رفع حجز	463,055	720,342	55.6%
قسمة تركة	170	190	11.8%
بيع	27,360	103,798	279.4%
أخرى	94	48	-48.9%
الإجمالي	1,388,364	1,988,848	43.3%

الباب الخامس: الإفصاح المالي للهيئة

أولاً: تقرير مراجع الحسابات المستقل
ثانياً: قائمة المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2024م
ثالثاً: قائمة الأداء المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024م
رابعاً: قائمة التغير في صافي الأصول للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024م
خامساً: قائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024م
سادساً: الإيضاحات المرفقة مع القوائم المالية في 31 ديسمبر 2024م

هيئة السوق المالية

القوائم المالية

للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024م

مع

تقرير مراجع الحسابات المستقل

فهرس القوائم المالية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024م

المحتويات	الصفحة
تقرير مراجع الحسابات المستقل	177 - 176
قائمة المركز المالي	179 - 178
قائمة الأداء المالي	180
قائمة التغيرات في صافي الأصول	181
قائمة التدفقات النقدية	183 - 182
الإيضاحات المرفقة مع القوائم المالية	210 - 184

تقرير مراجع الحسابات المستقل

للسادة أصحاب المعالي والسعادة رئيس وأعضاء مجلس إدارة هيئة السوق المالية المحترمين

الرأي

لقد راجعنا القوائم المالية لهيئة السوق المالية («الهيئة»)، والتي تشمل قائمة المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2024م، وقوائم الأداء المالي، والتغيرات في صافي الأصول، والتدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات المرفقة مع القوائم المالية، بما في ذلك المعلومات ذات الأهمية النسبية عن السياسات المحاسبية والمعلومات التفسيرية الأخرى.

وفي رأينا، إن القوائم المالية المرفقة تعرض بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، المركز المالي للهيئة كما في 31 ديسمبر 2024م، وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام.

أساس الرأي

لقد قمنا بالمراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. ومسؤوليتنا بموجب تلك المعايير تم توضيحها في قسم «مسؤوليات مراجع الحسابات عن مراجعة القوائم المالية» في تقريرنا هذا. ونحن مستقلون عن الهيئة وفقاً للميثاق الدولي لسلوك وآداب المهنة الدولية للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية) المعتمد في المملكة العربية السعودية ذات الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية، وقد التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لذلك الميثاق. ونعتقد أن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لإبداء رأينا.

أمر آخر

تمت مراجعة القوائم المالية للهيئة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023م، بواسطة مراجع حسابات آخر والذي أبدى رأياً غير معدل حول هذه القوائم المالية بتاريخ 16 رمضان 1445هـ (الموافق 26 مارس 2024م).

المعلومات الأخرى

إن الإدارة هي المسؤولة عن المعلومات الأخرى. وتشمل المعلومات الأخرى المعلومات الواردة في التقرير السنوي، ولكنها لا تتضمن القوائم المالية وتقريرنا عنها. ومن المتوقع أن يكون التقرير السنوي متاح لنا بعد تاريخ تقريرنا هذا ولا يغطي رأينا في القوائم المالية المعلومات الأخرى، ولا يُبدي أي شكل من أشكال استنتاجات التأكيد فيما يخص ذلك.

وبخصوص مراجعتنا للقوائم المالية، فإن مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى المشار إليها أعلاه عندما تصبح متاحة، وعند القيام بذلك، نأخذ بعين الاعتبار ما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متسقة بشكل جوهري مع القوائم المالية، أو مع المعرفة التي حصلنا عليها خلال المراجعة، أو يظهر بطريقة أخرى أنها محرفة بشكل جوهري.

عند قراءتنا للتقرير السنوي، عندما يكون متاحاً لنا، إذا تبين لنا وجود تحريف جوهري فيه، فإنه يتعين علينا إبلاغ الأمر للمكلفين بالحوكمة.

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام، وهي المسؤولة عن الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية، لتمكينها من إعداد قوائم مالية خالية من تحريف جوهري، سواءً بسبب غش أو خطأ.

وعند إعداد القوائم المالية، فإن الإدارة هي المسؤولة عن تقييم قدرة الهيئة على الاستمرار وفقاً لمبدأ الاستمرارية، وعن الإفصاح، بحسب ما هو مناسب، عن الأمور ذات العلاقة بالاستمرارية واستخدام مبدأ الاستمرارية كأساس في المحاسبة، ما لم تكن هناك نية لدى الإدارة لتصفية الهيئة أو إيقاف عملياتها، أو عدم وجود بديل واقعي سوى القيام بذلك.

إن المكلفين بالحوكمة، أي لجنة المراجعة ومجلس الإدارة، هم المسؤولون عن الإشراف على عملية التقرير المالي في الهيئة.

مسؤوليات مراجع الحسابات عن مراجعة القوائم المالية

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول عما إذا كانت القوائم المالية ككل خالية من تحريف جوهري سواء بسبب غش أو خطأ، وإصدار تقرير مراجع الحسابات الذي يتضمن رأيًا. إن التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، إلا أنه ليس ضماناً على أن المراجعة التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ستكشف دائماً عن أي تحريف جوهري عندما يكون موجوداً. ويمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ، وتُعد جوهريّة إذا كان يمكن بشكل معقول توقع أنها ستؤثر بمفردها أو في مجموعها على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناءً على هذه القوائم المالية.

وكجزء من المراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، فإننا نمارس الحكم المهني ونحافظ على نزعة الشك المهني خلال المراجعة. وعلينا أيضاً:

« تحديد وتقييم مخاطر التحريفات الجوهريّة في القوائم المالية، سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة لمواجهة تلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة لتوفير أساس لإبداء رأيًا. ويعد خطر عدم اكتشاف تحريف جوهري ناتج عن غش أعلى من الخطر الناتج عن خطأ، لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ، أو تزوير، أو حذف متعمد، أو إفادات مضللة أو تجاوز إجراءات الرقابة الداخلية.

« الحصول على فهم لأنظمة الرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة، من أجل تصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف، وليس بغرض إبداء رأي عن فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية بالهيئة.

« تقييم مدى مناسبة السياسات المحاسبية المستخدمة، ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قامت بها الإدارة.

« استنتاج مدى مناسبة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية كأساس في المحاسبة، واستناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، ما إذا كان هناك عدم تأكيد جوهري ذا علاقة بأحداث أو ظروف قد تثير شكاً كبيراً بشأن قدرة الهيئة على الاستمرار وفقاً لمبدأ الاستمرارية. وإذا تبين لنا وجود عدم تأكيد جوهري، فإنه يتعين علينا أن نلفت الأنباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية، أو إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية، فإنه يتعين علينا تعديل رأيًا. وتستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى توقف الهيئة عن الاستمرار وفقاً لمبدأ الاستمرارية.

« تقييم العرض العام، وهيكل ومحتوى القوائم المالية، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية تعبر عن المعاملات والأحداث ذات العلاقة بطريقة تحقق عرضاً بصورة عادلة.

« لقد أبلغنا المكلفين بالحوكمة، من بين أمور أخرى، بشأن النطاق والتوقيت المخطط للمراجعة والنتائج المهمة للمراجعة، بما في ذلك أي أوجه قصور مهمة في أنظمة الرقابة الداخلية تم اكتشافها خلال المراجعة لهيئة السوق المالية («الهيئة»).

« كما زدنا المكلفين بالحوكمة ببيان يفيد بأننا قد التزمنا بالمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة المتعلقة بالاستقلالية، وأبلغناهم بجميع العلاقات والأمور الأخرى التي قد نعتقد بشكل معقول أنها تؤثر على استقلالنا، وإجراءات الوقاية ذات العلاقة، إذا تطلب ذلك.

شركة كي بي إم جي للاستشارات المهنية

فهد مبارك الدوسري

رقم الترخيص 469



الرياض في: 1446/09/26هـ

الموافق: 2025/03/26م

31 ديسمبر 2023م	31 ديسمبر 2024م	إيضاح	
الأصول			
الأصول المتداولة			
1,095,296	4,604,169	6	نقد ومعادلات النقد
3,303,000,000	4,392,000,000	7	ودائع لأجل
1,168,918	--	8-أ	ذمم مدينة من معاملات تبادلية
54,144,450	58,836,163	8-ب	ذمم مدينة من معاملات غير تبادلية
82,222,860	659,205,758	9	دفعات مقدمة وأصول متداولة أخرى
14,599,111	14,939,828		سلف الموظفين
3,456,230,635	5,129,585,918		إجمالي الأصول المتداولة
الأصول غير المتداولة			
29,427,199	31,313,473		الجزء غير المتداول من سلف الموظفين
--	144,950,000	11	الجزء غير المتداول من الدفعات المقدمة
214,044,394	210,761,318	10	ممتلكات ومعدات
1,713,386,776	1,011,621,999	11	مشروعات تحت التنفيذ
13,969,461	11,938,411	12	أصول غير ملموسة
1,970,827,830	1,410,585,201		إجمالي الأصول غير المتداولة
5,427,058,465	6,540,171,119		إجمالي الأصول
الالتزامات			
الالتزامات المتداولة			
3,558,461	657,060	13	موردين وذمم دائنة من معاملات تبادلية
438,342,762	733,467,245	14	مصرفات مستحقة والتزامات متداولة أخرى
441,901,223	734,124,305		إجمالي الالتزامات المتداولة
الالتزامات غير المتداولة			
399,460,093	440,946,486	15	مخصص مكافأة نهاية الخدمة

31 ديسمبر 2023م	31 ديسمبر 2024م	إيضاح	
399,460,093	440,946,486		إجمالي الالتزامات غير المتداولة
841,361,316	1,175,070,791		إجمالي الالتزامات
صافي الأصول			
1,155,886,296	1,296,918,944	16	احتياطي نفقات
1,776,203,184	1,905,938,569	16	احتياطي عام
44,433,530	574,125,926	16	فائض نقدي
1,609,174,139	1,588,116,889		فائض الإيرادات عن المصروفات المتراكم
4,585,697,149	5,365,100,328		إجمالي صافي الأصول
5,427,058,465	6,540,171,119		إجمالي صافي الأصول والالتزامات

إن الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (24) تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية

هيئة السوق المالية
قائمة الأداء المالي
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024م
(جميع المبالغ مقربة إلى أقرب ريال سعودي ما لم يذكر خلاف ذلك)

31 ديسمبر 2023م	31 ديسمبر 2024م	إيضاح	
الإيرادات			
إيرادات من معاملات غير تبادلية			
804,763,731	1,128,306,815	17	عمولات تداول الأوراق المالية
160,528,317	174,467,038	17	خدمات تداول وأنشطة الهيئة
68,346,645	261,203,791	17	مخالفات الأنظمة واللوائح التنفيذية
1,033,638,693	1,563,977,644		
إيرادات من معاملات تبادلية			
177,574,698	249,856,954	17	عوائد ودائع
1,409,895	--	17	خدمات تداول وأنشطة الهيئة
178,984,593	249,856,954		
1,212,623,286	1,813,834,598		مجموع الإيرادات
المصروفات			
(611,378,256)	(651,055,645)	18	رواتب ومزايا الموظفين
(170,367,441)	(209,871,396)	19	مصروفات عمومية وإدارية
(52,249,840)	(60,433,257)		تدريب وابتعاث الموظفين
(18,730,316)	(31,530,153)		خدمات مهنية واستشارات
(20,383,522)	(17,409,226)	12,10	استهلاكات وإطفاءات
(873,109,375)	(970,299,677)		مجموع المصروفات
(121,026)	(360,783)		مصروفات أخرى
339,392,885	843,174,138		صافي فائض الإيرادات عن المصروفات للسنة

إن الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (24) تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية

هيئة السوق المالية
قائمة التغيرات في صافي الأصول
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024م
(جميع المبالغ مقربة إلى أقرب ريال سعودي ما لم يذكر خلاف ذلك)

	إيضاح	احتياطي نفقات	احتياطي عام	فائض نقدي	فائض الإيرادات عن المصروفات المتراكم	المجموع
31 ديسمبر 2023م						
الرصيد في 1 يناير 2023م		1,134,485,372	1,558,255,284	223,294,728	1,551,183,715	4,467,219,099
محول إلى وزارة المالية خلال العام	16	--	--	(223,294,728)	--	(223,294,728)
صافي فائض الإيرادات عن المصروفات		--	--	--	339,392,885	339,392,885
أثر التغيرات في الافتراضات الإكتوارية	15	--	--	--	2,379,893	2,379,893
رد احتياطي نفقات واحتياطي عام في فائض الإيرادات عن المصروفات المتراكم		(1,134,485,372)	(1,558,255,284)	--	2,692,740,656	--
الفائض النقدي قبل تكوين الاحتياطيات	16	--	--	2,976,523,010	(2,976,523,010)	--
محول إلى احتياطي نفقات	16	1,155,886,296	--	(1,155,886,296)	--	--
محول إلى احتياطي عام	16	--	1,776,203,184	(1,776,203,184)	--	--
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2023م		1,155,886,296	1,776,203,184	44,433,530	1,609,174,139	4,585,697,149
31 ديسمبر 2024م						
الرصيد في 1 يناير 2024م		1,155,886,296	1,776,203,184	44,433,530	1,609,174,139	4,585,697,149
محول إلى وزارة المالية خلال العام	16	--	--	(44,433,530)	--	(44,433,530)
صافي فائض الإيرادات عن المصروفات		--	--	--	843,174,138	843,174,138
أثر التغيرات في الافتراضات الإكتوارية	15	--	--	--	(19,337,429)	(19,337,429)
رد احتياطي نفقات واحتياطي عام في فائض الإيرادات عن المصروفات المتراكم		(1,155,886,296)	(1,776,203,184)	--	2,932,089,480	--
الفائض النقدي قبل تكوين الاحتياطيات	16	--	--	3,776,983,439	(3,776,983,439)	--
محول إلى احتياطي نفقات	16	1,296,918,944	--	(1,296,918,944)	--	--
محول إلى احتياطي عام	16	--	1,905,938,569	(1,905,938,569)	--	--
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2024م		1,296,918,944	1,905,938,569	574,125,926	1,588,116,889	5,365,100,328

إن الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (24) تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية

هيئة السوق المالية
قائمة التدفقات النقدية
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024م
(جميع المبالغ مقربة إلى أقرب ريال سعودي ما لم يذكر خلاف ذلك)

31 ديسمبر 2023م	31 ديسمبر 2024م	إيضاح	
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية			
339,392,885	843,174,138		صافي فائض الإيرادات عن المصروفات للسنة
تسويات			
20,383,522	17,409,226	12,10	استهلاكات واطفاءات
107,690	357,640		خسائر استبعاد ممتلكات ومعدات وأصول غير ملموسة
32,833,244	35,142,520	15	تكلفة الخدمة الحالية
20,556,406	22,369,765	15	تكلفة العمولة
(177,574,698)	(249,856,954)	17	إيرادات عوائد الودائع
التغيرات في			
868,220	1,168,918		ذمم مدينة من معاملات تبادلية
(36,008,071)	(4,691,713)		ذمم مدينة من معاملات غير تبادلية
(3,170,703)	(2,226,990)		سلف موظفين
(24,943,588)	(9,978,859)		دفعات مقدمة وأصول متداولة أخرى
145,463	(2,901,401)		موردين وذمم دائنة من معاملات تبادلية
323,090,738	295,124,482		مصروفات مستحقة والتزامات متداولة أخرى
(35,064,697)	(35,363,321)	15	مدفوع من مكافأة نهاية الخدمة
170,056,667	240,738,296	17,9	إيرادات عوائد ودائع محصلة

31 ديسمبر 2023م	31 ديسمبر 2024م	إيضاح	
630,673,078	1,150,465,747		التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة التشغيلية
الأنشطة الاستثمارية			
(19,086,499)	(12,282,013)	11,10	إضافات ممتلكات ومعدات ومشروعات تحت التنفيذ
(254,928)	(1,268,300)	12	إضافات أصول غير ملموسة
22,989	26,969		محصل من استبعاد ممتلكات ومعدات
(19,318,438)	(13,523,344)		التدفقات النقدية (المستخدمة في) الأنشطة الاستثمارية
الأنشطة التمويلية			
(223,294,728)	(44,433,530)	16	محول إلى وزارة المالية
(223,294,728)	(44,433,530)		التدفقات النقدية (المستخدمة في) الأنشطة التمويلية
388,059,912	1,092,508,873		التغير في النقد ومعادلات النقد خلال السنة
2,916,035,384	3,304,095,296		النقد ومعادلات النقد في أول السنة
3,304,095,296	4,396,604,169	7,6	النقد ومعادلات النقد في آخر السنة
أهم المعاملات غير النقدية			
--	702,835,382	11,9	محول من مشروعات تحت التنفيذ الى دفعات مقدمة

إن الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (24) تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية

1. التنظيم والأنشطة الرئيسية

تأسست هيئة السوق المالية بموجب «نظام السوق المالية» الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/30) وتاريخ ٢ جمادى الثاني 1424هـ الموافق 1 أغسطس 2003م الذي نص على أن يتم إنشاء هيئة في المملكة العربية السعودية تسمى «هيئة السوق المالية». وقد تم إنشاء الهيئة وشرعت في تنفيذ المهام الموكلة إليها بموجب الأمر الملكي الكريم رقم أ/ 114 بتاريخ 13 جمادى الأول 1425هـ الموافق 1 يوليو 2004م بتعيين مجلس هيئة السوق المالية.

هيئة السوق المالية ذات استقلال مالي وإداري وترتبط مباشرة برئيس مجلس الوزراء. الهيئة هي الجهة المسؤولة عن إصدار اللوائح والقواعد والتعليمات وتطبيق أحكام نظام السوق المالية لتحقيق الآتي:

- « تنظيم السوق المالية وتطويرها.
- « تنظيم إصدار الأوراق المالية ومراقبتها والتعامل بها.
- « تنظيم ومراقبة أعمال ونشاطات الجهات الخاضعة لرقابة الهيئة وإشرافها.
- « حماية المواطنين والمستثمرين في الأوراق المالية من الممارسات غير العادلة أو غير السليمة.
- « العمل على تحقيق العدالة والكفاية والشفافية في معاملات الأوراق المالية.
- « تنظيم ومراقبة الإفصاح الكامل عن المعلومات المتعلقة بالأوراق المالية والجهات المصدرة لها.
- « تنظيم طلبات التوكيل والشراء والعروض العامة للأسهم.
- « الترخيص بتأسيس منشأة ذات أغراض خاصة وتنظيم ومراقبة أعمالها وإصدار القواعد المنظمة لذلك.
- « تنظيم رهن الأوراق المالية والتنفيذ عليها.

بناءً على قرار مجلس هيئة السوق المالية رقم 02/5/2004 بتاريخ 23 جمادى الثاني 1425هـ الموافق 9 أغسطس 2004م (تبدأ السنة المالية للهيئة من اليوم الحادي عشر من برج الجدي من كل سنة (الموافق 1 يناير) وتنتهي في اليوم العاشر من برج الجدي من السنة المالية التالية) الموافق 31 ديسمبر.

يقع مقر الهيئة في طريق الملك فهد، مدينة الرياض ص.ب 87171. الرياض 11642.

2. أسس الإعداد

أ. بيان الالتزام

تم إعداد القوائم المالية للهيئة وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بناء على قرار مجلس الهيئة رقم 2018-67-4 بتاريخ 27 رمضان 1439هـ الموافق 2018/06/11م.

ب. أسس القياس

تم إعداد القوائم المالية على أساس مبدأ الاستمرارية بإستخدام مبدأ الاستحقاق المحاسبي وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية باستثناء خطة المنافع المحددة التي يتم قياسها بالقيمة الحالية للالتزامات المستقبلية باستخدام طريقة وحدة الائتمان المتوقعة.

ج. عملة العرض والنشاط

تم عرض هذه القوائم المالية بالريال السعودي، والذي يمثل العملة الوظيفية وعملة العرض للهيئة.

3. ملخص السياسات المحاسبية الجوهرية

3-1 عرض الأصول والالتزامات

تم تطبيق نفس دورة التشغيل العادية على تصنيف الأصول والالتزامات و مدتها اثني عشر شهراً.

تصنف الهيئة الأصل على أنه أصل متداول عندما يستوفي أيّاً من الضوابط التالية:

أ. يتوقع أن يُحَقَّق أو يُحتَفَظ به لغرض البيع أو الاستهلاك خلال دورة التشغيل العادية للجهة؛ أو

ب. يُحتَفَظ به -بشكل رئيسي -لغرض المتاجرة؛ أو

ج. يتوقع أن يُحَقَّق خلال مدة اثني عشر شهراً بعد تاريخ القوائم المالية؛ أو

د. يكون الأصل نقداً أو معادلاً للنقد، ما لم يكن خاضعاً لقيود على مبادلتها، أو استخدامه لتسوية التزام لمدة اثني عشر شهراً -على الأقل - بعد تاريخ القوائم المالية.

وتصنف الهيئة جميع الأصول الأخرى على أنها أصول غير متداولة.

تصنف الهيئة الالتزام على أنه التزام متداول عندما يستوفي أيّاً من الضوابط التالية:

أ. يتوقع تسويته خلال دورة التشغيل العادية للهيئة؛ أو

ب. يُحتَفَظ بالالتزام -بشكل رئيسي - لغرض المتاجرة؛ أو

ج. يكون الالتزام واجب التسوية خلال اثني عشر شهراً بعد تاريخ القوائم المالية؛ أو

د. ليس للهيئة حق غير مشروط في أن تُؤجَّل تسوية الالتزام لمدة اثني عشر شهراً – على الأقل – بعد تاريخ القوائم المالية.

تصنف الهيئة التزاماتها المالية على أنها التزامات متداولة عندما تكون واجبة التسوية خلال اثني عشر شهراً بعد تاريخ القوائم المالية، حتى وإن:

أ. كان الأجل الأصلي لفترة أطول من اثني عشر شهراً؛ و

ب. تم إكمال اتفاق لإعادة التمويل، أو لإعادة جدولة الدفعات، على أساس طويل الأجل بعد تاريخ القوائم المالية وقبل اعتماد إصدار القوائم المالية.

تصنف الهيئة جميع الالتزامات الأخرى على أنها غير متداولة.

3-2 النقد ومعادلات النقد

لغرض قائمة المركز المالي، يشتمل النقد ومعادلات النقد على الحسابات الجارية لدى البنوك بالإضافة إلى الاستثمارات الأخرى قصيرة الأجل ذات السيولة العالية التي تبلغ فترات استحقاقها الأصلية ثلاثة أشهر أو أقل، والتي تكون جاهزة للتحويل إلى مبالغ نقدية معلومة، والتي لا تتعرض لمخاطر جوهرية من جراء التغيرات في القيمة.

يتم عرض الودائع التي تبلغ فترات استحقاقها الأصلية أكثر من ثلاثة أشهر وأقل من اثني عشر شهراً بشكل منفصل في قائمة المركز المالي ضمن الأصول المتداولة.

لغرض العرض في قائمة التدفقات النقدية، يشتمل النقد ومعادلات النقد على الحسابات الجارية لدى البنوك وودائع لأجل.

3-3 الأدوات المالية

الأصول المالية

الإثبات الأولي والقياس

الأداة المالية: هي أي عقد يؤدي إلى نشوء أصل مالي لمنشأة والتزام مالي أو أداة حقوق ملكية لمنشأة أخرى لأصول المالية في نطاق معيار المحاسبة الدولية للقطاع العام رقم 29 «الإثبات والقياس»: تصنف الأصول المالية عند الإثبات الأولي من قبل الهيئة كأصول مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز، وقروض ومبالغ مستحقة، واستثمارات مقتناه حتى تاريخ الاستحقاق أو الأصول مالية متاحة للبيع، حسبما هو ملائم.

تشمل الأصول المالية للهيئة: النقد ومعادلات النقد والودائع لأجل والذمم المدينة من المعاملات التبادلية وغير التبادلية وسلف الموظفين.

القياس اللاحق

يعتمد القياس اللاحق للأصول المالية على تصنيفها. علماً بأن جميع الأصول المالية للهيئة تدرج تحت فئة سلف للموظفين ومبالغ مستحقة أخرى.

السلف والذمم المدينة هي أصول مالية غير مشتقة ذات أقساط ثابتة أو قابلة للتحديد وغير متداولة في سوق نشطة. بعد القياس الأولي، يتم قياس مثل هذه الأصول المالية لاحقاً بالقيمة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة السائد، ناقصاً انخفاض القيمة. يتم احتساب التكلفة المطفأة بالأخذ في الاعتبار أي خصم أو علاوة على الاقتناء والأتعاب أو التكاليف التي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من معدل الفائدة السائد. يتم إثبات الخسائر التي تنشأ من انخفاض القيمة في الفائض أو العجز.

التوقف عن الإثبات

تقوم الهيئة بالتوقف عن الإثبات أصل مالي أو حسب مقتضى الحال، جزء من الأصل المالي أو جزء من مجموعة من الأصول المالية المتماثلة عند:

« انتهاء الحق في استلام التدفقات النقدية من الأصل، أو

« قيام بتحويل حقوقها في استلام تدفقات نقدية من أصل أو تحمل التزام بدفع تدفقات نقدية مستلمة بالكامل دون تأخير جوهري إلى طرف ثالث أو (أ) قيام الهيئة بتحويل كافة مخاطر ومنافع الأصل أو (ب) عدم قيام الهيئة بتحويل أو الاحتفاظ بكافة مخاطر ومنافع الأصل وتحويل السيطرة على الأصل

الهبوط في قيمة الأصول المالية

تقوم الهيئة بتاريخ كل تقرير مالي بتقييم احتمالية وجود دليل موضوعي على أن أصل مالي أو مجموعة من الأصول المالية قد تعرضت لهبوط القيمة. ويتقرر أن أصل معين أو مجموعة من الأصول المالية قد هبطت قيمتها فقط في حالة وجود دليل موضوعي على هبوط قيمة الأصل نتيجة لوقوع حدث أو أكثر بعد الإثبات الأولي للأصل (حدث خسارة) ويكون لحدث الخسارة أثر يمكن تقييمه بصورة يعتمد عليها على التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من الأصل المالي أو مجموعة الأصول المالية.

تشمل الأدلة الموضوعية لانخفاض القيمة المؤشرات التالية:

« تعرض مدين أو مجموعة من المدينين إلى صعوبات مالية جوهرية

« وقوع إهمال أو تقصير في سداد الفائدة أو أصل المبلغ

« احتمال إفلاس المقترض أو إعادة هيكلة مالي

« المعطيات التي يمكن ملاحظتها تشير إلى وجود انخفاض يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة مثل التغيرات في المتأخرات أو الظروف الاقتصادية التي ترتبط بتعثرات السداد.

تقوم الهيئة في البداية بإجراء تقييم بصورة فردية للتأكد من وجود دليل موضوعي على هبوط قيمة أي من الأصول المالية التي تعتبر هامة بمفردها أو بشكل

جماعي بالنسبة للأصول المالية التي لا تعتبر هامة بمفردها. إذا ما تبين للهيئة عدم وجود دليل موضوعي على هبوط في قيمة الأصول التي تم تقويمها بشكل فردي للتأكد من هبوط قيمتها، سواءً كان هام أم لا، فأنها تقوم بإدراج الأصل في مجموعة من الأصول المالية التي لها خصائص ومخاطر ائتمان متشابهة وتقوم بتقويمها بشكل جماعي للتأكد من هبوط قيمتها. إن الأصول، التي يتم تقويمها على أساس فردي للتأكد من هبوط قيمتها والتي يتم بشأنها إثبات أو الاستمرار في إثبات خسارة هبوط القيمة، لا يتم إدراجها في عملية تقويم الانخفاض في القيمة التي تتم على أساس جماعي.

إذا كان هناك دليل رئيسي على تكبد خسارة هبوط القيمة تقاس خسارة الهبوط المحددة وذلك بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة (باستثناء خسائر الائتمان المتوقعة المستقبلية غير المتكيدة بعد). تخصم القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية بمعدل العمولة الفعلية الأصلية للأصل المالي.

بالنسبة للتعرضات الائتمانية التي من خلالها حدثت زيادة جوهرية في المخاطر الائتمانية منذ الإثبات الأولي، يكون مخصص الخسارة مطلوباً للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المتبقي للتعرض بغض النظر عن توقيت التعثر في السداد (الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر).

بالنسبة للذمم المدينة للمعاملات التبادلية وغير التبادلية، تطبق الهيئة النموذج المبسط عند احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة. وبالتالي، لا تتابع إدارة الهيئة التغييرات في المخاطر الائتمانية، بل تقوم بدلاً من ذلك بإثبات مخصص الخسارة استناداً إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر في تاريخ كل تقرير. قامت إدارة الهيئة بإنشاء مصفوفة مخصص تستند إلى تعرضها التاريخي للخسارة الائتمانية وتعدلها بالعوامل التي تتسم بالنظرة التطلعية للمستقبل المخصصة للمدينين والبيئة الاقتصادية.

وفي بعض الحالات، قد تعتبر الهيئة كذلك أن الأصل المالي يكون متعثر السداد عندما تشير المعلومات الداخلية والخارجية إلى عدم وجود احتمال بأن الهيئة ستحصل على المبالغ التعاقدية القائمة بالكامل قبل الأخذ بالاعتبار أي تعزيزات ائتمانية محتفظ بها بواسطة إدارة الهيئة. يتم شطب الأصل المالي عند عدم وجود أي توقع معقول باسترداد التدفقات النقدية التعاقدية.

الإلتزامات المالية

الاثبات الأولي والقياس

تصنف الإلتزامات المالية في نطاق معيار المحاسبة الدولية للقطاع العام رقم 29 على أنها التزامات مالية بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز أو القروض والسلف حسب الملائمة.

تحدد الهيئة تصنيف الإلتزامات المالية عند الاثبات الأولي. يتم إثبات كافة الإلتزامات المالية بالقيمة العادلة، وفي حالة القروض والافتراضات، تضاف إلى تكاليف المعاملات المباشرة. تشمل الإلتزامات المالية للهيئة موردين وذمم دائنة من معاملات تبادلية ومصفوفات مستحقة والتزامات متداولة أخرى. .

القياس اللاحق

يعتمد قياس الإلتزامات المالية على تصنيفها. جميع الإلتزامات المالية للهيئة تكون تحت تصنيف القروض والسلف، ويتم قياسها بالتكلفة المطفأة. تقاس الإلتزامات المالية للهيئة لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

يتم احتساب التكلفة المطفأة من خلال الأخذ في الاعتبار أي خصم أو قسط عند الاستحواذ والرسوم أو التكاليف التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي.

التوقف عن الاثبات

يتم التوقف عن الاثبات الإلتزامات المالية عند سداد الالتزام المحدد في العقد أو إلغاؤه أو انتهاء مدته. في حالة تعديل الإلتزامات المالية الحالية بأخرى من نفس الجهة المقرضة بشروط مختلفة تماماً، أو بتعديل شروط الإلتزامات الحالية، عندئذ يتم اعتبار مثل هذا التبدل أو التعديل كتوقف عن اثبات الإلتزامات الأصلية واثبات مطلوبات جديدة. يتم اثبات الفرق بين القيم الدفترية المعنية في الفائض أو العجز.

مقاصة الأدوات المالية

تتم مقاصة الأصول المالية والالتزامات المالية وتدرج بالصافي في قائمة المركز المالي، فقط عند وجود حق نظامي حالي ملزم لتسوية المبالغ المثبتة وعند وجود نية للسداد علي أساس الصافي، أو بتسييل الأصول وسداد الالتزامات في آن واحد.

القيمة العادلة للأدوات المالية

تقوم الهيئة بقياس القيم العادلة للأصول المالية و الالتزامات المالية لأغراض الإثبات و/أو الإفصاح. وتقوم الهيئة بقياس القيمة العادلة للأداة المالية باستخدام السعر المعلن في سوق نشطة. وإذا لم يكن سوق الأداة المالية نشطاً، تقوم الهيئة بتحديد القيمة العادلة باستخدام أسلوب للتقييم. الهدف من استخدام أسلوب التقييم هو تحديد ما هو سعر المعاملة الذي كانت ستتم به في تاريخ القياس بين أطراف تتصرف بحرية حفزتها عوامل التشغيل العادية. تشمل أساليب التقييم استخدام معاملات تبادلية في السوق بين أطراف مطلعة تتصرف بحرية ورضا – إن وجدت، والرجوع إلى القيمة العادلة الحالية لأداة أخرى متطابقة إلى حد كبير، وتحليل التدفقات النقدية المخصومة، ونماذج تسعير الخيارات. ويعتمد أسلوب التقييم المختار على أقصى استخدام لمدخلات السوق وعلى أقل ما يمكن من المدخلات الخاصة بالهيئة. ويأخذ أسلوب التقييم في الاعتبار جميع العوامل التي من شأن المشاركين في السوق أخذها في الاعتبار عند وضع سعر ويكون متسقاً مع المنهجيات الاقتصادية المقبولة لتسعير الأدوات المالية.

عند قياس القيمة العادلة للأصل أو الالتزام، تستخدم الهيئة بيانات السوق القابلة للملاحظة قدر الإمكان. يتم تصنيف القيم العادلة إلى مستويات مختلفة في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة بناءً على المدخلات المستخدمة في أساليب التقييم كما يلي:

المستوى 1: الأسعار المدرجة (غير المعدلة) في السوق المالية النشطة لموجودات ومطلوبات مماثلة.

المستوى 2: مدخلات بخلاف الأسعار المدرجة المشمولة في المستوى 1 القابلة للملاحظة للأصل أو الالتزام بصورة مباشرة (الأسعار) أو بصورة غير مباشرة (المشتقة من الأسعار).

المستوى 3: مدخلات الموجودات أو المطلوبات التي لا تعتمد على بيانات السوق القابلة للملاحظة (المدخلات غير القابلة للملاحظة).

سلف الموظفين

تحدد الهيئة القيمة العادلة للسلفة بالرجوع إلى أسعار الفائدة في سوق نشطة. وعندما لا تستطيع الهيئة تحديد القيمة العادلة بالإشارة إلى السوق النشطة، فإنها تستخدم أحد أساليب التقييم. ويمكن تحديد القيمة العادلة باستخدام أسلوب تقييم عن طريق خصم جميع المتحصلات النقدية المستقبلية باستخدام سعر الفائدة السائد بالسوق لسلفة مشابهة.

4-3 ممتلكات والمعدات

يتم قياس الممتلكات والمعدات بالتكلفة بعد خصم الاستهلاك المتراكم والخسارة المتراكمة للهبوط في القيمة (إن وجدت). تتضمن التكلفة النفقات المباشرة لاقتناء الأصول. تستهلك الممتلكات والمعدات القابلة للاستهلاك بطريقة القسط الثابت.

عندما يُطلب استبدال أجزاء هامة من الممتلكات والمعدات على فترات، تثبت الهيئة هذه الأجزاء كموجودات فردية ذات أعمار إنتاجية محددة وتخضع قيمتها وفقاً لذلك. وبالمثل، عند إجراء فحص رئيسي، تُثبت تكلفته ضمن المبلغ الدفترى لبند الممتلكات والمعدات على أنه استبدال إذا أُستوفيت ضوابط الإثبات. يتم اثبات جميع تكاليف الإصلاح والصيانة الأخرى كمصروفات عند تكبيدها. عندما يتم اقتناء أصل في معاملة غير تبادلية بدون مقابل أو بدل اسمي، فإنه يتم قياس الأصل بالقيمة العادلة ما لم تفتقر معاملة التبادل إلى جوهر تجاري وتكن القيمة العادلة للأصول المستلمة والأصول المتنازل عنها غير قابلة للقياس بشكل موثوق حيث يتم استخدام التكلفة، وفي ما يلي الأعمار الإنتاجية للأصول التي يتم استهلاكها:

السنوات	
33,33	مياني
5	ديكورات و تحسينات
10-5	اثاث ومعدات مكتبية
4	سيارات
3	أجهزة الحاسب آلي

يتم مراجعة القيمة المتبقية للأصول وعمرها الإنتاجي في نهاية كل سنة مالية، وتعديلها مستقبليًا إذا لزم الأمر.

يتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل على الفور إلى قيمته القابلة للاسترداد، أو مبلغ الخدمة القابل للاسترداد، إذا كانت القيمة الدفترية للأصل أكبر من قيمته المقدرة القابلة للاسترداد أو مبلغ الخدمة القابل للاسترداد.

تقوم الهيئة باستبعاد بنود الممتلكات والمعدات أو أي جزء هام من الأصول عند البيع أو عندما لا يتوقع أي منافع اقتصادية مستقبلية أو خدمة ممكنة من استخدامها المستمر. إن أي ربح أو خسارة تنشأ عن استبعاد الأصول (محسوبيًا بالفرق بين صافي متحصلات البيع والقيمة الدفترية للأصل) يتم إثباته في قائمة الأداء المالي عند التوقف عن الإثبات.

مشروعات تحت التنفيذ

تقيد مشروعات تحت التنفيذ بالتكلفة ناقصاً الخسائر المتراكمة للهبوط في القيمة (إن وجدت). ويتم تحويل التكلفة إلى الممتلكات والمعدات/ الأصول غير الملموسة عندما تكون متاحة للاستخدام في الغرض الذي أنشأت من أجله، ويتم حينها بدء عملية احتساب الاستهلاك / الاطفاء.

3-5 الأصول غير الملموسة

يتم قياس الأصول غير الملموسة المقتناة بشكل مستقل بالتكلفة عند الإثبات الأولي. بعد الإثبات الأولي، تقاس الأصول غير الملموسة بالتكلفة ناقصاً أي اطفاء متراكم وخسائر متراكمة للهبوط في قيمة الأصل.

يتم تقييم الأعمار الانتاجية للأصول غير الملموسة لتكون محددة أو غير محددة.

يتم إطفاء الأصول غير الملموسة ذات العمر الانتاجي المحدد على مدى العمر الانتاجي للأصول كما يلي:

السنوات	
5	برامج حاسب الآلي

يتم تقييم الأصول غير الملموسة ذات العمر الإنتاجي المحدد لتحديد الهبوط في القيمة إذا كان هناك مؤشراً على أن الأصول غير الملموسة قد تعرضت لانخفاض في القيمة.

يتم مراجعة سنة الاطفاء وطريقة الاطفاء للأصول غير الملموسة ذات الأعمار الإنتاجية المحددة على الأقل في نهاية سنة كل تقرير مالي. يتم احتساب التغيرات في العمر الانتاجي المتوقع أو النمط المتوقع لاستهلاك المنافع الاقتصادية المستقبلية المتضمنة في الأصل عن طريق تغيير سنة أو طريقة الاطفاء، حسيما يقتضي الحال، ويتم اعتبارها كتغيرات في التقديرات المحاسبية بشكل مستقبلي. يتم إثبات مصروف الاطفاء للأصول غير الملموسة ذات الأعمار المحددة في قائمة الأداء المالي بما يتماشى مع وظيفة الأصول غير الملموسة.

يتم قياس الأرباح أو الخسائر الناتجة عن التوقف عن الاثبات الأصول غير الملموسة بالفرق بين صافي متحصلات الاستبعاد والقيمة الدفترية للأصل ويتم إثباته في قائمة الأداء المالي عند التوقف عن الاثبات.

6-3 الهبوط في قيمة الأصول

تقوم الهيئة في نهاية كل سنة مالية بتقييم ما إذا كان هناك أي مؤشر على هبوط في قيمة الأصول غير المولدة للنقد. وعندما يوجد أي مؤشر من هذا القبيل، أو عندما يكون اختبار هبوط القيمة للأصل مطلوباً، تقوم الهيئة بتقدير المبلغ الممكن استرداده من الأصل والذي يساوي القيمة العادلة للأصل مطروحاً منها تكاليف الاستبعاد أو قيمة الاستخدام أيهما أكبر. ولاحتساب قيمة الاستخدام تتبع الهيئة طريقة تكلفة الإحلال المستهلكة.

عندما تزيد القيمة الدفترية للأصل عن مبلغ الخدمة الممكن استرداده، يعتبر الأصل قد هبطت قيمته ويتم تخفيضه إلى مبلغ الخدمة القابل للاسترداد.

يتم إجراء تقويم لكل أصل في تاريخ كل تقرير مالي لتحديد ما إذا كان هناك أي مؤشر على أن خسائر انخفاض القيمة المسجلة سابقاً لم تعد موجودة أو ربما انخفضت. في حالة وجود مثل هذا المؤشر، فإن الهيئة تقوم بتقدير مبلغ الخدمة القابل للاسترداد ويتم إلغاء خسارة الانخفاض في القيمة المثبتة سابقاً فقط في حالة حدوث تغيير في الافتراضات المستخدمة لتحديد مبلغ الخدمة القابل للاسترداد الخاص بالأصل. يكون الإلغاء محدوداً بحيث لا تتجاوز القيمة الدفترية للأصل مبلغ الخدمة القابل للاسترداد، ولا تتجاوز القيمة الدفترية بعد خصم الاستهلاك في حالة عدم إثبات خسارة هبوط القيمة للأصل في السنوات السابقة. ويتم إثبات الالغاء لخسارة الهبوط في قائمة الأداء المالي.

7-3 منافع الموظفين

منافع ما بعد انتهاء الخدمة

برامج المنافع المحددة

لدى الهيئة برنامج ما بعد نهاية الخدمة وهي منافع محددة لموظفيها وهذه المنافع غير ممولة. يتم إعادة تقييم التزامات المنافع المحددة على أساس دوري من قبل إدارة الهيئة باستخدام طريقة وحدة الائتمان المتوقعة. يتم تحديد القيمة الحالية لالتزامات المنافع المحددة عن طريق خصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة باستخدام أسعار الفائدة لسندات الشركات عالية الجودة المقومة بالعملة التي سيتم دفع الاستحقاقات بها والتي تحتوي على شروط تقارب شروط الالتزام ذي الصلة. استخدمت الهيئة المعدلات التقريبية للسندات الحكومية. يتم احتساب صافي تكلفة الفائدة من خلال تطبيق معدل الخصم على صافي رصيد التزام المنافع المحددة ويتم تضمين هذه التكلفة في حساب منافع الموظفين في قائمة الأداء المالي.

يتم إثبات أرباح وخسائر إعادة القياس الناتجة عن تسويات الخبرة والتغيرات في الافتراضات الاكتوارية في السنة التي تحدث فيها في قائمة التغيرات في صافي الأصول. تدرج التغيرات في القيمة الحالية لالتزامات المنافع المحددة الناتجة عن تعديلات الخطة فوراً في قائمة الأداء المالي لتكاليف الخدمة السابقة.

برامج المساهمات المحددة

تتم المحاسبة عن اشتراكات فرع المعاشات في مؤسسة التأمينات الاجتماعية على أنها مدفوعات لبرامج مساهمات محددة وبالتالي يتم إثباتها على أنها مصروفات عندما يؤدي الموظفون الخدمات التي تخولهم الحق في هذه المساهمات. تدفع هذه الاشتراكات أولاً بأول لذا يتم قياسها بمبالغها غير المخصومة.

منافع الموظفين قصيرة الأجل

هي منافع الموظفين التي يتوقع تسويتها بشكل كامل قبل اثني عشر شهراً بعد نهاية فترة القوائم المالية التي يقدم فيها الموظفون الخدمات المتعلقة بها، وتشمل الأجور والرواتب واشتراكات فرع الأخطار في التأمينات الاجتماعية؛ والإجازات السنوية مدفوعة الأجر والإجازات المرضية مدفوعة الأجر؛ والمنافع العينية (مثل التأمين الطبي، والسكن، والسيارات) للموظفين الحاليين. عندما يقدم موظف خدمة للهيئة خلال الفترة المحاسبية، يتم إثبات المبلغ غير المخصوم لمنافع الموظفين قصيرة الأجل المتوقع أن تدفع في مقابل تلك الخدمة على أنه (أ) التزام (مصروف مستحق) بعد طرح أي مبلغ سدد بالفعل، و(ب) مصروف.

تسجل تكاليف منافع الموظفين على أنها مصروفات، ما لم يتطلب معيار أو يسمح بتضمين المنافع في تكلفة أصل ما.

8-3 الاحتياطات

وفقاً للمادة الرابعة عشر من نظام السوق المالية تقوم الهيئة نهاية كل سنة مالية بتحويل الفائض من الموارد التي تتقاضاها إلى وزارة المالية بعد اقتطاع جميع النفقات الجارية والرأسمالية التي تحتاج إليها (احتياطي نفقات). وكذلك بعد تكوين (احتياطي عام) بما يعادل ضعف إجمالي نفقاتها المبينة في ميزانيتها السنوية السابقة.

9-3 الإيرادات

الإيرادات من المعاملات غير التبادلية

الرسوم والغرامات والعقوبات

تثبت الهيئة إيرادات الرسوم عند وقوع الحدث وعند استيفاء ضوابط إثبات الأصول. إلا إذا وجد شرط مرتبط بالإيراد وينتج عن هذا الشرط التزام مستقبلي فيتم إثبات إيراد مؤجل بدلاً من إثبات إيرادات.

كما تثبت الهيئة إيرادات الغرامات والعقوبات عند التأكد بشكل موثوق من منافع اقتصادية متوقعة مقبوضة أو مستحقة القبض من قبل الهيئة نتيجة مخالفة القوانين أو الأنظمة، فيما يتم إثبات إيرادات الغرامات والعقوبات على الأفراد عندما يمكن قياس الإيراد وتوقيت تحصيله بطريقة يمكن الاعتماد عليها. وعندما لا يمكن قياس إمكانية أو توقيت تحصيل الإيراد بطريقة يمكن الاعتماد عليها يتم إثبات الإيراد عند تحصيله.

عمولات التداول

يتم تسجيل ما تتقاضاه الهيئة عن الخدمات المرتبطة بالسوق المالية السعودية بموجب الإشعارات التي يتم استلامها من شركة مجموعة تداول السعودية الفايضة («تداول») وتعد عمولات التداول في السوق الرئيسية للأسهم هي الجزء الأكبر من إيرادات عمولات التداول وتبلغ حصة الهيئة من إيرادات التداول بنسبة (3) نقطة أساس من قيمة الصفقة المنفذة وذلك وفقاً لقرار مجلس الهيئة رقم (1-41-2022).

تقديم الخدمات

تثبت الهيئة إيرادات تقديم الخدمات عندما يمكن تقدير نتيجة المعاملة بشكل يمكن الاعتماد عليه. عندما لا يمكن قياس النتيجة بشكل يمكن الاعتماد عليه، يتم إثبات الإيرادات فقط إلى الحد الذي يمكن فيه استرداد النفقات المتكبدة.

الإيرادات من المعاملات التبادلية

إيرادات عوائد الودائع

يتم استحقاق إيرادات الودائع باستخدام طريقة العائد الفعلي. تقدر خصومات العائد الفعلي المكاسب النقدية المستقبلية خلال العمر المتوقع للأصل المالي إلى صافي القيمة الدفترية لذلك الأصل. تطبق هذه الطريقة العائد على رصيد المبلغ الرئيسي لتحديد إيراد الودائع في كل سنة.

10-3 عقود الإيجار

يتم تصنيف عقد الإيجار على أنه عقد إيجار تشغيلي إذا كان لا يحول بصورة جوهرية المخاطر والمناافع المرتبطة بملكية الأصل إلى الهيئة. يتم إثبات دفعات عقود الإيجار من عقود الإيجارات التشغيلية على أنها مصروفات بطريقة القسط الثابت على مدة عقد الإيجار.

لا يوجد لدى الهيئة أي ترتيبات لعقود الإيجار التمويلي.

11-3 الالتزامات المحتملة

لا تثبت الهيئة الالتزامات المحتملة، ولكنها تفصح عن تفاصيل الالتزامات المحتملة في الايضاحات حول القوائم المالية، ما لم يكن احتمال تدفق خارج لموارد تنطوي على منافع اقتصادية مستقبلية يعد احتمالاً كبيراً.

12-3 الأصول المحتملة

لا تثبت الهيئة الأصول المحتملة، ولكنها تفصح عن تفاصيل الأصل المحتمل عندما يتأكد وجوده - فقط - بوقوع أو عدم وقوع واحد أو أكثر من الأحداث المستقبلية غير المؤكدة والتي ليست كلها ضمن سيطرة الهيئة في الايضاحات حول القوائم المالية. يتم تقويم الأصول المحتملة - بشكل مستمر - لضمان أن تنعكس التطورات - بشكل مناسب - في القوائم المالية، وإذا أصبح في حكم المؤكد أنه سوف يحدث تدفق داخل لمنافع اقتصادية، يتم إثبات الأصل والدخل المتعلق به في القوائم المالية للسنة التي يحدث فيها التغير.

13-3 الأطراف ذات العلاقة

تعتبر الهيئة الطرف ذي صلة الشخص أو المنشأة التي تكون لديها القدرة على التحكم بشكل فردي أو مشترك، أو ممارسة تأثير كبير على الهيئة، أو العكس. يعتبر أعضاء مجلس الإدارة الرئيسيين وشركة تداول والأكاديمية المالية أطرافاً ذات علاقة وتضم أعضاء مجلس الهيئة.

14-3 تحويل العملات الأجنبية

يتم تحويل المعاملات بالعملة الأجنبية إلى الريال السعودي بأسعار التحويل السائدة عند إجراء المعاملة. ويتم تحويل الأصول والالتزامات المالية بالعملات الأجنبية «إن وجدت» إلى الريال السعودي بالأسعار السائدة في تاريخ قائمة المركز المالي. ويتم إدراج المكاسب والخسائر الناتجة من تحويل العملات الأجنبية ضمن قائمة الأداء المالي.

15-3 المخصصات

يتم إثبات المخصصات عند وجود التزامات حالية (قانونية أو متوقعة) ناتجة عن أحداث سابقة، وأنه من المحتمل أن يتطلب الأمر استخدام موارد تنطوي على منافع اقتصادية لسداد الالتزام وأنه يمكن تقدير مبلغ هذا الالتزام بشكل موثوق به.

وفي الحالات التي تتوقع فيها إدارة الهيئة استرداد بعض أو كل المخصصات، على سبيل المثال بموجب عقد تأمين، فإنه يتم إثبات المبالغ المستردة كأصل مستقل وذلك فقط عندما تكون عملية الاسترداد مؤكدة فعلاً.

4. الأحكام والتقديرات الهامة

يتطلب إعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام من الإدارة إبداء أحكام وتقديرات وافتراسات تؤثر على مبالغ الإيرادات والمصروفات والأصول والالتزامات الظاهرة في القوائم المالية والإفصاحات المرفقة بها، والإفصاحات عن الالتزامات المحتملة والأصول المحتملة. وعلى الرغم من ذلك فإن عدم التأكد من هذه الافتراضات والتقديرات قد ينتج عنه ما يتطلب إجراء تعديلات هامة على القيمة الدفترية للأصول أو الالتزامات التي قد تتأثر بذلك في فترات مستقبلية.

التقديرات والافتراضات

فما يلي الافتراضات الرئيسية التي تم الأخذ بها عند تقدير أثر الظروف المستقبلية على الأرقام الظاهرة في القوائم المالية والإفصاحات المتعلقة بها في تاريخ إعداد القوائم المالية والتي يرتبط بها مخاطر جوهرية قد تسبب تعديلات هامة على القيم الدفترية للأصول والالتزامات خلال السنة المالية القادمة. اعتمدت الهيئة في تقديراتها وافتراساتها على المعايير المتاحة عند إعداد القوائم المالية. إلا أنه يمكن أن تتغير الظروف والافتراضات القائمة حول التطورات المستقبلية وفقاً للتغيرات في السوق أو الظروف الناشئة خارج سيطرة الهيئة. وتنعكس هذه التغيرات على الافتراضات عند حدوثها.

التقديرات المتعلقة بالأعمار الإنتاجية والقيم المتبقية

يتم تقدير الأعمار الإنتاجية والقيم المتبقية للأصول باستخدام المؤشرات التالية للتوعية والاستخدام المستقبلي المحتمل والقيمة من التلخص:

« طبيعة الأصول وقابليتها للتكيف مع التغيرات في التكنولوجيا والعمليات.

« طبيعة العمليات التي يتم فيها توظيف الأصل.

« توافر التمويل لاستبدال الأصول.

« التغيرات في السوق فيما يتعلق بالأصل.

الهبوط في قيمة الأصول غير المالية والأصول غير المولدة للنقد

تقوم الهيئة بمراجعة واختبار القيمة الدفترية للأصول غير المولدة للنقد عندما تشير الأحداث أو التغيرات في الظروف إلى أنه قد يكون هناك هبوط في إمكانيات الخدمة المستقبلية التي يمكن توقعها بشكل معقول من الأصل. عندما توجد مؤشرات هبوط محتمل، تقوم الهيئة بإجراء اختبارات هبوط القيمة، والتي تتطلب تحديد القيمة العادلة للأصل ومبلغ الخدمة القابل للاسترداد. يعتمد تقدير هذه المدخلات في الحساب على تقديرات الاستخدام والافتراضات. إن أي تغييرات لاحقة على العوامل التي تدعم هذه التقديرات والافتراضات قد يكون لها تأثير على القيمة الدفترية المبلغ عنها للأصل ذي الصلة.

المخصصات

يتم قياس المخصصات باستخدام أفضل تقديرات الإدارة المطلوبة لتسوية الالتزام في تاريخ التقرير، ويتم خصمها إلى القيمة الحالية التي يكون لها أثر ذا أهمية نسبية.

قياس التزام المنافع المحددة للموظفين

يتم تحديد تكاليف التزام منافع الموظفين المحددة ومنافع ما بعد الخدمة باستخدام تقييمات اكتوارية. يتضمن التقييم الاكتواري وضع افتراضات متعددة قد تختلف عن التطورات الفعلية في المستقبل. وهذه تتضمن تحديد معدل الخصم وزيادات الرواتب المستقبلية ومعدل دوران الموظفين ومعدلات الوفاة. ونظراً لتعقيد التقييم، فإن الافتراضات الأساسية وطبيعتها طويلة الأجل تجعل من التزام المنافع المحددة بالغ الحساسية بالنسبة للتغيرات في هذه الافتراضات.

تجري الهيئة التقييم الاكتواري بشكل سنوي ويتم مراجعة الافتراضات في تاريخ القوائم المالية السنوية.

الهبوط في الذمم المدينة وسلف الموظفين

تقوم الهيئة بتقييم السلف والذمم المدينة من العمليات التبادلية وغير التبادلية في نهاية كل سنة مالية. عند تحديد ما إذا كان يجب تسجيل خسارة انخفاض القيمة في الفائض أو العجز، تقوم الهيئة بتقييم المؤشرات الموجودة في السوق لتحديد ما إذا كانت هذه المؤشرات تدل على هبوط قيمة السلف والذمم المدينة.

عندما لا يتم تحديد هبوط في القيمة، يتم احتساب الهبوط في قيمة الذمم المدينة من المعاملات التبادلية وغير التبادلية على أساس المحفظة، بناءً على نسب الخسارة التاريخية المعدلة للظروف الاقتصادية العامة والمؤشرات الأخرى الموجودة في تاريخ التقرير والتي ترتبط بالتخلف عن السداد. يتم تطبيق نسب الخسارة السنوية على أرصدة السلف في المحفظة وتغييرها إلى سنة ظهور الخسارة المقدرة.

5. المعايير الجديدة أو التعديلات والمتطلبات المرتقبة

فيما يلي بياناً بالمعايير الدولية للقطاع العام الجديدة الصادرة وغير سارية التأثير حتى تاريخ إصدار القوائم المالية. تعتزم الهيئة اتباع هذه المعايير عندما ينطبق موعد سريانها.

معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام رقم (43) « الإيجارات »

يقدم المعيار رقم (43) للمستأجرين نموذج وحيد للمحاسبة عن عقود الإيجار. يقوم المستأجر بالاعتراف بالأصل المتعلق بحق الاستخدام الذي يمثل حقه في استخدام الأصل ذو الصلة بالإضافة إلى التزام الإيجار الذي يمثل التزامه بسداد دفعات الإيجار. توجد إعفاءات اختيارية لعقود الإيجار قصيرة الأجل وعقود الإيجار للأصول ذات القيمة المنخفضة. تبقى طريقة المحاسبة المتبعة من المؤجر مشابهة للمعيار الحالي أي يستمر المؤجرون في تصنيف عقود الإيجار إلى عقود إيجار تمويلي أو تشغيلي.

يطبق المعيار في أو بعد 1 يناير 2025م مع السماح بالتطبيق المبكر في حال تطبيق المنشأة لمعيار 41. كما في تاريخ اعتماد هذه القوائم المالية، لم تقم الهيئة بتطبيق المعيار حيث أن الهيئة لديها عقود إيجار تشغيلية بقيمة 4 مليون ريال سعودي وتمتد إلى 3 سنوات.

معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام رقم (44) « الأصول غير المتداولة المحتفظ بها للبيع و العمليات المتوقعة »

قد تخطط كيانات القطاع العام للتخلص من الأصول غير المتداولة التي لم تعد هناك حاجة إليها. يمكن لهذه الكيانات النظر في خيارات مختلفة حول كيفية التصرف في هذه الأصول ، ويقدم المعيار الارشادات حول كيفية حساب الأصول غير المتداولة عندما تكون متاحة للبيع بشروط تجارية.

يطبق المعيار في أو بعد 1 يناير 2025م مع السماح بالتطبيق المبكر. كما في تاريخ اعتماد هذه القوائم المالية لم تقم الهيئة بتطبيق المعيار ولا تتوقع حدوث أثر هام عند تطبيقه.

معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام رقم (45) « الممتلكات، الآلات والمعدات »

الهدف من هذا المعيار رقم (45) هو وصف المعالجة المحاسبية للممتلكات والآلات والمعدات حتى يتمكن مستخدمو القوائم المالية من التعرف على معلومات حول استثمار المنشأة في ممتلكاتها ومعداتھا والتغيرات في هذا الاستثمار. تتمثل القضايا الرئيسية في محاسبة الممتلكات والمنشآت والمعدات في الاعتراف بالأصول وتحديد قيمتها الدفترية وتكاليف الاستهلاك وخسائر انخفاض القيمة التي سيتم الاعتراف بها

يطبق المعيار في أو بعد 1 يناير 2025م مع السماح بالتطبيق المبكر للمنشآت التي تطبق معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام رقم (43 و 44 و 46). كما في تاريخ اعتماد هذه القوائم المالية لم تقم الهيئة بتطبيق المعيار ولا تتوقع حدوث أثر هام عند تطبيقه حيث سوف تستمر إدارة الهيئة على نموذج التكلفة التاريخية.

معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام رقم (46) « قياس الأصول والالتزامات »

الهدف من هذا المعيار هو تحديد أسس القياس التي تساعد في عكس تكلفة الخدمات والقدرة التشغيلية والقدرة المالية للأصول والالتزامات بشكل عادل. ويحدد المعيار المناهج في إطار أسس القياس تلك التي سيتم تطبيقها من خلال المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام الفردية لتحقيق أهداف إعداد التقارير المالية

يطبق المعيار في أو بعد 1 يناير 2025م مع السماح بالتطبيق المبكر. كما في تاريخ اعتماد هذه القوائم المالية لم تقم الهيئة بتطبيق المعيار ولا تتوقع حدوث أثر هام عند تطبيقه.

معيـار المحاسبة الدولي للقطاع العام رقم (47) « الإيرادات »

الهدف من هذا المعيار هو وضع المبادئ التي يجب على المنشأة تطبيقها لتقديم معلومات مفيدة لمستخدمي القوائم المالية حول طبيعة ومبلغ وتوقيت وعدم التأكد من الإيرادات والتدفقات النقدية الناشئة عن معاملات الإيرادات.

ولتحقيق الهدف الوارد، يتطلب من المنشأة أن يأخذ في الاعتبار شروط المعاملة وجميع الحقائق والبيانات ذات الصلة لتحديد نوع معاملة الإيرادات؛ وأيضاً يحدد المتطلبات المحاسبية لحساب معاملة الإيرادات.

يطبق المعيار في أو بعد 1 يناير 2026م مع السماح بالتطبيق المبكر. كما في تاريخ اعتماد هذه القوائم المالية لم تقم الهيئة بتطبيق المعيار ولا تتوقع حدوث أثر هام عند تطبيقه.

معيـار المحاسبة الدولي للقطاع العام رقم (48) « مصاريف التحويل »

هدف هذا المعيار هو وضع المبادئ التي يجب أن يطبقها مقدم التحويل (المنشأة) للإبلاغ عن معلومات مفيدة لمستخدمي القوائم المالية حول طبيعة ومبلغ وتوقيت وعدم التأكد من النفقات والتدفقات النقدية الناشئة عن معاملات مصاريف التحويل.

ولتحقيق الهدف الوارد، يتطلب من المنشأة أن يأخذ في الاعتبار شروط المعاملة وجميع الحقائق والبيانات ذات الصلة لتحديد نوع معاملة مصاريف التحويل؛ وأيضاً يحدد المتطلبات المحاسبية لحساب معاملة مصاريف التحويل.

يطبق المعيار في أو بعد 1 يناير 2026م مع السماح بالتطبيق المبكر. كما في تاريخ اعتماد هذه القوائم المالية لم تقم الهيئة بتطبيق المعيار ولا تتوقع حدوث أثر هام عند تطبيقه.

معيـار المحاسبة الدولي للقطاع العام رقم (49) « خطط منافع التقاعد »

الهدف من هذا المعيار هو تحديد متطلبات المحاسبة وإعداد التقارير لخطط منافع التقاعد في القطاع العام، والتي توفر منافع التقاعد لموظفي القطاع العام وغيرهم من المشاركين المؤهلين.

يطبق المعيار في أو بعد 1 يناير 2026م مع السماح بالتطبيق المبكر. كما في تاريخ اعتماد هذه القوائم المالية لم تقم الهيئة بتطبيق المعيار ولا تتوقع حدوث أثر هام عند تطبيقه.

6. نقد ومعادلات النقد

كما في 31 ديسمبر 2023م	كما في 31 ديسمبر 2024م	
1,095,296	4,604,169	النقد في البنك (الحسابات الجارية)
1,095,296	4,604,169	

7. ودائع لأجل

كما في 31 ديسمبر 2023م	كما في 31 ديسمبر 2024م	
3,303,000,000	4,392,000,000	ودائع لأجل (7-أ)
3,303,000,000	4,392,000,000	

(7-أ) تتمثل الودائع لأجل في قيمة ودائع لدى بنوك محلية يمكن استردادها دون قيود أو تكلفة وبمعدلات فائدة مختلفة حسب أسعار الفائدة السائدة. يترتب على هذه الودائع عمولة خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024م بمبلغ 249,856,954 ريال سعودي (31 ديسمبر 2023م: 177,574,698 ريال سعودي) (إيضاح 17)

8. ذمم مدينة

كما في 31 ديسمبر 2023م	كما في 31 ديسمبر 2024م	(8-أ) ذمم مدينة من معاملات تبادلية
1,168,918	--	الأكاديمية المالية (إيضاح 21)
1,168,918	--	

كما في 31 ديسمبر 2023م	كما في 31 ديسمبر 2024م	(8-ب) ذمم مدينة من معاملات غير تبادلية
53,096,683	58,445,706	شركة مجموعة تداول السعودية القابضة (تداول) (إيضاح 21)
1,047,767	390,457	عملاء آخرين
54,144,450	58,836,163	

9. دفعات مقدمة وأصول متداولة أخرى

كما في 31 ديسمبر 2023م	كما في 31 ديسمبر 2024م	
--	557,885,382	ذمم مدينة أخرى*
49,206,972	60,976,032	مصروفات مدفوعة مقدماً
28,158,067	37,151,725	إيرادات مستحقة
4,857,821	3,192,619	مصروفات انتداب موظفين مقدمة
82,222,860	659,205,758	

* يتمثل رصيد الذمم المدينة الأخرى في المستحق من شركة إدارة وتطوير مركز الملك عبد الله المالي (كافد) بقيمة 557.9 مليون ريال سعودي وهو المبلغ المتوقع استرداده من قيمة المبالغ المدفوعة سابقاً مقابل مبنى الهيئة السابق في المركز المالي بعد خصم قيمة الاتفاقيات المشار إليها بإيضاح 11.

10. ممتلكات ومعدات

	أراضي	مباني	ديكورات وتحسينات	أثاث ومعدات مكتبية	سيارات	أجهزة حاسب آلي	الإجمالي 2024م	الإجمالي 2023م
التكلفة:								
في 1 يناير 2024م	114,700,000	132,300,020	87,205,037	79,414,666	1,015,000	55,622,024	470,256,747	471,266,194
إضافات	--	--	470,444	3,039,786	1,872,200	1,271,138	6,653,568	4,242,222
محول من مشروعات تحت التنفيذ (إيضاح 11)	--	--	--	1,858,156	--	436,393	2,294,549	455,137
استبعادات	--	--	--	(13,440)	(1,138,050)	(21,940)	(1,173,430)	(5,706,807)
في 31 ديسمبر 2024م	114,700,000	132,300,020	87,675,481	84,299,168	1,749,150	57,307,615	478,031,434	470,256,746
الاستهلاك المتراكم:								
في 1 يناير 2024م	--	47,297,257	85,893,675	72,595,026	820,934	49,605,460	256,212,352	247,898,267
استهلاك	--	3,969,001	839,079	2,633,779	505,544	3,899,182	11,846,585	13,890,213
استبعادات	--	--	--	(10,745)	(767,507)	(10,569)	(788,821)	(5,576,128)
في 31 ديسمبر 2024م	--	51,266,258	86,732,754	75,218,060	558,971	53,494,073	267,270,116	256,212,352
صافي القيمة الدفترية								
في 31 ديسمبر 2024م	114,700,000	81,033,762	942,727	9,081,108	1,190,179	3,813,542	210,761,318	
في 31 ديسمبر 2023م	114,700,000	85,002,763	1,311,361	6,819,640	194,066	6,016,564		214,044,394

11. مشروعات تحت التنفيذ

الرصيد كما في 1 يناير 2024م	إضافات	محول إلى أصول غير ملموسة (إيضاح 12)	محول إلى ممتلكات ومعدات (إيضاح 10)	تعديلات	الرصيد كما في 31 ديسمبر 2024م
1,690,626,849	--	--	--	(702,835,382)	987,791,467
22,759,927	5,628,445	(2,263,291)	(2,294,549)	--	23,830,532
1,713,386,776	5,628,445	(2,263,291)	(2,294,549)	(702,835,382)	1,011,621,999

(11-أ) بتاريخ فبراير 2024م، قامت إدارة الهيئة بتوقيع اتفاقية مع شركة إدارة وتطوير مركز الملك عبد الله المالي (كافد) متضمنة أرض ومبنى بديل للهيئة في مركز الملك عبد الله المالي في الرياض.

بلغت القيمة الإجمالية لهذا المشروع 987.8 مليون ريال سعودي، وتشمل قيمة الأرض والمبنى بقيمة 767.1 مليون ريال سعودي وأعمال تنفيذ وتجهيز المبنى بقيمة 220.7 مليون ريال سعودي. كما تم الاتفاق على استئجار مواقف سيارات لموظفي الهيئة في المركز المالي لمدة 99 عامًا بقيمة 145 مليون ريال سعودي. ومن المتوقع استرداد المتبقي من المبالغ المدفوعة سابقًا مقابل مبنى الهيئة السابق في المركز المالي بعد خصم قيمة الاتفاقيات المشار إليها بقيمة 557.9 مليون ريال سعودي (إيضاح 9).

12. أصول غير ملموسة

2023م	2024م	
التكلفة		
70,688,004	76,233,273	الرصيد في بداية السنة
254,928	1,268,300	إضافات
5,290,341	2,263,291	محول من مشروعات تحت التنفيذ (إيضاح 11)
76,233,273	79,764,864	الرصيد في نهاية السنة
اطفاء المتراكم		
55,770,503	62,263,812	الرصيد في بداية السنة
6,493,309	5,562,641	اطفاء محمل خلال السنة
62,263,812	67,826,453	الرصيد في نهاية السنة
13,969,461	11,938,411	صافي القيمة الدفترية

13. موردين وضمم دائرة من معاملات تبادلية

كما في 31 ديسمبر 2023م	كما في 31 ديسمبر 2024م	
3,000,136	218,852	موردين خدمات
558,325	438,208	أخرى
3,558,461	657,060	

14. مصروفات مستحقة والتزامات متداولة أخرى

كما في 31 ديسمبر 2023م	كما في 31 ديسمبر 2024م	
327,572,286	619,620,730	مستحقات تنظيمية (*)
92,165,429	96,410,080	مستحقات موظفين
14,184,241	15,296,497	مصروفات مستحقة
4,420,806	2,139,938	أخرى
438,342,762	733,467,245	

(*) يتمثل الرصيد في قيمة التزام تنظيمي طبقاً لنظام السوق المالية وتم اعتماده من قبل مجلس إدارة الهيئة وفقاً لصلاحياته ويخص مستحقات متوقع دفعها خلال العام 2025م.

15. مخصص مكافأة نهاية الخدمة

يبين ما يلي التغيرات في القيمة الحالية للالتزام المنافع المحددة:

2023م	2024م	
383,515,033	399,460,093	التزام المنافع المحددة كما في بداية السنة
32,833,244	35,142,520	تكلفة الخدمة الحالية
20,556,406	22,369,765	تكلفة العمولة
(35,064,697)	(35,363,321)	المنافع المدفوعة
(2,379,893)	19,337,429	خسارة / (ربح) اكتوارية
399,460,093	440,946,486	التزام المنافع المحددة كما في نهاية السنة

أهم الافتراضات الاكتوارية المستخدمة في حساب مخصص مكافأة نهاية الخدمة (خطة منافع محددة غير ممولة) هي كما يلي:

31 ديسمبر 2023م	31 ديسمبر 2024م	
5.6%	5.2%	معدل الخصم
5%	5%	معدل زيادة الراتب
7.5%	8%	معدلات دوران الموظفين

« يتم تحديد القيمة المتوقعة لنهاية الخدمة في إطار البرنامج لكل موظف على النحو التالي:

« يتم توقع المرتب المستقبلي عند المعدل المفترض لزيادة الراتب.

« ثم يتم تحديد القيمة الحالية الاكتوارية باستخدام قواعد الخطة، ومعدل الخصم المفترض ومعدل الوفيات ومعدل دوران الموظفين.

« بعد ذلك يتم توزيع الالتزام المحدد على مدار سنوات الخدمة المتوقعة للموظف، مع تحديد الالتزام المتوقع بالتساوي على مدار كل سنة من الخدمة السابقة لحساب التزام المنافع المحددة.

وفيما يلي تحليل الحساسية للافتراضات الاكتوارية الجوهرية:

المخصص كما في 31 ديسمبر 2024م	التغير %	
440,946,486	0.0%	الافتراضات الأساسية
421,699,278	(4.4%)	أساس معدل الخصم + 0.5%
461,612,876	4.7%	أساس معدل الخصم - 0.5%
460,367,060	4.4%	أساس معدل زيادة الراتب + 0.5%
422,665,307	(4.1%)	أساس معدل زيادة الراتب - 0.5%
440,191,710	(0.2%)	معدل دوران الموظفين 110%
441,687,039	0.2%	معدل دوران الموظفين 90%

المخصص كما في 31 ديسمبر 2023م	التغير %	
399,460,093	0.0%	الافتراضات الأساسية
381,744,432	(4.4%)	أساس معدل الخصم + 0.5%
418,503,474	4.8%	أساس معدل الخصم - 0.5%
417,430,730	4.5%	أساس معدل زيادة الراتب + 0.5%
382,568,533	(4.2%)	أساس معدل زيادة الراتب - 0.5%
399,461,910	0.0%	معدل دوران الموظفين 110%
399,414,914	0.0%	معدل دوران الموظفين 90%

تم تحديد تحليل الحساسية أعلاه بطريقة تقوم على استقراء التأثير على التزام المنافع المحددة نتيجة للتغيرات المعقولة في الافتراضات الرئيسية التي تحدث في نهاية فترة التقرير المالي. يستند تحليل الحساسية على أساس التغير في الافتراضات الرئيسية مع بقاء جميع الافتراضات الأخرى ثابتة. قد لا يكون تحليل الحساسية ممثلاً عن التغير الفعلي في التزام المنافع المحددة حيث انه من غير المحتمل حدوث تغير في الافتراضات بمنأى عن بعضها البعض.

يوضح الجدول أدناه توقعات الالتزامات غير المخصصة لمنافع نهاية الخدمة للموظفين لمدة خمس سنوات على أساس الافتراضات وبيانات الموظفين المستخدمة في حساب الالتزامات لتاريخ 31 ديسمبر 2024م:

العوائد المتوقعة دفعها خلال السنة	المبلغ
السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025م	38,753,062
السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2026م	41,357,430
السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2027م	45,255,538
السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2028م	45,246,556
السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2029م	49,154,642

تقوم الهيئة بإجراء التقييم الاكتواري لمنافع الموظفين في نهاية كل سنة مالية.

16. الاحتياطات

تنص المادة الرابعة عشرة من نظام السوق المالية على تحويل الفائض من الموارد التي تتقاضاها الهيئة إلى وزارة المالية بعد تكوين الاحتياطات وهي:

« احتياطي نفقات ويعادل جميع النفقات الجارية والرأسمالية في ميزانية الهيئة للسنة المقبلة وقد بلغ كما في 31 ديسمبر 2024م ما قدره 1,296,918,944 ريال سعودي (2023م: 1,155,886,296 ريال سعودي).

« احتياطي عام ويعادل ضعف إجمالي نفقات الهيئة المبينة في ميزانيتها السنوية السابقة وقد بلغ كما في 31 ديسمبر 2024م ما قدره 1,905,938,569 ريال سعودي (2023م: 1,776,203,184 ريال سعودي).

يتم تكوين الاحتياطات المبينة سابقا خصما من الفائض النقدي من موارد الهيئة كما في نهاية العام، وبذلك تكون الحركة على الفائض النقدي كما يلي:

2023م	2024م	
2,976,523,010	3,776,983,439	الفائض النقدي قبل تكوين الاحتياطات
		يخصم:
(1,155,886,296)	(1,296,918,944)	احتياطي النفقات
(1,776,203,184)	(1,905,938,569)	الاحتياطي العام
44,433,530	574,125,926	رصيد الفائض النقدي

تسجل الهيئة الفائض النقدي ضمن صافي الأصول، هذا وقد قامت الهيئة خلال عام 2024م بتحويل مبلغ 44,433,530 ريال سعودي إلى وزارة المالية (2023م: 223,294,728 ريال سعودي) من الفائض النقدي.

17. الإيرادات

جميع إيرادات الهيئة هي إيرادات غير تبادلية فيما عدا بعض إيرادات خدمات وأنشطة الهيئة وعوائد الودائع. وفيما يلي توزيع الإيرادات التبادلية وغير التبادلية:

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024م			
الإجمالي	غير تبادلي	تبادلي	
1,128,306,815	1,128,306,815	--	عمولات تداول الأوراق المالية
174,467,038	174,467,038	--	خدمات تداول وأنشطة الهيئة
261,203,791	261,203,791	--	مخالفات الأنظمة واللوائح التنفيذية
249,856,954	--	249,856,954	عوائد الودائع
1,813,834,598	1,563,977,644	249,856,954	
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023م			
الإجمالي	غير تبادلي	تبادلي	
804,763,731	804,763,731	--	عمولات تداول الأوراق المالية
161,938,212	160,528,317	1,409,895	خدمات تداول وأنشطة الهيئة
68,346,645	68,346,645	--	مخالفات الأنظمة واللوائح التنفيذية
177,574,698	--	177,574,698	عوائد الودائع
1,212,623,286	1,033,638,693	178,984,593	

18. رواتب ومزايا الموظفين

للجنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023م	للجنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024م	
238,910,849	252,852,580	رواتب
122,278,743	127,348,472	بدلات الموظفين
80,800,230	87,233,974	مكافآت موظفين
52,894,869	57,512,284	مكافأة نهاية الخدمة
42,893,487	44,161,839	تأمين طبي
30,279,258	31,829,296	حصة الهيئة في برنامج الادخار
29,638,054	31,215,337	تأمينات اجتماعية
3,293,318	6,701,713	رحلات العمل والمؤتمرات
10,389,448	12,200,150	أخرى
611,378,256	651,055,645	

19. مصروفات عمومية وإدارية

للجنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023م	للجنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024م	
48,450,094	68,851,432	مبادرات تطوير القطاع المالي *
26,733,933	40,015,838	صيانة
27,359,646	29,848,288	اشتراكات
17,419,258	18,781,677	خدمات عامة
12,698,634	14,902,843	برنامج حديثي التخرج
13,209,702	13,406,753	إيجارات
13,302,100	13,356,100	مكافآت أعضاء اللجان
7,489,836	7,663,247	اعلام وعلاقات عامة
2,419,317	2,156,509	مصروفات العقود التشغيلية
1,284,921	888,709	أخرى
170,367,441	209,871,396	

* يتضمن بند مبادرات تطوير القطاع المالي كما في 31 ديسمبر 2024م مبلغ 38,9 مليون ريال سعودي (31 ديسمبر 2023م مبلغ 39,9 مليون ريال سعودي) (إيضاح 21) وهو ما تتحمله هيئة السوق المالية من عجز الميزانية المعتمدة للأكاديمية المالية طبقاً لقرار مجلس الوزراء رقم (538).

20. الارتباطات

ارتباطات رأسمالية

تبلغ الارتباطات الرأسمالية كما في 31 ديسمبر 2024م ما قيمته 7,4 مليون ريال سعودي (31 ديسمبر 2023م ما قيمته 7,8 مليون ريال سعودي) حيث بلغت القيمة الإجمالية للعقود المتعلقة بها 30,7 مليون ريال سعودي (31 ديسمبر 2023م: 31,8 مليون ريال سعودي) بينما بلغ المنفذ منها 23,3 مليون ريال سعودي (31 ديسمبر 2023م: 24,1 مليون ريال سعودي).

ارتباطات عقود إيجار تشغيلي

الهيئة كمستأجر

فيما يلي الحد الأدنى لدفعات الإيجار المستقبلية بموجب عقود إيجاريه تشغيلية غير قابلة للإلغاء كما في نهاية سنة التقرير:

كما في 31 ديسمبر 2023م	كما في 31 ديسمبر 2024م	
989,878	1,433,089	خلال سنة
4,134,669	2,701,580	أكثر من سنة ولكن لا تتجاوز خمسة سنوات
5,124,547	4,134,669	

21. المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة وأرصدها

1-21 المستحق من طرف ذو علاقة

اسم الطرف ذو العلاقة	ايضاح	طبيعة العلاقة	الرصيد كما في 31 ديسمبر 2024م	الرصيد كما في 31 ديسمبر 2023م
شركة مجموعة تداول السعودية القابضة (تداول) (*)	8- ب	علاقة إشرافيه وتنظيمية	58,445,706	53,096,683
الأكاديمية المالية	8- أ	علاقة تنظيمية	--	1,168,918

2-21 المعاملات مع الاطراف ذوي العلاقة

قيمة المعاملات للسنة المنتهية في			
اسم الطرف ذو العلاقة	طبيعة التعامل	31 ديسمبر 2024م	31 ديسمبر 2023م
شركة مجموعة تداول السعودية القابضة (تداول)	إيرادات الهيئة من خلال تداول	1,258,376,815	926,763,730
	المحصل من تداول	1,253,027,792	891,046,091
الأكاديمية المالية	إيرادات	--	2,981,829
	المحصل من الاكاديمية	1,168,918	3,731,074
	دعم موازنة الاكاديمية	38,900,000	39,883,000

(*) يتمثل الرصيد المستحق على شركة مجموعة تداول السعودية القابضة «تداول» بشكل أساسي فيما تتقاضاه الهيئة عن الخدمات المرتبطة بالسوق المالية السعودية غير المحصلة حتى تاريخ قائمة المركز المالي، حيث يتم إصدار مطالبات أتعاب وعمولات تداول الأسهم والأوراق المالية الأخرى ويتم تحصيلها من قبل شركة مجموعة تداول السعودية القابضة «تداول» نيابة عن الهيئة إضافة إلى الرسم السنوي مقابل الخدمات التي تقدمها الهيئة والمرتبطة بالسوق المالية.

وفقاً لنظام هيئة السوق المالية وتطبيقاً للمادة الثانية والعشرون تخضع مجموعة تداول السعودية القابضة «تداول» لإشراف الهيئة بالإضافة إلى العلاقة التنظيمية المتمثلة فيما يلي:

تحديد لوائح السوق ومركز الإيداع ومركز المقاصة وقواعدها- كل فيما يخصه بالإضافة إلى شروط العضوية في كل منها ومتطلباتها.

يجب على السوق ومركز الإيداع ومركز المقاصة – كل فيما يخصه – عرض أسماء المرشحين لشغل عضوية مجالس إدارتها على مجلس الهيئة لأخذ موافقته على ترشيحهم قبل انتخاب الجمعية العامة للمساهمين لهم.

تحدد اللوائح والتعليمات التي يقرها مجلس الهيئة الإجراءات المتعلقة بعقد اجتماعات مجالس إدارات السوق ومركز الإيداع ومركز المقاصة، وكيفية اتخاذ القرارات فيها، وخطط تسيير أعمالها، والملاحيات والمهام المنوطة بكل من مجلس الإدارة والمدير التنفيذي، وسائر الأمور الإدارية والمالية ذات الصلة.

3-21 تعويضات كبار موظفي الإدارة في الهيئة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024م	للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023م	
8,521,307	8,385,775	مزايا كبار الموظفين قصيرة الأجل
508,202	604,767	منافع نهاية الخدمة
9,029,509	8,990,542	

بلغ عدد كبار موظفي الهيئة خلال السنة 5 موظفين (2023م: 5 موظفين) وجميعهم يعملون بدوام كامل.

22. الأدوات المالية وإدارة المخاطر

تتألف الأدوات المالية من النقد ومعادلات النقد والذمم المدينة والأصول المتداولة الأخرى والذمم الدائنة والالتزامات المتداولة الأخرى ولتقدير قيمتها العادلة تم افتراض أنها تعادل قيمتها الدفترية نظراً لطبيعتها واستحقاقها قصير الأجل.

القيمة العادلة

القيمة العادلة هي السعر الذي سيتم استلامه عند بيع أصول ما أو سداؤه عند تحويل التزامات ما بموجب معاملة نظامية تتم بين متعاملين في السوق بتاريخ القياس. يحدد قياس القيمة العادلة بافتراض أن معاملة بيع الأصول أو تحويل الالتزامات ستتم إما:

« في السوق الرئيسي للأصول أو الالتزامات، أو

« في حالة عدم وجود السوق الرئيسي، في أكثر الأسواق فائدة للأصول أو الالتزامات.

إن السوق الرئيسي أو الأكثر فائدة يجب أن تكون قابلة للوصول إليها من قبل الهيئة.

تقاس القيمة العادلة للأصول أو الالتزامات بافتراض أن المتعاملين في السوق سيستفيدون عند تسعير الأصول أو الالتزامات وأنهم يسعون لتحقيق أفضل مصالحهم الاقتصادية.

يأخذ قياس القيمة العادلة للأصول غير المالية بعين الاعتبار مقدرة المتعاملين في السوق على تحقيق منافع اقتصادية عن طريق الاستخدام الأفضل والأقصى للأصل أو بيعه لمتعاملين آخرين في السوق يستخدمون الأصل على النحو الأفضل وبأقصى حد.

تستخدم الهيئة طرق تقويم ملائمة وفقاً للظروف، وتتوفر بشأنها بيانات كافية لقياس القيمة العادلة وزيادة استخدام المدخلات القابلة للملاحظة وتقليل استخدام المدخلات غير القابلة للملاحظة.

تستخدم الهيئة المستويات التالية عند تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية والإفصاح عنها:

« المستوى الأول: الأسعار المتداولة في الأسواق النشطة لنفس الأداة (بدون تعديل)

« المستوى الثاني: الأسعار المتداولة في الأسواق النشطة للأصول والالتزامات المشابهة أو طرق تقييم أخرى يتم تحديد جميع مدخلاتها المهمة بناءً على بيانات السوق الممكن رصدها.

« المستوى الثالث: طرق تقييم لم تحدد أي من مدخلاتها المهمة بناءً على بيانات السوق الممكن رصدها.

بالنسبة للأصول والالتزامات التي يتم إثباتها في القوائم المالية بالقيمة العادلة بشكل متكرر، تقوم الهيئة بالتأكد فيما إذا تم التحويل بين المستويات الهرمية لقياس القيمة العادلة وذلك بإعادة تقويم التصنيف (على أساس مدخلات المستوى الأدنى الهامة لقياس القيمة العادلة ككل) في نهاية كل سنة مالية.

ولغرض الإفصاح عن القيمة العادلة، قامت الهيئة بتحديد فئات الأصول والالتزامات على أساس طبيعة وخصائص ومخاطر الأصول والالتزامات والتسلسل الهرمي لمستويات قياس القيمة العادلة المذكورة أعلاه

كما في 31 ديسمبر 2024م		كما في 31 ديسمبر 2023م
تصنيف الأدوات المالية		
أصول مالية بالتكلفة المطفأة		
نقد ومعادلات النقد	4,604,169	1,095,296
ودائع لأجل	4,392,000,000	3,303,000,000
ذمم مدينة من معاملات تبادلية	--	1,168,918
ذمم مدينة من معاملات غير تبادلية	58,836,163	54,144,450
سلف الموظفين	46,253,301	44,026,310
	4,501,693,633	3,403,434,974
التزامات مالية بالتكلفة المطفأة		
موردين وذمم دائنة من معاملات تبادلية	657,060	3,558,461
	657,060	3,558,461

إن القيمة العادلة للأصول والالتزامات المالية تقارب قيمتها الدفترية.

المخاطر

تتعرض الهيئة للمخاطر التالية نتيجة استخدامها للأدوات المالية:

مخاطر الفائدة

تمثل مخاطر أسعار الفائدة المخاطر الناتجة عن تذبذب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية لأداه مالية ما نتيجة التغيرات في أسعار الفائدة السائدة في السوق. تتعرض الأدوات المالية لمخاطر التغيرات في القيمة نتيجة التغيرات في معدلات سعر الفائدة لأصول والتزامات المالية ذات الفائدة المتغيرة. إن التغير المعقول المحتمل ل 100 نقطة أساس لأسعار الفائدة بتاريخ التقارير المالي يكون من شأنه زيادة (انخفاض) الأداء المالي بالمبالغ الموضحة أدناه. ويفترض التحليل أن جميع المتغيرات الأخرى ثابتة.

البند	زيادة / (نقص) نقاط الأساس	الأثر الزيادة / (النقص) على قائمة الأداء المالي
	31 ديسمبر 2024م	31 ديسمبر 2023م
ودائع لأجل	100+	40,295,833
	100-	(40,295,833)
سلف الموظفين	100+	(996,957)
	100-	1,034,807

مخاطر سعر الصرف الأجنبي

هي مخاطر تقلب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية بسبب التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية. ليس لدى الهيئة ذمم مدينة، أو ذمم دائنة، أو ارتباطات ملزمة، ذات أهمية نسبية بعملة أجنبية. كما ليس لدى الهيئة إيرادات بالعملية الأجنبية. معظم مشتريات الهيئة بالعملية الأجنبية تكون مقومة بالدولار الأمريكي ولا تكون الهيئة معرضة لمخاطر العملة من هذه المعاملات كون الريال مربوط بالدولار الأمريكي. المشتريات بعملة أجنبية أخرى ليست ذات أهمية نسبية. وبناءً عليه لا تتحوط الهيئة لمخاطر العملات الأجنبية. (في حال تعرض الهيئة لمخاطر عملات الأجنبية ذات أهمية نسبية تفصح عن التعرضات المهمة وطرق إدارة هذه المخاطر (إن وجدت) وتأثيرها على الفائض أو العجز والمركز المالي وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 30)

مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي مخاطر مواجهة الهيئة صعوبة الحصول على الأموال لمقابلة التزاماتها المتصلة بالأدوات المالية. تتضمن عملية إدارة مخاطر السيولة المتبعة لدى الهيئة التأكد وبأكبر قدر ممكن من توافر سيولة كافية لمقابلة التزاماتها حال استحقاقها.

لا يوجد لدى الهيئة مستحقات مالية تزيد عن سنة.

مخاطر الائتمان

تمثل مخاطر الائتمان عدم مقدرة الطرف المقابل على الوفاء بالتزاماته مقابل أداة مالية أو عقد عميل مما يؤدي إلى تكبد خسائر مالية. بالنسبة للأصول المالية المصنفة ضمن فئة «ذمم مدينة»، يكون الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان هو القيمة الدفترية للأصول المالية.

الجودة الائتمانية للأصول المالية

تمثل شركة مجموعة تداول السعودية القابضة - تداول أكبر عميل للهيئة كما في 31 ديسمبر 2024م بلغ رصيد المستحق منها نحو 58,4 مليون ريال سعودي (31 ديسمبر 2023م مبلغ 53,1 مليون ريال سعودي) مسجلة في ذمم مدينة من معاملات غير تبادلية (إيضاح 8-ب).

في 31 ديسمبر 2024م تحليل أعمار الذمم المدينة من المعاملات التبادلية كانت كما يلي:

كما في 31 ديسمبر 2024م	كما في 31 ديسمبر 2023م	
--	1,167,014	غير متأخرة وغير منخفضة القيمة أقل من 30 يوم
--	1,904	متأخرة من 31-90 يوم
--	1,168,918	

في 31 ديسمبر 2024م تحليل أعمار الذمم المدينة من المعاملات الغير تبادلية كانت كما يلي:

كما في 31 ديسمبر 2024م	كما في 31 ديسمبر 2023م	
57,612,870	52,927,649	غير متأخرة وغير منخفضة القيمة أقل من 30 يوم
1,223,293	1,216,801	متأخرة أكثر من 90 يوم
58,836,163	54,144,450	

ترى الإدارة أن المبالغ التي لم تتعرض لانخفاض في قيمتها والمتأخرة لأكثر من 30 يوماً لا تزال قابلة للتحويل بالكامل استناداً إلى سلوك السداد السابق والتحليل الشامل للمخاطر الائتمانية للعميل بما في ذلك التصنيفات الائتمانية الأساسية للعميل في حال كانت متاحة.

لدى الهيئة نقد ومعادلات النقد بمبلغ 4,40 مليار ريال سعودي في 31 ديسمبر 2024م (31 ديسمبر 2023م: 3,30 مليار ريال سعودي) مودعة لدى بنوك ذات تصنيف ائتماني جيد (A-).

23. أرقام المقارنة

تم إعادة تصنيف بعض أرقام المقارنة لتتوافق مع عرض السنة الحالية. لم ينتج عن إعادة التصنيف أي تأثير على قائمة الأداء المالي للسنة أو على قائمة التغير في صافي الأصول.

31 ديسمبر 2023م:	المبالغ كما وردت سابقا	إعادة تصنيف	المبالغ المعدلة
قائمة المركز المالي:			
نقد ومعادلات النقد	3,304,095,296	(3,303,000,000)	1,095,296
ودائع لأجل	--	3,303,000,000	3,303,000,000

24. اعتماد القوائم المالية

تم اعتماد هذه القوائم المالية من قبل مجلس إدارة الهيئة بتاريخ 1446/9/25هـ الموافق 2025/3/25م.

الباب السادس: الملحق الإحصائي للتقرير السنوي

توفرها الهيئة على موقعها الإلكتروني على شبكة الإنترنت الآتي:

www.cma.org.sa

البيانات المفتوحة للملحق الإحصائي للتقرير السنوي على الرابط التالي:

<https://opendata.cma.org.sa/Pages/default.aspx>

الخاتمة

استعرض هذا التقرير إنجازات وأعمال الهيئة لعام 2024م الذي كان عاماً حافلاً بالمنجزات التي شهدتها السوق المالية السعودية. إذ شمل التقرير اعتماد الخطة الاستراتيجية لـهيئة السوق المالية 2024 – 2026م، والقائمة على 3 ركائز استراتيجية تشمل، (1) تفعيل دور السوق المالية في التمويل والاستثمار، (2) تمكين منظومة السوق المالية، (3) حماية حقوق المستثمرين. والطامحة بأن تصبح السوق المالية السعودية مصدراً رئيسياً للتمويل والاستثمار لتنمية الاقتصاد الوطني، ومن أهم الأسواق المالية في العالم.

واستمراراً لإنجازات الخطة الاستراتيجية للهيئة، أطلقت التوجهات الاستراتيجية لرفع جاذبية إدارة الأصول في المملكة والهادفة لتطوير هذه الصناعة وتعزيز جاذبيتها من خلال تنويع المنتجات الاستثمارية وتعزيز الشفافية والحوكمة، ومكانة المملكة إقليمياً ودولياً. وخلال العام 2024م وافقت الهيئة على أول صندوق مؤشرات يتبع أسهم مؤشر هونغ كونغ بأصول مدارة تجاوزت 4 مليار ريال. كما أطلقت عقود الخيارات للأسهم المفردة لأربع شركات.

واستمر عمل الهيئة في تطوير الأطر التنظيمية، باعتماد تعليمات طرح شهادات المساهمات العقارية، واعتماد جملة من التعديلات على اللوائح التنفيذية شملت لائحة مؤسسات السوق المالية، وتعليمات الحسابات الاستثمارية، واللائحة التنفيذية لنظام الشركات الخاصة بشركات المساهمة المدرجة، وقواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة.

وتواصل الهيئة عملها الرئيسي في حماية المستثمرين، إذ واصلت جهودها في جوانب تنفيذ القضايا في مخالفات السوق المالية ورفع مستوى الوعي والثقافة المالية لدى العموم، ومعالجة الشكاوى.

وخلال الأعوام القادمة تتطلع الهيئة إلى مواصلة تطوير السوق المالية لحماية المستثمرين وتعزيز الاستقرار فيها، وخلق بيئة استثمارية داعمة لنمو الاقتصاد الوطني.

هيئة السوق المالية
Capital Market Authority



f X @ Saudi CMA
cma.org.sa